



جہانگیر محمدی (مفتی)

# تحریریں



پبلشرز: دارالافتاء، لاہور

# كتاب الهلال

سأ . شهرية تصدر عن « دار الهلال »

رئيس مجلس الإدارة : مكرم محمد أحمد

رئيس التحرير : مصطفى نبيل

سكرتير التحرير : عايد عياد

مركز الإدارة

دار الهلال ١٦ محمد عز العرب

تليغون ٦٢٥١٥٠ سبعة خطوط

KITAB ALHILAL

العدد ٤٥٢ - ذو الحجة ١٤٠٨ - أغسطس ١٩٨٨

NO . 452 AUGUST 1988

الاشتراكات

قيمة الاشتراك السنوي ( ١٢ عدد ) في جمهورية مصر  
العربية تسعة جنيهات بالبريد العادي وفي بلاد اتحادى البريد  
العربى والاقرشى والباكستان ثلاثة عشر دولارا او ما يعادلها  
بالبريد الحوى وفى سائر انحاء العالم عشرين دولارا بالبريد

الهلال فى صح  
الخارج يسيل  
البريد المسجل

اهداءات ٢٠٠١

١. صلاح راتب

القاهرة

# سَعْدُ زَغَلُول

زعيم الثورة

بقلم

عباس محمود العقاد



دار الهلال



## مقدمة

تسير الأمم على هدى من عايتها كلما تبينت مواقع  
خطواتها بين ماضيها وحاضرها ، ويعظم رجاؤها في النجاح  
كلما أحست أنها أدركت نصيبا منه في الماضي وأنها خليفة  
أن تدرك نصيبا مثله أو يزيد عليه في المستقبل ، ومصر  
لا تكسب شيئا من قول قائل أن جهادها كله عبث وأن  
زعماءها كلهم عجزاء أو مقصرون . فان ههنا ظلم للماضي  
وللمستقبل في وقت واحد : ظلم للماضي لأنه يخالف الواقع  
الذي تدل عليه المقابلة بين أمسنا ويومنا ، وظلم للمستقبل  
لأنه يشبط عزائم العساملين له ويدخل اليأس على قلوب  
الأمليين فيه ، ومن دواعي التفاؤل أن سجل النهضة المصرية  
يدل على نجاح أدركناه ونجاح سندركه ، إذا صدقت  
العزائم واطرد المسير على الطريق المستقيم .

في هذه الصفحات التالية سجل النهضة التي نهضتها  
مصر على أثر الحرب العالمية الأولى ، ويطيب لنا ونحن تقدمها  
أن نسأل : أين نحن اليوم وأين كنا ؟ فإذا بالجواب الواقع  
الذي تقرر شواهد العيان أننا تقدمنا ونرجو أن نتقدم ،  
وإن التسوية بين مصر اليوم ومصر قبل ستين سنة أممية  
لا يتصاها لمصر مصرى رشيد ، فإن الفارق البعيد بين ماكناه  
وما صرناه هو المقياس الصادق الذي تقاس به خطواتنا من  
أمس إلى اليوم ، ونتمنى أن تستقيم في الغد إلى مدى أوسع  
جدا مما أدركناه .

كيف كانت مصر في مسنهل الجهاد الذي تسجله هذه  
الصفحات ؟

كانت الدولة كلها في قبضة « المتدوب السياسي » أو  
فيصر قصر الدويارة يصر فيها كيف شاء ويتولى شئونها  
الداخلية والخارجية بغير حسيب .. وكان جيشها كله  
بقيادة « السردار » الانجليزى الذى يتور ويسوق الاساطيل  
اذا هم باصلاحه أمير أو وزير ، وكانت كل وزارة فى قبضة  
مستشارها الذى يأمر وينهى ويبرم وينقض بغير ارادة  
الوزير وبغير علمه فى كثير من الاحيان ، وكان كل اقليم  
فى قبضة المفتى الانجليزى الذى يختار الموظفين ويرشحهم  
للمرتبة أو للعزل من المدير الى العمدة الى الخفير ، وكانت  
كل محكمة عليا لها قاض من قضاة الانجليز ، وكل محافظة  
فى عواصم القطر الكبرى لها حكام من ضباط الانجليز ،  
وكان جيش الاحتلال من ورائهم يكظم منساقس الفساحرة  
والاسكندرية ويقبض مرتباته من ميزانية الدولة المصرية ،  
وكانت السياسة الاستعمارية تدير ميدان الاقتصاد المصرى  
كأنه ديوان من دواوين الحكومة ، فلا مصرف ولا شركة ولا  
مرفق من مرافق الثروة العامة بيد أحد من المصريين ، وكل  
ما بيدهم ديون ثقيلة كانها الاغسال فى أيدي الاسرى  
والسجناء ، وندع الفارق بين التعليم الذى تنفق عليه  
الدولة والامة اقل من نصف مليون والتعليم الذى تنفق  
عليه أكثر من خمسين مليونا ، فان الارقام تقضى فيه عن  
الكلام .

ذلك مدى النجاح الذى أدركته مصر بنهضتها قبل ستين  
سنة ، وانها لسعيدة اذا تهيأت لها ستون سنة أخرى بمثل  
هذا الفارق العظيم بين ما نحن عليه اليوم وما نطمح اليه .

واعتقادنا أن النهضة لم توفق هذا التوفيق الا لانها امتسازت على تقديمها من النهضةات بمزيتين ظاهرتين : اولاهما انها كانت نهضة أمة كاملة وجدت زعيمها ولم يكن زعيم رهط محدود أو طبقة خاصة . والثانية انها طلبت الاستقلال حيثما وجدت اليه سبيلا ولم تقيده بوسيلة من الوسائل أو نظرية من النظريات .

وقد تغيرت ظروف العالم وفعلت سنة التطور فعلها في تقدم الامة المصرية ، ومع هذا ترجع الى المشروعات التي كانت مقترحة قبل نيف وثلاثين سنة فنرى أنها سبقت الزمن بشروط بعيد ، فلو نفذ مشروع منها لحقق لنا أمتية الجلاء والقضاء الامتيازات قبل سنة ١٩٣٦ . . . وهي سنة المعاهدة التي أبقت على بعض القيود ولم تحطم جميع تلك القيود ، ولا ينتهي العجب من غيرة الزعيم الشيخ سعد زغلول حين يعلم المطلاع على هذه الصفحات انه لم يقبل مشروعا ناقصة الا وهو على مضض وبعد الرجوع الى مبدأ الاستفتاء والاجماع ، حرصا منه على وحسدة الوفد ووحدة الامة من ورائه جهد المستطاع .

هذه الوقائع التي تحملها هذه الصفحات خليقة أن تعزز الثقة بما بلغناه والامل فيما سنبلغه بالمثابرة والاستقامة الى الغاية ، وقد اخترناها من كتاب « سعد زغلول » وافية على حدة بتجلية الحوادث التي اشتملت عليها ، وتوخينا في اختيارها أن تنتظم صلة الحاضر بالماضي وأن تستقيم بها الطريق على هدى التاريخ الصحيح ، ولعلها بهذا الحيز في سلسلة الهلال أوجز سجل وأجمع إيجاز .

عباس محمود العقاد

## سعد في سطور

● في أول يونيو سنة ١٨٦٠ ولد سعد زغلول في قرية « ابيانة » وكان أبوه الشيخ ابراهيم زغلول عميد القرية ، وأمه بنت الشيخ عبده بركات من أسرة عريقة .

● ورث سعد من أبويه بنية العلاج وصلابة الخلق وصدق العزيمة . ولما مات أبوه وهو في سن السادسة ، عني بتربيته أخوه الأكبر .

● ألحق سعد بمكتب القرية حتى بلغ الحادية عشرة من عمره ، ثم أرسل إلى الأزهر حيث تأجر على حضور الدروس بين يدي المجددين من أساتذته . وكان يتردد على مجلس جمال الدين في داره .

● حينما استعانت الحكومة بالشيخ محمد عبده في تحرير « الوقائع المصرية » سعى في تعيين سعد لتحرير القسم الادبي ، فمكث محررا بها حتى نشبت الثورة العراقية .

● اشترك سعد في الثورة العراقية وناله من اذى الاعتقال بلاء غير يسير ، وخسر وظيفته وبنات في قائمة أنصار عرابي باشا .

● اضطر إلى احترام المحاماة وكانت الدولة البريطانية قابضة على ناصية الامور . فتمنى إلى المسؤولين أن يسعدوا وزملاء له ألفا جماعة سرية باسم « جماعة الانتقام » فاعتقلا وظلا في الاعتقال بعد الحكم ببراءتهما أكثر من ثلاثة أشهر



● وبعد بمانى مسنواوب عرض عليه وظيفة ، نائب قاض ، بمحاكمة الاسنثناف فى سنة ١٨٩٢ ، فقبلها . وبقي فى القضاء ١٤ عاما ثم عين وزيرا للمعسارف . ثم وزيرا للحقانية .

● اعزل الوزارة وعزم على برشسيح نفسه للجمعية التشريعية ، فنجح فى الدائرتين اللتين رشح نفسه فيهما نجاحا فاق كل تقدير ، واختير وكيلا للجمعية التشريعية ، فكان وكيلا المنسحب .

● نشبت الحرب العظمى فى يوليو ١٩١٤ ، وفى ديسمبر أعلنت الحماية البريطانية . ولم تمض أشهر حتى أطلق الانجليز أيديهم فى دواوين الحكومة ، وأمعنوا فى التضيق على أعداء الاحتلال .

● وبعد انتهاء الحرب تألف « الوفد المصرى » للمعى للحرية والاستقلال ، واختير مسعد رئيسا للوفد ، فكان قائد النهضة المصرية الباسل ، وزعيمها العظيم ، وقد كافح وناضل ، ونفى فى سبيل بلاده .

● كان أول رئيس لوزارة شعبية بعد الاستقلال . وأول زعيم مصرى ألقى خطبة العرش الأولى حين افتتح الملك فؤاد البرلمان فى ١٥ مارس سنة ١٩٢٤ .

● تولى رئاسة مجلس المسنواوب حتى توفى فى ٢٣ أغسطس سنة ١٩٢٧ وهو فى السابعة والستين من عمره .

## القارعة

لا بد لنا من قارعة !

تلك هي الكلمة التي كان يرددها سعد في الاسبوعين  
الاخيرين قبل نفيه ، لانه كان يرى بحق أن السكوت يتبعه  
سكوت وان الحركة تتبعها حركة ، ولم يكن جازما بأن  
الثورة آتية بعد القارعة التي كان يتصدى لها ويستبطنه  
وقوعها . لان المعسكرات والقلاع والمطارات في مصر كانت  
تعج بالجيوش وتزدحم بالمدافع والدبابات والطائرات .  
والمصريون مجردون من كل سلاح حتى الهراوات والمذي  
وبنادق الصيد . والخطب ممنوعة والصحف مراقبة  
والذهب والاياب بمرصد من الجواسيس والعيون . فاذا  
تعدت الثورة على المصريين فقير عجيب أن تتعذر ، وغير  
لزام أن تنور أمة في هذه القيود ، وهي لا ترجو بالثورة  
الحرل أن تغلب الغالبين المزودين بكل سلاح .

لم يكن جازما بأن الثورة آتية . ولكنه كان جازما بأنها  
إذا أتت فلن يكون مجيئها الا بقارعة تشعل نيران الغضب  
في الامة الوادعة المتحفزة . وفي وسعه هو أن يتصدى  
للقارعة المرجوة المرهوبة فليتصد اذن لها ، وليعمل ما في  
وسعه . وعلى المقادير بقية التدبير .

وعندنا أن سعدا لو كان جازما بالثورة جزما لا تردد فيه  
لكانت بطولته دون هذه البطولة ونصيبه من الاقدام دون  
هذا النصيب ، لانه يقدم ولا يخشى أن يطول الخطر الذي

يقدم عليه ، ويجازف ويعلم أن غضب النورة يحميه . فاما أن يقدم وهو لا يبالي أن يستهدف للنكال دون أن يشبعه أحد أو يقفو ضربته ضارب فتلك هي البطولة العليا ، لأنها بطولة الواجب ، وهي أعلى وأقوم من بطولة الحساب والتقدير .

ومضى يوم ولم تأت القارعة فاستبطأها ، وكان من عادته أن يخرج من مكتبه ليتمشى في الطريقة لحظة ثم يعود اليه ، ففي مساء اليوم التالى لأرساله البرقية الى رئيس الوزارة لقي عضوا من أعضاء الوفد فى تلك الطريقة فقال له : « ان الجماعة لم يأتوا بعد . أتراهم لا يأتون ؟ » ثم قال : « هذا ليس بنافع . انهم اما أن يدعونا نساقر أو يقبضوا علينا والا فهم يتركونا نموت فى مواضعنا » .

بيد أن هذا القلق لم يطول أكثر من يوم آخر . لان « الجماعة » المنتظرين أتوا فى مساء اليوم التالى أى فى اليوم الثانى من شهر أغسطس . فجاء الى بيت الامة - عند الساعة الخامسة - ضابط بريطانى برتبة صساغ ومعه ضابط آخر برتبة الملازم ومترجم مصرى ، ووقف على جانبى الباب الخارجى جنديان بريطانيان يحمل كل منهما بندقية فى طرفها حربة ، وكان طالب من طلاب المدارس العليا قد دخل الى بيت الامة قبل مجيئهم مهرولا فأبلغ الاستاذ فؤاد القصبجى (١) الذى كان يعمل يومئذ فى قلم الكتساب والمترجمين الملحق بالوفد المصرى أنه رأى ضابطا بريطانيا يستوقف محمد محمود باشا فى طريقه الى بيت الامة ويركبه سيارة من سيارات الجيش الانجليزى . فخرج الاستاذ

---

«١» اعتمدنا على رواية الاستاذ فؤاد فى تفاصيل ما حدث ببيت الامة فى حضوره

فؤاد ليحبر سعدا بما أبلغه الطالب ، وإذا به أمام الضابط  
البريطاني على باب الحجرة . فارتد هذا وبادره بالانجليزية  
« انى أريد مقابلة سعد زغلول باشا فأين هو ؟ » فأجابه  
الاستاذ فؤاد بالفرنسية : « تفصل فانتظر فى حجرة  
الاستقبال ريثما أخبر الباشا » وأشار الى حجرة الاستقبال  
فلم يفهم الضابط قوله وظن أن الباشا فى الحجرة التى  
أشار اليها ، وعاد يقول : « هل سعد باشا هنا فى  
الحجرة ؟ » فقال الاستاذ فؤاد : « لا . وانما أنا ذاهب  
لإبلاغه » . فنظر اليه الضابط نظرة فاحصة ، وقال له :  
« بل أنا أريد أن أراه بغير وساطتك » ، فاعتذر الاستاذ  
وهتف فى شيء من الاستغراب : « ان العرف هنا لا يسمح  
الزائر أن يقدم نفسه بنفسه ! » قال الضابط متهكما :  
« فى هذه الزيارة لا بأس من المقابلة والتقديم فى وقت  
واحد ! » والتفت الى الاستاذ فؤاد فرآه واضعا يده اليمنى  
فى جيبه فخيّل اليه أنه يخرج منه سلاحا فناداه فى لهجة  
عسكرية : « ارفع يديك » . وأسرع الضابط الثانى الى  
مجلسه يستعد لتجريدته .

وكان سعد فى مكتبه قد شعر بما يجرى على حجرة  
الاستقبال فخرج الى باب المكتب ، ولمحه الاستاذ فؤاد  
والضابط هناك فى وقت واحد . فقال الاستاذ للضابط :  
« ها هو سعد باشا » . فتركه الضابط واتجه الى الباشا  
وهو يحييه التحية العسكرية .

نظر الباشا الى الضابط مليا ثم دعاه الى المكتب ، ورفع  
قبعته ودخل معه ، ثم خرجا والباشا يتقدمه فى ثبساته  
المعهود الى درج السلم حيث وقف وقال له بالفرنسية :  
« لست أذهب معك على قدمي . سأرسل فى أحضاسار

مركبة « فلم يفهم الضابط قصيد الباشا وردد قوله : «لدى  
أمر بالقبض على سعادتك » قال الباشا وهو يتسسم :  
« ففهمت ذلك جيدا . ولكنى أريد احضار مركبة » ففهم  
الضابط عند ذلك بشئ من العناء ، وأشار الى حيث تقف  
السيارة العسكرية بالانتظار . وكانت آخر كلمة قالها  
سعد قبل مغادرته بيت الامة « تسجعوا » . . . قالها  
بالفرنسية وكررها مرات .

ولما هم بالنزول التفت الضابط الى الواقفين الذين  
تجمعوا في هذه الفترة وسأل : « أين اسماعيل صدقي  
باشا ؟ » وكان صدقي باشا مع الواقفين فقال : « أنا هو »  
فقال الضابط : تفضل بأشجى معى « فأجابه : « حسنا .  
ولكن نسمح لى بالرجوع لحظة الى المكتب » فوضع الضابط  
يده على كتفه وقال : « لا . اتى أخشى أن تذهب ! » قال  
صدقي باشا : « لو كنت أريد الهرب لما أظهرت نفسى »  
ثم أقبلت من يده ومضى الى المكتب . فانتظره الضابط الى  
أن عاد . . ثم سأل : « أين منزل حمد الباسل باشا ؟ »  
فلم يجيبه أحد ، وبعد هنيهة أشار أحد الواقفين الى المنزل  
ودل الضابط عليه .

ولم يذكر لى الاستاذ فؤاد قصبجى فيم كانت عودة  
صدقي باشا الى المكتب تلك اللحظة ، ولكنى علمت بعد  
ذلك أنه عاد اليه ليقضى بعض الاوراق الهامة مخافة أن  
تأخذها القيادة العسكرية أثناء التفتيش .

ولما هم الضابط بالانصراف تقدم اليه عبد العزيز فهمى  
( بك ) والاضطراب باد عليه ، وقال بالفرنسية : « اذا  
أردتم مرة أخرى استدعاء أحد منا فيكفى أن تكتبوا اليه  
وهو يحضر اليكم » . . واضطر الى أن يكرر عبارته مرة أو

مرتين لأن الضابط لم يهزمها لأول مرة . فلما فهمها قال  
له « أشكرك » . . . ومضى .

وبعد نحو ساعة حضر إلى بيت الامة حمد الباسل باشا  
وكان قد عنم بما حدث فخطب مركز القيادة العليا بفندق  
سفواى سائلا . « إلى أين تريدوننى أن آتيكم ؟ » فأحالوه  
إلى ثكنة قصر النيل ليسألها . . . وطلبت منه هذه الحضور  
على الاثر . فودع أصحابه وذهب إلى الثكنة .

وقد أدخل سعد وأصحابه فى الثكنة ، كل واحد منهم  
إلى حجرة منفردة حتى المساء . ثم سمح لهم بالاجتماع  
ساعة المساء . وقضوا الليلة فى الثكنة يتساءلون عن  
مصيرهم ، وفى الصباح أبلغهم ضابط كبير أنهم قد سمح  
لهم باستحضار ثياب من منازلهم تكفيهم لمدة شهر ، وبخادم  
لكل منهم ، إذا شاء .

وفى اليوم الثالث سئلوا : « هل أنتم على استعداد  
للمسير ؟ » فأجابوا : « على أتم استعداد » ونزلوا مع  
الحراس إلى فناء الثكنة فركبوا سيارتين تتبعهما سيارة  
بضاعة ، تحمل الاتباع والعقائب .

وخرجت السيارات بسرعة إلى محطة العاصمة . فلما  
نزلوا منها أحاط بهم عشرون ضابطا انجليزيا ومعهم  
محمود صدقى باشا محافظ العاصمة ، وسماؤوا بهم إلى  
الرصيف الذى يقف عليه قطار بور سعيد ، وأدخلوهم  
جميعا إلى ديوان واحد فى القطار ، ومعهم واحد من الضباط  
لم يكن سعد وأصحابه يعلمون الوجهة التى يتجهسون  
إليها ، فكانوا عند خروجهم من ثكنة قصر النيل يحسبون  
أنهم منقولون إلى معسكر المعادى . . . فلما اتجهت السيارة  
يسارا وبلغوا قطار بور سعيد ظنوا أنهم منقولون إلى رفح

أو الى السويس . ثم وصلوا الى بورسعيد ووجدوا هناك ضابطا بريطانيا بالانتظار . فأركبهم معه سيارة الى الميناء وأصعدهم الى نقالة بريطانية تقل ألفين من الجنود الانجليز في طريقهم الى بلادهم . وأخذ البحسارة في تدريبهم على وسائل النجاة عند الخطر ، لان السفن كانت تصطدم بالالقارم كثيرا في بحر الروم .

علموا انهم منقولون الى جزيرة مالطة حيث كانت القيادة العسكرية تأسر المعتقلين من المصريين والترك والامان . ولكنهم لم يعلموا ذلك من ضابط النقالة الا بعد الخروج من الميناء . فقبل لهم في عرض البحر انهم ذاهبون الى تلك الجزيرة . ووصلوا اليها بعد ثلاثة أيام .

تنسائل الكيرون : على أى قاعدة جرت الحكسومة الانجليزية باختيار أصحاب سعد الثلاثة في هذا الاعتقال؟ وتعليل ذلك ما ترى أن القيادة العسكرية لأحضت التقاليد الرسمية في اختيار كبراء الوفد الذين يعتقلون مع رئيسه قاسماعيل صدقي باشا وزير سابق ، ومحمد محمود باشا مدير سابق ، وحمد الباسل باشا من غير الموظفين هو رئيس قبيلة بدوية كبيرة يعرفه الانجليز من أيام الحرب الطرابلسية ، وجميعهم يحملون لقب الباشوية ، فاختيارهم هو الاختيار الوحيد الصحيح من وجهة التقاليد الرسمية .

## الثورة

سرى نبأ الاعتقال بطيئا منقادنا في اليوم الاول ، لان القيادة العسكرية حضرت على الصحف نشره والتلميح اليه فعلم به أعضاء الوفد وأصدقائه وموظفوه في يومه ، وعلم به طلبة المدارس العليا في اليوم التالي لانهم يجتمعون في أمكنة متقاربة وينتمى بعضهم الى أعضاء الوفد وأصدقائه بصلة القرابة أو المعرفة ، وتسامعت به أحباء القاهرة شيئا قسينا . وانتقل منها الى الاقاليم بمثل ذلك البطء والتناقص ، فلم يسر الى القطر كله الا بعد يومين أو ثلاثة .

أضرب طلاب المدارس العليا في صباح اليوم العاشر من شهر مارس عن تلقى الدروس ، وخرجوا من مدارسهم في مظاهرة كبيرة طافت بدور المعتمدين السياسيين للاحتجاج على اعتقال الزعماء وعلى كبت شعور الأمة وحرمانها الحق في ابداء مشيئتها ، وهي تسمع كل يوم دعوة الامم كافة الى بيان حقا وتقرير مصيرها .

وأضرب عمال الترام بعد الظهر ، ثم أضرب الحوزية في اليوم الحادى عشر ، وأصبحت الدكاكين مغلقة في معظم أنحاء المدينة الا الدكاكين الارربية ، وتجلدت المظاهرات من طلاب المدارس وطلاب الازهر وطوائف شتى من الجمهود فقابلها الجنود البريطانيون باطلاق المدافع الرشاشة غير مفرقين بين كبير وصغير ، ولا بين مشترك أو غير مشترك في المظاهرة .

وكانت نقابة المحامين قد أعلنت الاضراب فانقطع المحامون عن المحاكم الا من كان يوفدهم المجلس اليها لطلب



تأجيل القضايا ، واستتارت الفسوة في فمع المظاهرات  
غضب الناس وحنقهم فكثرت المظاهرات بدلا من أن تقل  
واضطربت وقدتها بدلا من أن تخمد ، وطاش صسواب  
الحراس العسكريين من جراء هذه المفاجأة فأصسبحوا  
لا يميزون بين جمع وجمع ولا يطيقون النظر الى حسد من  
الناس ، ففي يوم الجمعة الرابع عشر من شهر مارس أطلقت  
السيارات المدرعة نيرانها على حسد كبير بجوار المسجد  
الحسيني فقتلت منهم بضعة عشر وجرحت خلقا كثيرين ،  
ولم يكونوا في مظاهرة ولا قصدوا الى التظاهر ، ولكنهم  
كانوا خارجين من المسجد بعد أداء الصلاة ، وضابط الفرقة  
يجهل كل شيء الا أنهم قوم متجمعون ، وعنده أمر صريح  
باطلاق النار على كل قوم متجمعين !

وتعددت المظاهرات في مدن القطر فقوبلت بمثل  
ما قوبلت به في القاهرة ، وسرت أخبار القتل واطسلاق  
الرصاص الى انحاء الاقاليم ، فاتفجر كمين السخط الذي  
طال كظمه في الصدور ، وانفجرت الثورة في كل مكان .  
من الخطأ أن يقال أن المظاهرات كانت هي سبب الثورة  
الوحيد ، أو ان الثورة ما كانت لتنفجر في القطر لولا  
مظاهرات العاصمة ، فانما كانت المظاهرات كالشرر الاول  
يتطاير من فوهة بركان يغلي وهو يهم بالانفجار ، فمن شهد  
تلك الثورة الجارفة التي اندفعت في حينها اندفاعا يدل  
على عمق مكانتها وتأجج وقودها ، أيقن أنها قوة لا تحبس  
طويلا ، وانها هي سبب المظاهرات وليست نتيجة المظاهرات .  
فقد صبر الناس زمنا على مظالم الحرب ومضائنها ، ثم  
انتظروا الفرج بعد الهدنة فاذا بهم يعالجون مرارة الخيبة  
ويوجسون من مخاوف المستقبل فوق ما أوجسوا من مخاوف

السنوات الماضية . وراى فى تكذيبهم انهم يعانون هذا  
الكظم كله فى الوقت الذى تنبؤ فيه دعوة الانصاف وتجاوب  
فيه الاصدااء بالظفر والرجاء ، وانهم يطلبون أمرا يسيرا هو  
حق الشكوى والاحجاج فيجايرون بالتهديد والاقصاء عن  
البلاد ، ثم يستنكرون هذا العنت الغاشم فيعاقبون بإطلاق  
الرصاص ، ولا يراد منهم الا أن يخشعوا وهم صامتون .

فلما شاع خبر اطلاق الرصاص على المنظرين ، وساعت  
أخبار الموتى والمعتقلين من الطلاب والتسبان العزل المسالمين ،  
طفى الغضب بعد أن طم وطهر بعد أن عم ، وكان ظهوره على  
نمط واحد فى جميع البلاد بغير تغيير ولا سبق اتفاسق ،  
فبدأ انقطاع السكك الحديدية ما بين طنطا وتلا فى اليوم  
الثالث عشر من الشهر ، ثم انقطعت فى جهات كثيرة دفعة  
واحدة . وتناول التحطيم والتخريب أسسلاك التلغراف  
والتليفون وقضبان السكة الحديد حيثما وصلت اليها  
أيدى الثائرين .

ولم يحل هذا التحطيم من غرض تعمد الثائرون بتدمير  
مقصود ، وهو تعويق القطارات المسلحة والفرق الجوية  
عن الصراف بالمدن والقرى لجمع السلاح وتفتيش المنازل  
وايذاء الناس أثناء ذلك التفتيش . . فقد أمنت السلطة  
العسكرية فى جمع السلاح من بداية الحرب حتى جمعت  
المدر الكبيرة والعصى الغليظة وكل ما يصلح للتسلح به فى  
عراك أو مشاجرة ، ثم لمحت بوادر الثورة بعد اعتقـال  
الزعماء فعادت الى حملة أخسرى من حملات التفتيش .  
وأوجس الناس من عواقب هذه الحملة شرا ، فخطر لبعضهم  
أن يعوقوها بقطع المواصلات .

الا أن الباعث الأكبر الى التحطيم والتخريب كان اندفاعا

جامعا بغير قصد مرسوم : اندفاع السساخط يحار فيما يصنع وهو ساخط . . كأنما هو فى هذه الفورة الجامعة صريع مكبوم محبوبس فى بيت مغلق يريد أن تسمعه الدنيا ولو بتدمير أثاثه واحراق داره . فجاءت عوارض الثورة متفقة فى كل مكان لان هذه العوارض هى كل ما يستطيع فى تلك الحالة . ولو كان باعث التحطيم العدوان على الملك والنفس ولم يكن مجرد الاحتجاج وابلاغ الصوت الى العالم لاتجه الثائرون الى نهب خزائن الحكومة وأموال الاغنياء والمصارف ، وهو ما لم يحدث قط فى بلد من البلدان .

وظل الانجليز مضللين عن فهم شعور هذه الامة يفسرون أعمالها بأسباب المصالح ولا ينظرون الى بواعثها النفسية . كأنما البواعث النفسية عامل لا يحسب له حساب فى حركات الجماهير . فظنوا أن أعمال الثائرين لا تتفق هذا الاتفاق الا بتدبير مصطنع ودسياسة اجنبية . وربما طاب لرؤسائهم أن يفهموا ذلك لانهم أبلغوا حكومتهم فى لندن ان الامة هادئة فاترة، وأنها ضعيفة لا يخاف منها انتفاض .

وان أناسا كثيرين - ومنهم بعض المصريين - ليعجبون اذا عرفوا الآن أن هذه الثورة المفاجئة لم يقع فيها تنظيم ولم تكن فيها رئاسة مدبرة على الاطلاق . وأن مظاهرة الطلبة الاولى وقعت على غير علم سابق من الوفد بل على خلاف النصيحة التى سمعها الطلبة من بعض أعضائه الذين بقوا فى القاهرة بعد اعتقال سعد ، وأصحابه الثلاثة .

لكنها هى الحقيقة التى تؤكدنا بعد استقراءها من مصادر عديدة . فان الطلبة أصبحوا مضربين فى مدارسهم يوم المظاهرة وهم مختلفون فى الخروج أو البقاء ، ثم خفر لفريق منهم أن الخروج ربما خالف مشيئة الوفد وأفسد

عليه رأيا يفكر فيه أو خطه يبرأها ، فبعسوا الى « بيت  
الإمة » أفرادا عندهم يفسفرون ويرددون اليهم بما يفر عليه  
رأى الاعضاء ، وهناك النور بالاستاذ ، عبد العزيز فهمي  
بك ، فافضوا اليه بتمسحهم وأبهموه صباح الطلبة ونحفرهم  
للخروج والنظار في احياء العاصمة ، فنار بهم الاستاذ  
وانهرهم انهارا شديدا وهو يقول لهم ما معناه : « أن  
المسألة ليست نعب أطفال .. دعونا نعمل في صدوء ولا  
تزيدوا نار الغضب اشتعالا عند القوم » .

فتركوه وهموا بالانصراف متسذمرين مغتمسين ، واذا  
بالاستاذين محمود أبى النصر وعبد اللطيف المكباتى يلحقان  
بهم لينخفعا عندهم أنر الكدر الذى خامرهم من تائب عبيد  
العزيز بك ، فتلطفوا فى التسرية عندهم والنصح لهم بالتزام  
السكون واجتناب المظاهرات ، وانصرف رسل الطلبة على  
أن يبلغوا زملاءهم ما سمعوه وهم مترددون بين الاعضاء  
عنه أو الاصفاء اليه ، ولكن زملاءهم كانوا قد استببطا وهم  
وتهايجوا بما سمعوا من كلام خطبائهم واستشارة دعائهم  
فخرجوا قبل أن يعود اليهم رسلهم بنتيجة سؤالهم ، وتمت  
المظاهرة الاولى على هذا المنوال .

اما حوادث الاقاليم فقد تمت بغير احياء ولا تدبير ، اذ لم  
يكن للنوفد فى ذلك الحين لجان يجوز أن يقال انها اتفقت  
على تنفيذ خطة مرسومة فى جميع الاقاليم ، ولم يكن خبر  
السكة التى قطعت بين طنطا وتلا قد شاع فى القطر حتى  
يقال انه جاء فى طليعة الحوادث بمثابة الاحياء والقذوة على  
عمد أو على غير عمد ، وانما نجمت الثورة من بديهة الامة  
كلها لانها كانت كلها على اتفاق فى الغضب المكظوم  
والتأفف الذى بلغ مداه .

ولقد أخطأت السلطة العسكرية في كل تدبير فكانت تستفز الناس بكل عمل تفصده به إلى البطش والإرهاب ، وتدفعهم إلى نقيض ما تريد من الخسوف والطاعة ، وتثير النفوس إلى التحدي والمعاندة بدلا من الإذعان والسكينة .

بالغت في قمع المظاهرات فزادت المظاهرات ، وأنذرت كل من يقطع المواصلات « بالاعدام رميا بالرصاص بمقتضى الأحكام العرفية » فكان جواب هذا الإنذار ضرب عمال السكة الحديدية في اليوم التالي وخروجهم من مصانعهم منظرين ، ثم اندفع الناس إلى قطع القضبان وأسلاك التلغراف والتليفون غير مكترئين للعاقبة ، فانعزلت القاهرة والمدن الكبرى من جميع الجوانب ، واضطرت السلطة إلى استخدام الجنود الانجليز لتسيير القطر وتنظيم المواصلات وبعد أن كانت تتوعد القرى التي تنقطع السكة على مقربة منها بالغرامة عادت إلى نشر إنذار تقول فيه أن كل حادث جديد من حوادث التدمير « يعاقب عليه باحراق القرية التي هي أقرب من سواها من مكان التدمير » ، واستدعى القائد العام بعض الوزراء والسروات في اليوم العشرين وحذرهم من دفع السلطة إلى « تدمير العمارات وتخريب القصور » وطلب اليهم أن يبذلوا جهدهم في النصيح للشعب بالهدوء والإقلاع عن « المشاغبات » .

كل ذلك والثورة تتفاقم ، والجماهير تقدم وتقدم ، ومنهم من أغاروا في بعض البلدان على مراكز الشرطة فانتزعوا ما فيها من السلاح ، فاستخدمت السلطة الطائرات والبواخر النيلية لإيصال المدد إلى الجهات المعزولة ، وحدثت أثناء ذلك مناوشات قتل فيها خلق كثير .

على أن الثورة لم تكن فورة غضب بغير معنى كما أراد

أعداؤها والناقمون منها أن يتخيلوها ، فلو كانت كذلك لما  
ظهر فيها ما قد ظهر من نفحات النخوة القومية والاريفية  
الانسانية التي ترتفع اليها الشعوب كما يرتفع اليها الافراد  
في ساعات السمو والاشراق والفداء . فان هذه النفحات  
لا تظهر في سورات الغضب الحيواني حين ينطلق على غير  
هدى وفي غير مطلب ، ولكنها تظهر حين تكون الثورة اعرابية  
عن شعور مكتوم ونزعة مشبوبة الى الكمال . وقد كانت  
الثورة المصرية كذلك فغلب فيها الروح القومي على كل  
عصبية وكل علاقة وكل فارق مشى فيها علماء الازهر  
يحملون بساط الرحمة في تشييع جنازات الشهداء .  
ويرفعون الاعلام وعليها شارة الهلال والصليب ، وقام  
القساوسة في المساجد يخطبون المسلمون ويؤدون ما يؤدى  
لها من التسعائر الدينية ، وخرج العقائل والاوانس من  
الخدور يسابقن الرجال والشبان الى المهالك والاحطار  
ويستهدفن للجند مسلحين متأهبين كأنهم في ميدان قتال  
وغلبت فرائض الحمية الوطنية على كل فريضة وكل تقليد ،  
فكان الضباط يسرون الى جانب القضاة والمحامين وطلاب  
المدرسة الحربية يسرون الى جانب الطلاب في كل مدرسة  
وكانوا جميعا ينساقون باسم مصر ولا يذكرون الا أنهم  
مصريون .

وتجلت بسالة التضحية على مثال رائع نبيل كأبيل  
ما سطرت توارينخ الجهاد والفداء في وثبات الامم . فمات  
اناس يحملون العلم أنفا من القرار أمام نيران المدافع وهم  
عزل من السلاح ، ويرى اخوانهم مصرعهم فيبسادرون الى  
رفع العلم ليستقبلوا مصرعا كمصرعهم طائعين متنافسين ،  
في لحظة يطيقون فيها رؤية الجثث المطروحة لقي ولا  
يطيقون رؤية العلم ملقى على التراب .

وقد أحاطت بالمصريين في تلك الايام موغرات كثيرة من  
فتك وارهاب وخشونة واستفزاز ، في بعضها ما يشفع  
للمساس لو طغت بهم مرارة النعمة وجمعت بهم لسواعج  
الضغينة . لكنهم مع هذا لم يقتروا سقطة واحدة تشين  
صاحبها في غضبة أو رضاء ، ولم يشسوا أدب المروءة في  
أشد أوقات الهياج والاضطراب . فلم يعتد أحد قط على  
طفل أو على شيخ عاجز أو على امرأة ، وشهد اللورد اللنبي  
للثورة المصرية بهذا الادب في الكتاب الابيض حيث قال  
بعد ثلاث سنوات : « كانت سيدة انجليزية مستقلة مركبة  
مفتوحة فهاجمها الرعاع وقذفوها بالحجارة يوم الجمعة في  
حي بولاق ، وقد نجت من الاذى البليغ بأن اتخذت من  
مظلتها مخبأ فمزقت الاحجار المظلة ، وهذه أول مرة اعتدى  
فيها على امرأة في كل السنوات الثلاث الماضية » . ولو  
ثبتت هذه الحادثة كل النبوت لما كانت شيئا يذكر لانها  
لن تكون الا النادرة التي تؤكد القاعدة ولا تنفيها ، ولكن  
التحقيق لم يثبت بوجه من الوجوه أن السيدة كانت  
مقصودة بالاعتداء والاساءة . . . والا فما الذي كان يحمي  
سيدة منفردة لا تحمل معها الا المظلة من عدوان العشرات  
والمئات الذين يقصدونها بالاعتداء ؟ ان انفراد هذا الحادث  
في جميع سنوات الثورة لتحقيق وحده بالجزم بنفيه لا بمجرد  
التشكيك فيه ، وقد سبقته الحوادث الكثيرة المشهورة في  
أعنف أيام الهياج فكان الثائرون يتورعون فيها جميعا على  
المساس بالسيدات والاطفال ، ومنهنا حادثة « بهيج »  
المشهورة على الحدود الغربية التي شهدت فيها صحف  
الاستعمار بترفع الثوار المصريين على هذه السسقطات  
المرذولة ، وليست صحف الاستعمار بالتى تبرئ أمة  
ثائرة على المستعمرين ، وفي وسعها أن تلفق عليها التهم  
وتزور عليها العيوب .

لقد حدث أن أفرادا من الارمن أطلقوا الرصاص على  
المصريين من نوافذ المنازل فلم يكن جزاء الشائرين لهم الا  
بمقدار ما يفتضيه دفع العدوان ومنع تكراره ، وحدث أن  
الغوغاء في أثناء المظاهرات قذفوا زجاج الدكاكين بالحجارة \*  
فحسب بعض الاجانب أنهم مقصودون بالسخط والعداوة  
والحقيقة أن القاء الحجارة على تلك الدكاكين لم يكن عن  
شعور العصبية أو العداوة للامم الاجنبية ، وانما كان  
استنكارا لفتحها في أيام الاضراب . واحساسا من الغوغاء  
بأن أصحابها يجبرون شعور الامة ويسسختفون بمطالبها  
ويرفعون عن مجاملتها . فأصابوا دكاكين المصريين التي  
اتفق فتحها في تلك الآونة كما أصابوا دكاكين الاجانب \*  
ورجحت كفة الاجانب في الخسارة لان متاجرهم أكثر عددا  
في الاحياء الافرنجية التي تطوف فيها المظاهرات . ومع  
هذا لم ينس الطبعة أن يعتذروا الى « الضمير » من عمل  
الغوغاء في بيان نسوه في الصحف العربية والافرنجية ،  
وعذروه على وجهات الدكاكين ووعدوا باتقاء تكراره في  
المستقبل .

ولم يجد المستعمرون في الواقع حادثا يستغلونه  
للتشهير والتشويه غير حادث ديروط أو دير مواس الذي  
قتل فيه ثلاثة من الضباط وخمسة من صف الضباط  
الانجليز . وهو حادث على جسامته لا يذكر الى جانب الفظائع  
التي تزلت بالمصريين أثناء حملات التأديب والتفتيش . . .  
ومنها فظائع العزيزية والبدرشين والشعبان التي نترك  
تفصيلها الى غير هذا المقام . وسنضرب عنها صفحا في هذا  
الكتاب . ولا نذكر من فضائع قمع الثورة الا مثلا صغيرا  
يفنى بالدلالة عن الشرح والاسباب ، وهذه خلاصته بعد  
التجاوز والتطليف .



في أول سبتمبر سنة ١٩٣٤ نقلت اليها الانباء البرقية من لندن أن جنديا انجليزيا سيق الى المحاكمة لاثامه بقتل عشيقته ، فكان من المحاسنين التي تنفع بها الى المحاكمة واعتقد أنه يستحق بها العفو والرحمة أن قال بغير سؤال ولا مناسبة أنه كان صولا بالجيش البريطاني بمصر سنة الثورة فقتل ثلاثة من المصريين ، وأنه بعد بضعة أسابيع كاد صديق له أن يقتل فقتل هو مصريا آخر ، ثم عمل في شركة للسيارات رئيسا للمهندسين وعمل في خدمة أمير مصري أربع سنوات ، وقد لخص القاضي الدعوى فقال : « انه مهما يكن ما فعل تافني - اسم الرجل - فان رؤساء يومئذ لم يعدوا ما فعله جريمة » .

فهذا جندي من قامعي الثورة يفاخر بما جنى بعد الثورة بخمس عشرة سنة ! وبعد أن أكل خبزه من خير أمير مصري أربع سنوات ! وهو واحد من عشرات الالوف لا يسألون عمن قتلوا ولا يحتاجون اذا سئلوا الى عذر أكثر من ادعاء الخطر والدفاع عن الحياة ، وكل من لديه ذرة من النصور وذرة من الانصاف ليعلم بعد ذلك أن الفظائع التي نزلت بالمصريين أثناء ثورتهم أكبر وأهول بما لا يقاس من فظيعة الاعتداء على فئة من الضباط والجنود كلهم مسلحون ، ولا يتكاثر عليهم الجمهور الاعزل من السلاح .

وندع فظائع الثورة جانبا ونسأل : لم كل هذا ؟ أكانت هذه الزوبعة الدامية ضرورة لا محيد عنها ؟ أكانت حادثا لا يمكن اتقاؤه ؟ كلا ! لم تكن ضرورة ولا مصلحة . وكان ميسورا أن تجتنب اجتنابا وأن يحقق كل ما سال فيها من دماء ويصان كل ما خرب فيها من عمار وضساع فيها من أموال لولا الاخطاء المتلاحقة التي ارتطمت فيها السياسة

الاستعمارية . ثقله اكثرا ثانيا للعواقب . والقاء اعتمادها  
كله على العدد الحربية وأنها تضمن لها قمع الامم الضعاف  
إذا صاحت الصندور عن الاحتمال .

فهي أخطأت في البداءة باعلان الحماية واغتصاب أرزاق  
المصريين وأدوات معينتهم في ابان الحرب العظمى . وكان  
في مفسسدورها أن تنقذ كل ذلك بأن ترد الى المصريين  
استقلالهم وتكل اليهم أن يدبروا بأنفسهم ما يعنيههم من أمر  
المعاونة في الحرب بما يطيقون . فإن لم يوافقوا ذلك فماذا  
كان يستعجل أن تعلن الاستقلال وترجيء النظر في تفصيل  
قواعده الى ما بعد الفراغ من القتال ؟

ثم أخطأت بحرمان زعماء المصريين ابداء مطالبهم والبحث  
في مستقبلهم . مع أنهم لم يقصروا في المجاملة ولم يبدروا  
منهم وهم يخاطبون رجالها هنا أو في انجلترا أثر من  
التحدى والاعنات .

ثم وقعت الازمة الوزارية التي لا بد من وقوعها فألقت على  
الزعماء تبعثها وألقى الزعماء التبعة عليها . ولم يكن رد  
الزعماء من قبيل النراشقي بالنهم والمجسوبة على الادعاء  
بمنله . ولكنه كان هو الحقيقة بعينها في نظر المنصفين  
الواقفين على الحيطة لا في نظر الوفد المصري وحده . . . .  
فالمستول عن الازمة الوزارية وعن صسعبوبة تأليف الوزارة  
المصرية هو السياسة الاستعمارية أو هو كما قال الوفد  
« أولئك الذين وضعوا من هم أهل للوزارة في مركز حرج  
أمام ضمائرهم وأمام مواطنيهم » .

والا فماذا يقول الوزير المصري لابناء وطنه اذا فرضنا  
أنه أراد فعلا أن يخدم السياسة الاستعمارية ولا يحفل  
بمصير وطنه ؟ أيقول لهم انى خائن لا أبالي بغير الوصول

الى المنصب ؟ ام يقول لهم اننى اتولى المنصب لاحول بينكم وبين المطالبة بالاستقلال أو السفر الى حيث تشتركون فى تقرير مصيركم ؟ وهل يستطيع ان يقسول لهم ذلك فى الوقت الذى ينادى فيه سياسة الانجليز انهم لا يمنعون أمة متقدمة أو متخلفة أن تشترك فى تقرير مصيرها ؟ .

فاحجام السياسة المصريين عن قبول الوزارة حتى لا حيلة لاحد فيه ، اذ ليس يوجد فى مصر ولا فى غير مصر مرشح للوزارة يستترى المنصب بهذه الخيانة الصريحة ولو كان مدخول الضمير . لانها خيانة سمجة مبتذلة لا تستر فيها ولا مغالطة ولا عذر لمن يشاء أن ينتحل الاعذار ، ما دامت الامة تطلب حقها والوزارة التى اذعننت للحماية قد تحركت للبحث فيها والعالم كله ينادى بحقوق الشعوب وتقرير المصير . ففى هذا العمل لو أقدم عليه المرشح للوزارة قضاء حياته السياسية ان لم يكن فيه قضاء على الحياة . لكن القيادة العسكرية شاعت مع هذا أن تلقى التبعة على الوفد فى هذا الموقف الذى لا حيلة فيه للوفد ولا لاحد من المصريين . فأخطأت خطاها الفاشم واعتقلت رؤسائه جزاء على السيئة التى أساءتها هى ولم يسيئوها . ثم أخطأت بعد هذه السلسلة من الاخطاء فى بطشها الدموى بمن غضبوا لذلك العسف المبين عزلا من السلاح ، ومن نادوا بما كان ينادى به أقطاب الحلفاء فى مؤتمر السلام ، ولعلها لو فسحت لهم جو بلادهم يتادون فيه بما يشاءون لما خرجت الثورة من طور الدعوة الى طور التخريب والتحفيز . وأكبر أخطاء السياسة الاستعمارية جميعا ، بل هو الخطأ الذى يطوى فيه جميع الاخطاء . أنها أساءت تقدير الشعور الذى كان يسور ويثور فى نفوس المصريين قاطبة

على نقادوت الضبكات والمشارب ، فليس في وسع انفسان سياسي أو غير سياسي أن يجهن هذه الامور كلها كما يجهلها نائب المندوب البريطاني - السير ميلن شيتهايم - قبيل الثورة بأقل من ثلاثة أسابيع . . . فانه كتب الى حكومته في الرابع والعشرين من فبراير يقول : « ان الوزيرين رشدي وعدلي فقدوا الشهرة الموقوتة التي عادت عليهما من الاستقالة ، وان زغلولا لا يثق به أحد ، وأن هناك قلقا يسيرا بين أفراد الطبقة العليا الذين يطمعون في تعظيم مكانتهم ببلوغ مرتبة من مراتب الحكومة الذاتية ، ولكن الحائنة لا تختلف في لبابها عن الحالة التي طرأت في سنة ١٩١٤ عندما رفض الامير حسين وكبار الوزراء طويلا أن يقبلوا الحماية ما لم تكن مشفوعة ببعض المنح التي لم تكن على استعداد لاعطائها ، وان الحركة الحاضرة على كل حال ليست بالتضارع حركة مصطفى كامل أو بالتصريح أن تؤثر في قرارات الحكومة البريطانية فيما يتعلق بالمسائل الدستورية والواضع الذي توضع فيه الحماية » .

ولما بدت طلائع الثورة لم يجد هذا السياسي النادر ما يداري به غفلته وعجزه عن سبر غور الحرية الوطنية الا أن يعزوها الى أسباب أجنبية غير وطنية . . . فأبرق في التاسع من مارس يقول « ان الحركة معادية لبريطانيا معادية للعرش معادية للأجانب ، وفيها نزعات بلشفية نتيجة الى تخريب الاسلاك والمواصلات ، وهي منظمة مدبرة ولا بد أن تكون ماجورة » .

وأذاعت الحكومة البريطانية مذكرتها عن الثورة بعد ذلك بشهر فجاء فيها « ان هناك شواهد تثبت أن الخطة مدبرة منظمة باحكام » . . . وما يستحق الملاحظة أن الخطة

التي نفذت تشابه البرنامج الذي رسمه الالمان والترك  
للمشارة على مصر في خريف سنة ١٩١٤ وهو البرنامج الذي  
أفضى به الى السلطات المصرية الجاسوس الالماني مورش  
المقبوض عليه في الاسكندرية ٠٠ واذا حسبنا كل حساب  
للحالة العقلية أو لدواعي التدمير الناشئة بين الفسلاحين  
المشار اليها آنفا فكل هذا لا يكفي لتعليل هذا الانفجار  
الخطير المنظم الذي تلوح فيه أصبح تركيا الفتاة كما قد  
تلوح فيه الالمان ، ٠

أى والله ٠٠ ثورة تشمل أربعة عشر مليوناً يدبرها  
الترك والالمان في الخارج أو في الداخل ولا تعثر فيها  
السلطات الانجليزية بدليل واحد على هذا التدبير غير  
التنجيم والتخمين ! وان الانسان لا يدري أيضاً أم يحزن  
من هذا التفكير العجيب الذي يعزل ثورة مصرية تنفجر في  
شهر مارس بأنها دسيصة أجنبية دبرتها حكومات متهاجرة  
مضى على هزيمة رؤسائها وتفرقهم في البلاد وانقطاع الصلة  
بينهم وبين أتباعهم عدة شهور ٠٠ وادعى من هذا الى الحيرة  
بين الحزن والسخر أن تكون الثورة من صنع الطبقات  
العليا ومن صنع البلشفية في وقت واحد !

ولا نظن أن الغفلة وحدها هي سر هذه التعديلات  
المضحكة المبكية التي تعلق بها السياسة الاستعمارية في  
تلك الفترة ، ولكنها رأت وكلاءها قد وقعوا في الجهل  
الذي لا رجعة فيه فاستغلت جهلهم أحسن استغلال في  
استطاعتها ، لأنها وجدت لها فائدة من تشويه الحركة  
المصرية بنسبتها الى جواسيس الترك والالمان ، ووجدت  
أنها قد تحول بهذا التشويه بين الدعاة المصريين ومسامع

الحلفاء والامة الانجليزية . فمزجت بين الغفلة والذكاء هذا المزيج الجدير بأساليب الاستعمار !

ولقد ظل القوم يتخبطون في فهم الحركة وسبر اغوارها حتى بعد عمومها وانتشارها ، وطفقت الحوادث تلتقاهم مرة بعد مرة بتكذيب ظنونهم وتقديراتهم فلا تنجاب الغشاوة عن ابصارهم . ومن ذاك اعتقادهم بعد شبوب الثورة في البلاد أنها ضرب من الشعب الذي يفرقون فيه بين طائفة من الامة وطائفة أخرى كما كانوا يصنعون في العهد السابق تارة بين الباشوات ولاسي الجلايب الزرقاء ، وتارة بين طلاب الوظائف وأصحاب المصالح الحقيقية وتارة بين المسلمين والمسيحيين . . . فلقى اللورد كرزون بعد انفجار الثورة بنحو أسبوعين بيانا يشئ فيه على الموظفين المصريين لانهم نابروا على أعمالهم في ابان الهياج الذي غمر البلاد ، ويقول فيه أنهم صفوفة المتعلمين من المصريين « فمسلكهم هذا يدل على أن عقلاء الامة لم يشتركوا في الحركة الاخيرة فكان جواب هذا الثناء المزرى أن أجمع الموظفون في الدواوين كلها على الاضراب ثلاثة ايام اعلنا للتأزر بينهم وبين طبقات الامة في المطالب الوطنية ، وكتبوا عرائضهم بهذا المعنى الى صاحب العظمة السلطان ، وأبغلوها الحكومة الانجليزية .

لم تنقطع هذه الاخطاء ولا جرائرها ، أيام الثورة ولا بعدها ، ولم يقع منها الضرر على أحد غير المظلومين فيها . ومن ذا الذي يحاسب الاقوياء حين يخطئون مع الضعفاء .

وهكذا يليق الخطأ ويليق التماذى فيه بالاقوياء لانهم في غنى عن حساب العواقب ! . ويستأثر الضعفاء بسوء العاقبة وان جهدوا في اجتناب الاخطاء . لانهم ضعفاء !

## سفر الوفد إلى باريس

جلس سعد وأصحابه الثلاثة في طريقهم إلى المنفى يتساءلون ، وأول سؤال طبيعى يخطر لهم وهم مفارقون البلاد هو السؤال عما عسى أن يجرى فيها بعد أقصائهم عنها : هل تسمع بالخبر ؟ وهل تملك أسباب الثورة ؟ وهل تقوى القيادة العسكرية كظم النفوس طويلا بعد هذه الضربة ؟ فأما سعد فكان رآيه أن الثورة عمل شاق على بلد أعزل مرهق بالأعباء ممتحنون بالجند والسلاح والارصاد ، ولكنها إذا كانت واقعة فشعور الناس بالاختناق والتماسهم المنفس للجهر بآلامهم المكبوتة كاف لانفجارها والاستيئاس فيها .

وقريب من هذا رأى اسماعيل صبرى إلى نزع من شكوك الرجل الحديث .

أما حمد الباسل ومحمد محمود فقد كان رأيهما الرأى الطبيعى لزعيم قبيلة بدوية وصاحب عصبية فى الصعيد ، فأخر شيء يطيب لزعيم القبيلة أن يفكر فيه أن قبيلته لا تتور لأجله ولا تأخذ بشأه ، وكذلك صاحب العصبية فى الصعيد ، فاتفقا على ترجيح الثورة وإن لم يتفقا على النتيجة . ويظهر أنهم - سواء منهم من رجح الثورة العاجلة ومن لم يجرم بوقوعها العاجل - قد وطنوا النفس على البقاء زمنا ليس بالقصير فى جزيرة مالطة ، ولم يخطر لهم أن الافراج عنهم قريب . فبحث سعد عن منزل يستأجره

وفكر في استدعاء السيدة الجلييلة قرينته الى الجزيرة ،  
لحاجته الى العناية الصحية التي لا يجدها هناك في غير  
المُنزل برعاية الزوجة الرعوم ، ولم يفكر صحبه الآخرون في  
ذلك لانهم شبان أصحاء بالقياس اليه .

وصلوا الى مالطة بعد أن قضوا في النخالة ثلاثة أيام .  
وقد كان سعد متعبا من مشقة الانتقال والدوار . وكان  
بين الشاطئ ومعتقل ، بلفورسنا ، الذي اختاره حاكم  
الجزيرة لهم مسيرة نصف ساعة على القدم ، فبحثوا عن  
مركبات في جوار الميناء فلم يجدوا الا مركبة صغيرة يجرها  
حصان واحد . ركبا سعد وسار رفاقه وراءه على الاقدام ،  
ووصلوا الى المعتقل فوجدوا أن السلطة العسكرية قد أعدت  
لكل منهم حجرة للمذوم وأخرى للاستقبال ، وثالثة للمائدة  
ومكانا للحمام .

وأراد سعد أن يكون أول عمل له في منفاه استثنافا  
لعمله في القاهرة ، وتحديدا للنفي والارهاب ، واستمرارا  
في المطالبة بالاستقلال وانكار الحماية . فلم يكذ يستريح  
من عناء سفره حتى كتب الرسالة البرقية الآتية الى رئيس  
الوزارة الانجليزية يكرر فيها المطالب التي جاء من أجلها  
الى هذه الجزيرة .

« أن شرف الممالك يقدر بمقدار احترام سياستها ورجالها  
للمعاهدات السياسية التي يبرمونها والتصريحات الرسمية  
التي يفوه بها رجال تلك الحكومة الرسميون . ولما كانت  
انجلترا في معاهدة لندن عام ١٨٤٠ قد ضمنت استقلال  
مصر . كما أقسمت الملكة فكتوريا والبرلمان بالتاج والشرف  
عام ١٨٨٢ أن الاحتلال لن يكون الا وقتيا وإعلان جلادستون  
عام ١٨٨٧ أن أوان الجلاء عن مصر قد آن . ولما كنتم جنابكم



الرئيس الممثل لحكومة جلالة ملك بريطانيا والمدافع عن  
كرامة بلاده وشرف الامة الانجليسزية الحرة فاني اطلب  
جناب الرئيس المبجل برفع الحماية التي اعلنتها حكومتكم  
على بلادنا قسرا لمقتضيات الحرب وجلالة الجنود البريطانية  
عن وادي النيل ، احتراماً للمعاهدات والتصريحات التي  
ذكرناها وصيانة لشرف أمة أنت على رأس حكومتها ،  
وليأذن جناب الرئيس بأن أذكر أن سياسة العنف والارهاق  
التي اتبعت معنا لا تزيدنا نحن المصريين كافة الا تمسكا  
بمطالبنا ، وثباتا في موقفنا ، وانه خير لانجلترا أن تكون  
لمصر صديقة ، وهناك نستطيع أن نقطع على انفسنا عهدا  
بأن نصون مصالحكم ونروج تجارتكم في بلادنا .

ولا شك أن آخر ما انتظرته الحكومة البريطانية - وهي  
تنفي زعيم مصر الى جزيرة مالطة عقابا له على طلب استقلالها  
أن لا تفيد من ذلك الا أن تصبح الجزيرة مسدانا آخر من  
ميادين المطالبة بذلك الاستقلال !

نزلوا في المعتقل معزولين عن بقية الاسرى على خلاف  
السنة التي كانت متبعة فيه قبل وصولهم ، ولم يؤذن لهم  
بالخروج للرياضة في الخلاء الا مرتين كل اسبوع بعد  
التوقيع على حلف كتابي يقسمون فيه بالشرف أن لا يهربوا  
ولا يساعدوا أحدا على الهرب ولا يعطوا أحدا نقودا ولا  
يعملوا شيئا فيه إيذاء لجنود جلالة الملك . . وبعد كل  
هذا لم تكن السلطة الانجليزية تسلمهم من مالههم الا بمقدار  
ما يلزمهم أول فأول لضرورة المعيشة ، وكانوا قد برحوا  
مصر وليس معهم من النقد الا قليل ، فأرسلوا - بواسطة  
السلطة - يطلبون مالا من ذويهم في مصر ، فجاءهم  
خمسمائة جنيه لكل من سعد وحمد الباسل ومحمد محمود ،

ومائة جنيه لاسماعيل صدقي ، فأودعتها السلطة مصرف  
الجزيرة وأباح لهم أن يشتروا ما يشاءون بتحويلات  
يقبضها البائع من المصرف ، ورخصت لهم في استخدام  
طاء المائي وإبقاء النور الكهربائي الى ما قبيل منتصف  
الليل بنصف ساعة ، فكانوا يفضون الوقت في التعاون  
على تعلم اللغات التي يحسنها بعضهم ولا يحسنها الآخرون .  
ولم يسمعوا شيئاً عن مصر ولا عن نورانيا الا سيرة زارهم  
النور منوين حاكم الجزيرة وعمر يعقوب لهم عرساً . أشهد  
النار في مصر وجثم ان عشاء . . ففعلوا ان في مصر  
امكان خطيرة ، وأذكروا انها النورة حين استطاع طاهيهم  
الالماني ان يدس اليهم بعض التفصيصات من صحيفة  
التيمنس ، عرفوا منها قسماً من مفلساخرات الطلبة وثورة  
البدو في الفيوم . ولكنهم لم يسمعوا بما يدلهم على مداها  
وتفصيلات وقائعها .

وبعد شهر في مالتة جاءهم النبا بالافراج عنهم والسماح  
لزملائهم في القاهرة بالسفر الى حيث يشاءون ، وانهم  
مأذون لهم في السفر على الباخرة « كاليديونيا » التي تقل  
أولئك الزملاء ، وستصل الى الجزيرة صباح يوم الثلاثاء  
الموافق لمنتصف ابريل .

فكان لذلك النبا في نفوسهم وقع عظيم . لانه بشرهم  
بالحرية التي طالما تمنوها للسعى في قضية بلادهم ، وأثبت  
لهم أنهم يسمعون في قضية تستحق عناء ولا تنهيب رجاء  
الساعين فيها .

فتفاءلوا بالافراج عنهم خيراً ، وفرحوا بما أولاهم من  
الثقة وتأكيد العزيمة أضعاف فرحهم بالطلاقة من الاعتقال ،  
وباتوا على شوق الى صباح يوم الثلاثاء لينعموا بلقاء أولئك

الزملاء الذين فارقوهم ولا يعلم منهم أحد متى يكون اللقاء  
وليس سمعوا منهم قادمين إلى الجوازات التي لحوا بصيصا منها  
في شذرات الصحف الانجليزية ، وهي لا تصل اليهم الا  
بعد لاي في جلسة من الرقباء .

ثم اذنت السلطة لهم بزيارة الاسرى من ابناء وطنهم  
ومن الترك والالمان ، فلبوا دعوة المصريين المعتقلين بالمعسكرات  
الآخري ، فاستقبلهم الاسرى الاجانب معجبين ، واستقبلهم  
الاسرى المصريون فخوريين ، وكان بعض القادة الترك يقولون  
لاصدقاتهم المصريين : « اعتبرونا منكم فقد احببنا بلادكم  
واحببنا زعماءكم » ورحب بهم الامير هو هنزلون ابن عم  
غليوم ، ورفع لهم بعض الالمان راية بضماء مكتوبا عليها  
بالمداد الاحمر تاريخ « ١٤ سبتمبر سنة ١٨٠٧ » وهو  
تاريخ جلاء الجنود الانجليز عن مصر عندما طمعوا في  
احتلالها للمرة الاولى ، وكان الاسرى الالمان قد أقاموا معرضا  
فنيا لمصنوعاتهم التي استطاعوا أن يصنعوها بما لديهم من  
الادوات القليلة تزجية لاوقات الفراغ ، فقدم أحدهم الى  
سعد تمثالا عسكريا بالعدة الحربية الكاملة للامبراطور  
غليوم ، مصنوعا من الورق المقصود الذي تغلف به صناديق  
التبغ الصغيرة ، فحياه سعد وقال له : « انه لتمثال عظيم  
يمثل عظيما » . ثم قال : « ولكننا لا نملك عدة الحروب ،  
وانما نحن أمة سلام » .

وقد رست الباخرة « كاليدونيا » في ميناء مالطة ضحى  
يوم الثلاثاء ، وعليها أعضاء الوفد القادمون من القاهرة وهم  
حسب ترتيب الحروف الهجائية : أحمد لطفى السيد بك ،  
وجورج خياط بك ، والدكتور عساف عفيفي ، وحسين  
واصف باشا ، وسينوت حنا بك ، وعبد العزيز فهمي بك

وعبد اللطيف المكباتى افندى ، وعلى شمسراوى پاشا ،  
ومحمد على بك ، ومحمود أبو النصر بك ، ومصطفى  
التحاس بك ، ومعهم مكتب الوفد وفيه كتابه ومترجموه ،  
ومنهم الاستاذ ويصا واصف الذى انتخب عضوا فى الوفد  
بعد وصولهم الى باريس .

ولما رست الباخرة على الميناء انتظر الاعضاء فيها قدوم  
اخوانهم المعتقلين فطال الانتظار ، واستحسن بعضهم النزول  
الى الجزيرة للقاءهم فوجدوا الخدم قد سبقوا سعدوا أصحابه  
الى الشاطئ بالحقائب ومؤنة السفر ، وما هى الا هنيهة  
حتى اقبل سعد واصحابه الثلاثة يمشى معهم ضوابط  
انجليزى وضابط من أهل الجزيرة لم يفسر قهرا الا عند  
صعودهم الى السفينة . فكان للقاء الزعيم واصحابه مشهد  
رائع لا ينساه من رآه ، وامتزجت فى لقاءهم معانى شتى  
من الشوق والايناس ، وشعور الظفر والثقة والامل فى  
النجاح .

أما كيف تحولت السلطة البريطانية فى مصر من الحجر  
الشديد الى السماح للوفد بالسفر حيث شاء ، فخلاصة  
القول فيه انه تحول ضرورى قضت به الثورة فلم يسمح  
السلطة الا أن تنقاد لحكمه فى النهاية ، لانها عجزت عن  
تيسير الامور بأيديها ، وعجزت عن تأليف وزارة وطنية  
تقبل الحكم والوفد محبوس عن السفر ، فلم تجد بدا من  
اطلاق سبيل الوفد عسى أن تفرج شيئا من حرج الموقف  
وتسحر شيئا من الحفيظة التى أفعست قلوب المصريين  
وزادت الفظائع فى ابان الثورة لما على الم .

وقد أدركت القيادة العسكرية من اللحظة الاولى انها  
أخطأت التقدير ، وانتهت باعتقال الزعماء الى عكس ما تريد

لان اعتقالهم لم يردع السيل المتجمع وراء السدود ، وانما جاء بمدد جارف أطلقه ودفع به شوطا وراء شوط ، ورمم للمصريين طريق المقاومة ، فمن شاء منهم أن يرجع فلا حيلة له في الرجوع ، ومن خطر له أن يتردد فليس أمامه موضع للتردد . وان أول من دعا الى الثبات والمثابرة لهم أول من أصيب باعتقال الزعماء ومن حدد بهذا الاعتقال ، وأول من ظن بهم أنهم يتقهقرون ويوجلون : قرينة سعد وخلفائه المتروكون في القاهرة !

فالسيدة الجليلة قرينته لم تضيع لحظة واحدة في الحزن والجزع الذي لا يفيد . . . عادت من زيارة إحدى شقيقاتها حيث كانت ساعة الاعتقال فما هو الا أن علمت بما حدث أثناء غيابها حتى كان أول ما خطر لها ان أرسلت الى شعراوي باشا تبلغه أن مكتب سعد مفتوح له ولزملائه في غياب سعد كما كان في حضوره وترجوه وزملاءه أن يقبلوا دعوتها الى العشاء في ذلك المساء ، وأن يعقدوا جلساتهم الاولى في مكان انعقادها المألوف ، لكي لا يطرأ على سير الدعوة أقل تغيير بعد ذلك الحادث الذي أريد به القضاء عليها . فقرر الاعضاء ان يلبوا رجاءها وأن يشسكروها عليه ، واعتذروا من حضور العشاء لاشتغالهم بأعداد الاحتجاج الذي يقابلون به اعتقال الزعيم ، واتخاذ الخطوة التي تلائم الموقف الجديد .

ولم يكن شعور الاعضاء بعد الاعتقال شعور فزع وارتداع كما قدرت السلطة البريطانية ، بل كان شعور استياء لاعتبارهم دون من اعتقلتهم السلطة في الخطير والاثر ، وشعور رغبة في افهام السلطة البريطانية خطأها وتحديها واستفزازها باتيان العمل نفسه الذي من أجله

اعتقدت سعد وأصحابه . فكتب شعراوي باشا احتجاجا الى رئيس الحكومة البريطانية على اعتقالهم وأبلغه فيه أن الوفد منابر على خطتهم ، ووجه مع زملائه في اليوم التالي خطابا الى صاحب العظمة السلطان يلقي فيه تبعة أعراض الكبراء عن تأليف الوزارة على السلطة العسكرية : « فانهما هو النتيجة الطبيعية للخطة التي اتخذت في مسألة مستقبل الوفد ، فان كل مصري ذي كرامة لا يمكنه - حذيفة - أن يقبل الوزارة في هذا الحرف من غير أن يستعين بمشيشة بلاد » . وختم الخطاب بقوله : « اليكم يا صاحب العظمة - وانتم تنبواون أكبر مقام في مصر ، وعليكم أكبر مسئولية فيها - نرفع باسم الأمة أمر هذا التصرف القاسي ، فان سمعكم الآن يحق له أن يعتبر هذه الطريقة بادرة تخيئه على مستقبله . كما يحق له أن يكرر الضراعة لسدتكم العلية أن تذفوا في صفه مدافعين عن قضيته العادلة » .

اما الحكومة البريطانية فقد أحبت أن تيشس المصريين من كل أمل في الدين واليهادة ، فعينت المارشال اللنبي مندوبا ساميا بعد تشوب الثورة بنحو أسبوع ، بدلا من السير ريجنالد ونجت الذي كان من رأيه السماح بسفر الوزراء المصريين ، وقد عملت بتعيينه غرضاً آخر هو إزعاج المصريين باسم القائد المنتصر في أقرب الميادين اليهم وهو ميدان فلسطين . وأذاعت في الوقائع المصرية انه « منح السلطة العليا في جميع الامور المدنية والعسكرية وفي اتخاذ ما يراه من الاجراءات صالحا لاعادة النظام واحترام القوانين » . مع تشبث حماية جلالة الملك في مصر على أساس هذين .

وقد بدأ المارشال اللنبي عمله بعد قدومه الى القاهرة

باستدعاء الكبراء والسراة قائلا لهم انه جاء الى مصر لينهى  
الاضطرابات ويتحرى اسباب الشكاية، ويزيل منها ما يقضى  
العدل بازالته ، وطلب اليهم ان ينصحبوا للناس بالهدوء  
والسكينة .

فتكررت هذه النصائح التي يوعز بها الانجليز في غير  
جدوى ، ولم يزل متعذرا على « المستوزرين » ان يجتروا  
على قبول الوزارة ، ولم يزل تسيير الادارة الحكومية في  
البلاد من اصعب الامور .

ولجا الماريشال اللنبي الى اعضاء الوفد المصرى ،  
فاستدعاهم اليه في السادس والعشرين من مارس وطلب  
اليهم ان ييسطوا اسباب الشكاية في تقرير يكتبونه ،  
فقدموا له التقرير بعد اربعة ايام وفيه تلخيص للظلمة  
السياسية من بداعة اعلان الحماية . وقالوا في ختامه :  
« غير ان السلطة العسكرية مع ذلك قد استبدعتنا مرة اخرى  
في يوم ١٦ الجارى واعلنت الينا اننا مسئولون عن هذا  
الاضطراب ، واننا مسئولون عن ازالته ، ولكنها سمحت  
لنا هذه الدفعة ان نناقش امر المسئولية ، فاجبتناها بان  
هذا الاضطراب ليس نتيجة متوقعة لعملنا ولا يصوغه  
برنامجنا يحال من الاحوال . بل نحن نأسف له . واما  
تسكين هذا الاضطراب فليس في يدينا وسيلة فاعلة فيه ،  
ونصحنا بان انجع الوسائل في تهدئة الخواطر بالطرق  
السلمية ، انما هو تأليف وزارة تغطي من الترخسيات  
ما يرضى الشعب ، حتى تستطيع ان تقوم باعباء الظرف  
الحاضر »

هنا رأى اعضاء الوفد الباقيين بمصر في الثورة ، وهذا  
رايهم في تفريغ الازمة ، وهو رأى اتفقوا عليه مع كبار  
« مصر الرسميين ومنهم علماء الازهر وبطرسيرك القبط

الارثوذكس وبعض الوزراء والنواب والسروات . وكتب  
به هؤلاء جميعا خطابا الى القائد العام في الرابع والعشرين  
من شهر مارس ، اى قبل استدعاء أعضاء الوفد الى اللورد  
اللتبى بيومين، وكان تقديرهم ان الوزارة التي تؤلف تعمل  
لتهدئة الحال ، دون أن يشترطوا سلفا لهذه التهدئة اقراجا  
على معتقلين أو سماحا لاحد بالسفر .

ثم قال أعضاء الوفد : « وفى اليوم التالى وهو يوم ١٧  
مارس قابلتنا الوزراء الثلاثة رشدى باشا وعدلى باشا  
وثروت باشا وأقنعناهم بأن يظهروا استعدادهم للمفاوضة  
فى تأليف وزارة تستطيع أن تقضى على هذه الحركة المخيفة  
التي تخشى عواقبها المجهولة ، فأظهروا هذا الاستعداد  
لرجال دار الحماية ولكن الامر لم يتم ، والاضطراب يأخذ  
نسبا واشكالا ليس الحكم على نتائجها فى نفوس الناس  
بالشيء اليسور . »

وبعد أيام حان موعد صدور الميزانية وليس فى البلاد  
وزارة ولا نواب يناقشونها ، فلم ير المارشال اللتبى مخرجا  
من هذه الورطة الا أن يعتمد الميزانية باسسم السلطة  
العسكرية ، فأصدر بلاغا بذلك فى أول ابريل ، ولكنه حل  
مشكلة وأثار مشاكل . فان هذا التحدى ألهم فى النفوس  
جذوة الغضب وشحن فيها عزيمة المناجزة ، فعاد التجار الى  
اغلاق حوانيتهم ، وأضرب بعض الموظفين ممن لم يكونوا  
مضربين ، وتمرد طلاب المدرسة الحربية ومدرسة الشرطة  
فخرجوا متظاهرين أمام قصر السلطان ودور السفارات ،  
وكانوا قبل ذلك يحتجزون عن المظاهرات ، واشتدت ثورة  
الازهر وكثرت اجتماعاته ، حتى لجأت السلطة العسكرية  
الى مخاطبة شيخ الازهر فى اغلاقه دفعة واحدة أو الاكتفاء



باغلاقه في غير اوقات الصلاة ، فابى واعتذر بان الله ينهى  
المسلم عن افعال مساجد الله .

وفي السادس من الشهر وزع على الناس منشور من  
عظمة السلطان يقول فيه : « انى أنشر بين قومي همداء  
الكلمات التى كانت تختلج بصدرى فى الوقت الذى أخذت  
تتوارد الى فيه ملتزمات الامانى القومية نحو مستقبل  
البلاد . وانى بالطبع لا اعنى بالبلاد الا بلادنا المباركة :  
لا اعنى بالبلاد الا وطننا العزيز : هذا الوطن الذى اقتضت  
حكمة الله أن يكون جدى الاكبر محمد على الكبير اكرم الله  
مثواه صاحب عرشه » وفى ختامه طالب عظمة السلطان  
« أبناء المصريين بما له من حق الابوة عليهم أن يتناصحوا  
بعدم الاستمرار على المظاهرات التى كانت عواقبها غير  
محمودة فى بعض الجهات » .

وبعد أن جريت السلطة العسكرية كل وسيلة وفشلت  
فى كل تجربة لم يسعها الا أن تجرب الوسيلة الوحيدة  
الباقية التى اقترحها المصريون من اللحظة الاولى ، وهى  
اطلاق الحرية للوفد المصرى ليسافر حيث شاء ، فان الحجر  
عليه هو سبب استقالة الوزارة وهو سبب الاحجام عن  
تأليف وزارة أخرى وهو سبب غليان النفوس وانفجارها  
ونشوب الثورة وانتشارها ، فاذاع المارشال اللنبى  
فى السابع من الشهر بلاغا يعلن فيه انه بالانساق  
مع حضرة صاحب العظمة السلطان « لم يبق حجر على  
السفر ، وان جميع المصريين الذين يريدون مبارحة البلاد  
يكون لهم مطلق الحرية » وان « كلا من سعد زغلول باشا  
واسماعيل صدقى باشا وحمد الباسل باشا ومحمد محمود  
باشا يطلقون من الاعتقال ويكون لهم كذلك حق السفر ،  
فسرت نشوة الظفر والرجاء فى نفوس الامة قاطبة ،

وقامت مشاهدات الإتهام في مكان مظاهرات الغضب واليهياج ، واستول على الناس شعور مقدس غسل حربة اليهودي قنسى المجرم اجرامه والموصوم وصمته ، وشوهت جموع النسوة النسقيات المتبدلات على مركبات النقل يحين وحشون ولا ينظر اليهن ناظر بعين المهانة أو الريبة أو المجون الذي تثيره أعمال هذه الجموع في غير تلك المظاهرات .

وانتفعت حوادث السرقة على سهولتها بين ذلك اللجب والتاجب ، فخلت محاضر الاقسام من حوادث الطارين والمصوص التي لم تكن تمتنع ساعة من أيام الشبح والضيق ووفرة المثل في جانب وندرتة في جانب آخر ، ومشى أعظم الناس وأصغرهم على السواء في مظاهرات واحدة لا يتوقر عنها آمالهم اليهم ولا ينسى فيها الصغير دواعي الوقار ، ولم يتغص هذه المظاهرات الا اعتداء بعض الارمن عليها وشكاسة بعض الضباط والجنود البريطانيين الذين أطلقوا الرصاص على المتظاهرين المتهملين في غير عداء ولا تنكر ، فقتلوا منهم أربعة وجرحوا كثيرين ، ولعل هذه الحادثة وحدها كافية لبيان ما وصلت اليه فوضى القمع والارهاب ، فان هؤلاء الضباط والجنود تطوعوا لفعلتهم دون أن يدعوهم رؤساؤهم اليها ، بل لقد كانت القيادة العليا تستبشر بمظاهرات الفرخ التي أعقبت الافراج عن الزعماء لانها قد تلتف سورة الحنق والعداء وتهيئ جو السياسة للوافق والمسالمة ، وتتيح للوزراء المصريين أن يقبلوا مناصب الحكومة ، ولكن الفوضى اخرجت أولئك الضباط عن طورهم فافسدوا هذه الدلائل وعكسوا الامر على القيادة العليا حتى كادت أن تفشل في تأليف الوزارة التي كان يجري الكلام في تأليفها حينذاك ، مما اضطر المارشال للنبي الى

الاعتراف بخطأ الجنود ونشر بياننا يقول فيه : « لقد تغيرت الحالة فجأة وأطلقت الحكومة البريطانية الزعماء المعتقلين في مالطة ، وأذنت للمصريين أن يرسلوا مندوبيهم الى انجلترا ليعرضوا شمسكوهم . وقد سر المصريون لذلك بالبداية وسمح لهم أن يقيموا الاحتفالات كما يسمح لابناء انجلترا بالاحتفال بأى نصر سياسى ، ومن سوء الحظ أن الجنود لا يفهمون هذا على ما يظهر لذلك حدث مرة أو مرتين أن نفرا من الجنود قاموا بمظاهرات ضد المصريين الذين كانوا قد أقاموا احتفالا غير موجه ضد سلطتنا بته . وقد أدى عمل هؤلاء الجنود الى اضطرابات خطيرة والى خسارة فى الانفس من الجانبين . على أن المأمول الآن أن يلوذ الجنود بالهدوء ويلزموا السكينة ، ويتركوا القانون والنظام للقائد العام . ومما يجب أن يفهم أن كل عمل مستقل يقوم به الجنود يضاعف صعوبة مركزنا عشرين مرات » .

بقى سفر الوفد فعلا بعد السماح بالسفر قولا .

والظاهر أن السلطات الانجليزية سمحت بسفره من جهة لتعرقله من جهة أخرى . . لأنها تعللت بقلّة البواخر وزعمت أن الأماكن فيها محجوزة سلفا ، وأن الأماكن المطلوبة لا تتيسر قبل ثلاثة أشهر . . ! وعلم الوفد أن الانتظار الى ذلك الموعد مضيع لفرصة الحضور أمام مؤتمر الصلح أو الوصول الى باريس فى ابان انعقاده ، قالتس الاذن بالسفر على « يخت » صاحب العظمة السلطان المسمى بالمحروسة ، واتصل ثبأ هذا الخبر بالانجليز فخشوا أن يجاب بعد قيام الوزارة الرشدية التى يعلمون من سياستها الاولى أنها تشايح الوفد فى طلب السفر الى أوروبا ، وراوا

أن وصول الوفد المصرى الى أوربا على اليخت السسلىطانى  
ينحوله « مظهرًا رسميًا » يتقونه ولا يحبون دلالتة الواضحة  
عند أمم العالم . قدبروا أمر الاماكن المطلوبة على عجل ،  
وسرعان ما استطاعوا أن يحجزوا الاماكن كلها فى الباخرة  
« كاليدونيا » ومعها ستة اماكن أخرى لمن يشاء السفر من  
خصوم الوفد الى باريس .

برح أعضاء الوفد العاصمة فى الساعة الثامنة من صباح  
يوم « ١١ ابريل » فكان توديعهم الرائع بمثابة توكيل  
جديد من الامة قاطبة ، فازدحمت الطرقات والميادين  
بعشرات الالوف من جميع الطوائف والطبقات ، ووزعت  
محافظة العاصمة أكثر من ألف تذكرة لعلية القوم ورؤساء  
الدين والسروات الذين رغبوا فى توديع الوفد على المحطة ،  
فلم تكف هذه التذاكر لتلبية جميع الرغبات ، وبلغ عدد  
المودعين أضعاف العدد المقدور ، وأوشك الناس ما بين  
العاصمة وبور سعيد أن ينظموا موكبا واحدا للحفاوة  
بالوفد وتأييده وإظهار الابتهاج بسفروه ، وما كانوا يعلمون  
بالسفر فى يومها لصعوبة المواصلات وانقطاع أسلاك  
البرق فى بعض الجهات ، ولكنهم كانوا يرون القططار  
المزين بالرايات والازهار وعليه التحيات التى كتبها  
المودعون فى محطة العاصمة فيعلمون الخبر ويتسامعون به  
فى لحظات معدودات ، ويهرولون الى لقائه داعين هاتفين .

ولما وصل القططار الى بورسعيد خرجت المدينة تستقبله  
وترحب به وتصحبه الى البساخرة التى بات فيها ليلته ،  
وأضاعت بورسعيد كلها فى المساء وحفت بالباخرة عشرات  
الزوارق المضاعة الصاعدة بالموسيقىات والتهنئات الوطنية  
طول الليل ، وانثالت الرضائل البرقية من المدينة ومن

أنحاء كثيرة في القطر تتسيع الاعضاء بالرجاء والتأييد .  
وفي اليوم الذي أقلعت فيه الباخرة ... وهو اليوم التالي -  
تألفت في القاهرة لجنة مركزية كبرى ننوب عن الوفد في  
غيابه وتتولى انشاء اللجان التي ننوب عنه في الاقاليم .

\*\*\*

ويلى هذا الفصل فصل انتقادي عن العيوب التي لوحظت  
في تأليف الوفد ، ثم فصل عن خطة الوفد في مسألة  
الامتيازات الاجنبية التي أراد بها النفرقة بين بريطانيا  
العظمى والدول صواحب الامتيازات ، ثم ينتقل الكلام الى  
عمل الوفد في أوروبا كما يلى :

## الوفد في أوروبا

عندما طلع الرئيس ويلسون على العالم ببشارة السلام ومبادئ الحرية والإنصاف صمدقه كثيرون ورحب به كثيرون ، لأنهم استبعدوا أن يخرج بنو الانسان من تلك الأحوال والمآثم بغير عبرة ، وأن يقدموا على تكرار المأساة الجهنمية وهم لا يزالون يكتوون بنارها ويتلوون من آلامها ولم يهزأ بدعوة ويلسون من أساسها الا طائفة من ثلاث طوائف : وهم المستعمرون الرجعيون ، لان الدعوة لاتوافق سياستهم ولا تحقق لهم مطامع القهر والاستغلال .

واليائسون من أخلاق بني الانسان ، لانهم يهزأون بجميع المبادئ ولا يحسبون الانسان صادقا في شيء غير المصالح القريبة والشهوات الحيوانية .

والاشتراكيون لانهم يرون أن العوامل الاقتصادية هي علة الدعوات الاجتماعية والمذاهب الاخلاقية ، فلا فائدة من أحاديث المروءة والرحمة وتقرير المصير ما دام نظام رأس المال هو النظام القائم في المعاملات ، وهو الحافز الى الفترات والحروب والمنافسة بين المستغلين والمستعمرين .

ولم يكن مسعد مستعمرا رجعيا ولا يائسا من بني الانسان ولا اشتراكيا ولا قارئا متبعا لآراء الاشتراكيين ، ولكنه كان رجلا مطبوعا على نجدة الضعيف وإغاثة المظلوم فلا غرابة عنده في هذه العاطفة ، وكان قانونييا يقدس القوانين والشرائع فلا غرابة لديه في التوسل بالمشريع

وحقوق المعاهدات لبعض المشاكل وإصلاح الآفات .  
لذلك رحب بالدعوة الواسعة ولم يستبعد تحقيقها كما  
قال في خطابه بمنزل جماع الباسل باشا : « من الناس من  
يرون هذا المذهب المسيحي الجديد أجمل من أن يتبع في  
هذه الحياة الدنيا : حياة المزاحمة على البقاء والمغالبة على  
المنافع » . نعم مذهب جميل ، ولكن تطبيقه ممكن متى جده  
الدكتور ويدون في تطبيقه بحزمه المعروف . وأنه لجاد .  
بل ارتقى الى أن أقول أن تطبيقه سهل متى صحت نيات  
أكثرية الدول التي أقرته بالإجماع . ذلك لأن هذا المذهب  
غير مخالف لما ألف الإنسان في الوصايا الدينية وقواعده  
الفلسفة الأخلاقية ، ثم هو متفق مع الاتفاق الذي وصلت اليه  
الإنسانية في تطورها الجديد . »

وعلى هذه العقيدة كان يرجو الخير الكثير من الدعوة  
الواسعة ، وأقل ما يحق له أن يرجوه أن لا تنقلب هذه  
الدعوة في أبان الصلح عونا للاقوياء على الضعفاء وعقبة في  
وجه المطالبين بالحقوق ، فكان أول ما فكر فيه ساعة وصول  
الباخرة « كاليدونيا » الى مارسيليا أن أرسل الى الرئيس  
ويلسون يطلب منه الاذن في مقابلة خاصة للوفد المصري  
المطالب بحقوق الأمة المصرية . فلم يجئه الرد المنتظر من  
رسول السلام وإنما جاء رد لم يكن يخطر على بال متفائل  
ولا متشائم . فان الولايات المتحدة اعتزفت بالحماية  
البريطانية على مصر في اليوم التاسع عشر من شهر أبريل  
. . أي بعد وصول الوفد المصري الى مارسيليا بيوم واحد !  
يحار الإنسان ولا يدرى كيف استطاعت السياسة  
البريطانية أن تحمل ذلك الرسول المبشر بحقوق الضعفاء  
على نقض مبادئه رأسا على عقب ، واستباحة الفصل في

قضية لم تعرض عليه من جوانبها المختلفة ، ولكن سياسة الانجليز على ما نظن قد أدخلوا في روعه أن المصريين أصاموا فهم دعوته وتشجعوا بها على الثورة وتهديد الحضساسة والمصالح الاجنبية ، وان كلمة منه تحقق الدعاء وتعيد الامن الى قراره وتصون ارواح الاوربيين ومرافق العمران ، وان ترك مصر عرضة للتنازع عليها بين الدول قد يجر العالم الى حرب كالحروب التي كان يتقيها ويبشر باجتنايها ، فبقاؤها في ظل الحماية أصسسون للسلام وانفي للخروب ، وربما وعدوه أن ينصفوا المصريين متى ثابوا الى السكينة واستعدوا للاصفاء الى صوت الحكمة والنظام .

وقد اهتمت الحكومة البريطانية بنشر اعتراف الرئيس ويلسون في مصر من دار الوكالة الامريكية ، فاذاعت دار المندوب البريطاني بلاغا جامعا من همسون جاري وكيل الولايات المتحدة يقول فيه : « أتشرف بأن أقول أن حكومتى امرتنى أن أبلغكم أن رئيس الجمهورية يعترف بالحماية البريطانية على القطر المصري وهي الحماية التي يسيطرتها حكومة جلالة الملك في ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ . هذا وأن الرئيس باعترافه هذا يحفظ بالضرورة لنفسه حق البحث فيما بعد في تفاصيل هذا الاعتراف ، مع مسسالة تعديل حقوق الولايات المتحدة التعديل الذي يقتضيه هذا الامر . وقد كلفت بهذا الصدد أن أقول أن رئيس الجمهورية والشعب الامريكي يعطفان كل العطف على أمانى الشعب المصري المشروعة للحصول على قسط آخر من الحكم الذاتي ولكنهما يشظران بعين الاسف الى كل مسعى لتحقيق هذه الامانى بالتجاء الى العنف » .

وان صيغة هذا التبليغ لتكشف عن الغرض منه وعن



المسمى الذى سعتة الحكومة البريطانية عند الرئيس ويلسون لاقتناعه بوجوبه . فباسم الامن وكراهة العنف، وبعد الوعد بمنح المصريين قسما آخر من الاستقلال الداخلى ، ظفرت الحكومة البريطانية بذلك الاعتراف وبأدركت الى اذاعته فى مصر وأوربا وتعمدت أن تصدم به الوفد ساعة وصوله الى أوربا ليفت الخبر فى عضده ويزعزع ما عنده من ثقة وأمل ، ويريه خيبة المسمى فى معارضة القوة البريطانية حيث ذهب . فكان تدبيرها فى الإفراج عن الوفد ولقائه بتلك الصدمة كتدبير السبجان الذى يطلق أسيره ويرصد له على أبواب السجن من يدهمه ويقتاله ، ليحقق به الكيد فى ساعة الفرج والاستبشار .

ولم تبالخ السياسة البريطانية كثيرا فى وقع الصدمة المفاجئة على الوفد ساعة نزوله بالأرض الفرنسية واقتراجه من محكمة العدل والحرية . فقد بدا لسعد أول وهلة أن العمل فى أوربا لا يجدى ، وإن تركيز العمل فى مصر أجدى والزم . ولم يكن هذا ضعفا ولا تكوصا عن الكفاح لأن مقاومة الانجليز فى مصر تحت الاحكام العسكرية بعد الاعتراف بالحماية البريطانية أخطر وأعضل من مقاومتهم فى أوربا على العاملين الجادين فى المقاومة . ولكنه كان رأيا رآه فيما هو أصلح للقضية المصرية على حسب ما تبين من خطواته الاولى بالبلاد الاوربية .

وقد لمس وقع الصدمة فى نفوس فريق من زملائه فاذا هو أمدح وأقبح . فمنهم من كان قد دخل الوفد على تردد وريب فى سلامة الماقبة ، ومنهم من كان يؤثر اللجوء الى الحكومة الانجليزية ويؤمن فى قرارة نفسه باستحالة الغلبة عليها ، وقصارى ما طمعوا فيه من هواتها أن تخشى

بعض المعارضة أو بعض المناقصة من السلوك الأخرى في مؤتمر الصلح فنخلق هذا الباب باستجابة بعض المطالبات المصرية . فإذا بمؤتمر الصلح في قبضة يديها وعلى رأسه أكبر الدعاة إلى الحرية وأكبر القائلين بمشاوراة الأمم المنصوبة في تقرير مصيرها . . فمن البين إذن في رأيهم أن « مهمة الوفد » انتهت ولم يبق له ما يرجوه من المؤتمر ولا من الحكومات المشتركة فيه . وقد صرحوا برأيهم هذا وهموا بالعودة وأشاروا بها على زملائهم الآخرين .

وقد أرادت الحكومة البريطانية أن تتبع هذه الضربة بضربة أخرى تعجل بعمل التفكك والانحلال في صفوف الوفد والامة المصرية : فنشرت التيمس « اشاعة » تشير فيها إلى ارسال لجنة مستقلة إلى القطر المصري للبحث عن أسباب الهياج واقتراح الاصلاحات الدستورية التي يتسح بها نطاق الحكومة الذاتية ، وتوقعت أن يصيب الخبر الوفد في سمعته وعزيمته ان لم يصبه في تكوينه ووحدة رأيه : فإذا عاد بعض رجاله إلى مصر وبقي بعضهم في أوروبا فقد وقع الخلاف وهو بدء الانحلال ، وإذا عاد الوفد جميعه فقد ملكته الحكومة البريطانية ورجعت به إلى قبضة يديها وعرضته لسخرية أبناء وطنه ، وإذا بقي الوفد كله في أوروبا فعندها فسحة من الوقت لارسال اللجنة إلى مصر وسؤال المصريين عن مطالبهم وشكاياتهم بمعزل عن وفدهم الذي يدعى الوكالة عنهم . . فتلقى وكالته وتلقى درسها الصاعد على الوكيل ومن أكلوه ، وأي درس تشيستيه السياسة الاستعمارية وتلقيه على الدعاة الوطنيين أنجع وأوجع من أن تضرب الوفد المصري وتعاقبه هذه العقوبة القاسية بيد الامة المصرية !

ومهما يكن من حساب الحكومة البريطانية فالشيء الذي لم تحسب حسابه كما ينبغى هو أثر السخرية فى الطبيعة المصرية . فان المصرى ليتقى السخرية أشد من اتقائه الضرر والخسارة ، وقد يستسلم للمفجعة ولكنه لا يستسلم للغفلة ولهذا كانت ضربتها للوفد المصرى باعتراف ويلسون ضربة قوية بارعة ولكنها كانت خليقة أن تفشل بعد الصدمة الأولى لأنها سخرية تعرضه للسخرية أخرى . ولو أنها أبطأت برهة ولم يكن فيها معنى الكمين المدبر والهزم المرتب فى لحظة الانتصار والتفاؤل ، لكان رجاء الحكومة البريطانية فى نجاحها أصدق وأسرع . ولكنها كانت بمثابة الاستدراج الى كمين مضحك أو « مقلب » مهن . . فجمعت لها الطبيعة المصرية كل ما عندها من الكراهة للسخرية ومقاومة الشتمة المضحكة . وهنا فى الطبيعة المصرية قوة تعصم بها فى أخرج الاوقات .

ولم يلبث سعد وأصحابه بعد المخاطر الأول أن أعادوا النظر فى الامر كله ، فوجدوا أن العمل فى مصر قد يكون أولى وأصوب ولكن العودة الى مصر بعد كل هذه القيسامة التى أقامتها الامة لتمكين الوفد من السفر ، هى خيبة اليمة لا تؤمن عقباها ، وقد تيشس الامة من رجالها وتشككها فى دعائها ، وتعجل بالترقة بين صفوفها .

وجدوا كذلك أن البقاء فى أوروبا لا يمنع تركيز العمل فى مصر والاعتماد عليه فى الدعاية الأوروبية ، وقد تنفع الدعاية الأوروبية فى تنبيه عزيمة الامة كلما احتاجت الى تنبيه .

ومن مبدأ الامر لم يكن رجاء سعد كله معقودا على الحكومات والوسائل الحكومية : اذا جاء الرجاء من هذا

الباب فذاك خير وأقرب سبيلا ، وإن لم يجيء فالشعوب من وراء الحكومات والطريق إلى الشعوب مفتوح لمن يحسن ولوجه ويقوى على صمابه ، وهو القائل أن الشعب فوق الحكومة ، وهو الذي أبى أن يسلم المطالب المصرية إلى المندوب البريطاني والوزراء البريطانيين احتفاظا بالجانب الأهم منها « لاستنارة » الرأي العام البريطاني الذي يخضع له المندوب والوزارة . وهو الذي عرف أن النائب في « الجمعية التشريعية » التي لا حقوق لها ولا نفوذ لأحكامها يملك من سلاح الحجة والبيان ما يكافح به الوزارة ويكافح به جبار قصر الدوبارة . فماذا حدث الآن ؟ هل حبط الرجاء في مؤتمر الصلح وفي ويلسون وفي لويد جورج ؟ حسن إن وراء هذه الاسماع أسماعا وراء هذا المرجع مراجع : هناك الشعوب الأوروبية ، وهناك شعب ويلسون وشعب لويد جورج . . . ومن يدري ؟ فلعل شعب ويلسون وشعب ما قال وسامع غير ماسمع ، وبالف في احراج السياسة البريطانية ما لم يبلغه رئيسه المختوم بتلك السياسة .

يقول نيتشه : « كل ما لم يقتلني يزيدني قوة » . وهذه قولة تصدق على كل رجل كبير الهمة مطبوع على الكفاح . فضربة الاعتراف بالحماية كانت ضربة نافذة ولكنها لم تكن منيعة ، ومن ثم كانت ضربة حافزة للعناد مثيرة للنخوة نافعة في توطيد النفس على بعد الشقة .

قال جورج لويد في كتابه عن مصر منذ كرومر : « لم تنفع الصدمة الا في اقناع زغلول اقناعا جليا بأن العراق خليق أن يجرى إلى مدهاء في الحومة المصرية . فوجهه منه على الفور إلى تلك الحومة ، وطلق يدير المعركة من مقامه بباريس ويبعث إلى اتباعه بمشجعات موهمة ١٩ ) ولكنها

أخاذة بأهرة بما تحدثهم عن الانحسار الذين يستميلهم  
للقضية الوطنية ، والنجاح الذي يصبه رجاله ، .  
وقد أدار سعد المعركة في باريس على أتم وجه يستطيعه  
وفد من الوفود الشعبية ، فان الوفد المصري على اعتباره  
غريبا عن الاجناس الاوربية قد استطاع غاية ما استطاع  
من نشر الدعوة الى جانب مؤتمر الصلح . فكتب الى  
المؤتمر يطلب استدعاه لسماع اقواله لان « الغاء السيادة  
التركية يقتضى حتما تغييرا في حالة مصر السياسية التي  
التي قررتها معاهدة سنة ١٨٤٠ ولا يصح اجراء هذا التغيير  
في غيبة المصريين » . واتصل الوفد بكل من تيسرت لهم  
مقابلته من رجال المؤتمر وأعضاء وفوده وكبار موظفيه ،  
واقام المآدب للمساسة والكتساب والصحفيين الاوربيين  
والامريكيين ، ليشرح لهم الحوادث التي كانت تهملها  
الصحف ويريهم صور المظالمات التي اشترك فيها  
السيدات ورجال الجيش وظهرت فيها الاعلام وعليها  
الصليب الى جانب الهلال ، ويذكر لهم ما استفاده الحلفاء  
من أموال مصر ورجالها مما كانوا يجهلون ولا يعرفون  
خبرا عنه .

واقنع الوفد بعض مشساهين الكتاب بكتابة رأيهم في  
قضية مصر وحقوق ابنائها ، ومنهم فكتور مرجريت وآناتول  
فرانس ، فأصدر الاول رسالة في موضوع القضية المصرية  
وقدمها الثاني بكلمات وجيزة على سبيل التزكية .  
واجتهد الوفد في اجتناب كل عمل يتيح للمستعمرين  
البريطانيين أن يتهموه كما فعلوا من قبل بمشايعة دول  
الوسط أو النزوع الى المذاهب الفوضوية والاشتراكية . فلم  
يحصل بالمغفور له محمد بك فريد حين تلقى خطابه من

مويسرة ، لما كان معروفا من مقام فريد يك في المائيسا  
وتركيا أثناء الحرب وبعدها . ولكنه اتصل بجميع المصريين  
المتيمين بفرنسا ، ولا سيما أعضاء الجمعية المصرية في  
باريس ، وكان لفريق من هؤلاء أثر نافع في بث الدعوة  
وتمريف الفرنسيين من جميع المذاهب بالوفد ومطالبة  
وعصوباته .

ولا نسهب في تفصيل المقابلات والخطب والولائم واحدة  
واحدة ، لان التفصيل لا يزيد القارىء شسينا على ما هو  
مفهوم بالاجمال ، وحسبنا أن نقول أن الوفد لم يدع في  
باريس ولا في مراكز الدعوة للسياسية أحد يؤيه له الا  
أبلغه مثلثة مصر . وأوجز له الحالة التي مرت بالقارىء  
في صفحات هذا الكتاب .

وقد كان المصريون في لندن ، ومعظمهم من الطسلا ،  
يعاونون الوفد كما عاونوه زملاؤهم في العاصمة الفرنسية .  
فطبعوا الالوف من الرسائل وقابلوا النواب واستمعانوا  
بالكتاب حتى ضاقت بهم الحكومة الانجليزية ذرعا فدمر  
الشرطة مكان اجتماعهم وصادروا الاوراق التي فيه وظنوا  
أنهم قضوا عليها وكانوا سيقضون عليها فعلا ، لولا أن  
الطلاب أخذوا بالحيلة فأعادوا طبع الاوراق مما كان مدمرا  
عندهم من المحفوظات في مكان أمين .

وقد تجاهل الساسة الانجليز في باريس شأن الوفد  
المصرى ما وسعهم أن يتجاهلوه . ولكنهم لم يحسنوا كتمان  
حنقهم في بعض الامور التي تقضى بها اللياقة ، فلم يأت  
منهم من يرد الزيارة لسعد باشا حين ترك بطاقته  
للمستر لويد جورج كما ردها بعض وزراء الدول الاخرى ،  
وتجاوزوا ذلك الى عمل فيه من الصسبيانية ما ليس يليق

بكبار الرجال . فقد روى أحد أعضاء الوفد المصري انهم  
أرسلوا مرة « مذكرة الى الوفد البريطاني في مؤتمر  
السلام فردت اليهم ممزقة داخل غلاف وعليها عبارة  
قصيرة معناها : « مثل هذه الاقوال لا تستحق الرد » (١) .

وعلى الرغم من اعتراف الدول بالحداية فقد بدأت  
الحكومة البريطانية تشعر بالقلق بعد ان اتجهت انظار  
الوفد الى نشر الدعوة في الولايات المتحدة ، وظهرت دلائل  
الاهتمام بالقضية المصرية بين ذوي النفوذ من الشيوخ  
الامريكيين ورجال الصحافة . . حدث هذا دون ان يكون  
لرئيس ويلسون فضل فيه ، بل ربما كانت صدمته للوفد  
في باريس من أسباب اتجاه الوفد الى الامة الامريكية راسا  
ليثير في هيئتها الرسمية بهذه الوسيلة بعض العناية التي  
فاتته من رئيس الجمهورية ومعاونيه في المؤتمر . فان  
أقصى ما صادفه الوفد من النجاح عند رئيس الجمهورية  
الامريكية انه تلقى منه ردا على خطاب كتبه سعه يطلب فيه  
المقابلة مرة أخرى ، فاذا هو يعتذر في رده لضيق الوقت  
ويرجو أن يتسع وقته في المستقبل للمقابلة المطلوبة !  
وكان الوفد قد فهم ان استشارة الرأي في الولايات  
المتحدة لبحث القضية المصرية أمر مستطاع بعد ما أحسه  
من أثر الاخبار التي بعث بها المراسلون الى صحف أمريكا  
وزاده أملا في المزيد من الاهتمام انه كان قد استخدم بعض  
الايرونديات والامريكيين في أعماله الكتابية فالتقى هؤلاء  
بالساسة الامريكيين الذين حضروا الى باريس للدفاع عن  
استقلال ايرلندا وعرفوا منهم الرغبة في تشديد التكبر على

---

(١) البلاغ ، ٩ مارس سنة ١٩٣٤ في بيان للاستاذ محمد علي علوبه  
باشا .

الاستعمار البريطاني يذكر المسألة المصرية التي جانب المسألة  
الايرلندية ، ومن هؤلاء الساسة مستر « والش » رئيس  
الوفد ومستر « ريان » ومستر « دن » مساعداه .

وقد جرى الوفد المصري من قبله على مسنة ارسال  
البيانات والاحتجاجات الى المجالس النيابية مع ارسالها  
الى الوزراء وممثلي الحكومات ، فوجدت بياناته واحتجاجاته  
في مجلس الشيوخ الامريكي صدى اقوى وأصرح مما  
وجدته في المجالس النيابية الاوربية .

ففي جلسة الحادي والعشرين من شهر يونيو اقترح  
الشيخ « ماسون » الاعتراف بالجمهورية الايرلندية ،  
فتصدى زميله مستر بوراه لفتح باب المسألة المصرية .  
وقال أن مصر تستحق الاستقلال كما تستحقه الامم الشرقية  
والاوروبية التي اعترف مؤتمر السلام باستقلالها ، فجددت  
هذه الحملة رجاء الوفد في تحريك قضيته من جانب الامة  
الامريكية وشيوخها ، وأرسل يشكر المستر بوراه ويبلغه  
ان المصريين ليعتمدون اعتمادا تاما على مساعدة الشعب  
الامريكي محب الحرية في تحقيق الآمال القوية لشعب حكم  
عليه بالاستعباد من غير أن يسمع دفاعه .

وعاد المجلس الى ذكر مصر بعد أيام فقام المستر « والش »  
واتهم الوفد الامريكي في مؤتمر السلام بخيانة المبدأ الذي  
غامر الامريكيون بدخول الحسب من أجله ، وقال ان  
الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى اذا ارادتا أن تدلا على  
حسن النية فيجب عليهما أن تتركا جزائر الفلبين لاهل  
الفلبين وايرلندة للايرلنديين ، وهنا قام مستر « مكس  
كورك » وقال ان مصر أيضا يجب أن تكون لابنائها ، وأيده  
مستر بوراه سائلا : لماذا يعترف مؤتمر الصلح ببولونيا



ورومانيا وينفض عن ايرلندة ولا يصفي الى كوريا ومصر كما  
اصفى لغيرها فقال مستر شرمان : « ان معاهدة الصلح  
اتما كتبت لخدمة المطامع البريطانية » .

كانت هذه الاقوال من اشد ما قيل وقعا في نفوس  
المستعمرين وفي نفوس المصريين على السواء ، فاما  
المستعمرون فقد اُجسوا من عواقبها في الولايات المتحدة  
وفي مصر نفسها ، واما المصريون فقد شعروا بفضل الدعوة  
واستبشروا بما وراء ذلك من صدى الحملة في الدوائر  
السياسية الامريكية والبريطانية ، وتبين الوفد ان الدعوة  
في تلك البلاد تستحق منه ان يضاعف العناية بها ويتابع  
اشهارها وترويجها ولا يتركها للمصادفة والمناسبات  
العارضة ، فانهى بوساطة مستر « والش » الى توكيسل  
مستر جوزيف فولك في نشر الدعوة هناك ، وكان الاختيار  
موفقا لان الرجل ممن سبقت لهم الوكالة في القضايا  
السياسية الكبرى وسبقت لهم ولاية المناصب وعلاج  
المشكلات ، فهو ذو منزلة مرعية بين النواب والرؤساء ،  
وله علاقة منتظمة برجال الدولة واصحاب الكلمة المسموعة  
وأوشكت الدعوة الخارجية لمصر ان تنحصر خلال تلك  
الفترة في الولايات المتحدة ، فعن لسعد باشا ان يسافر  
اليها مع بعض الاعضاء ، ثم استقر الرأي على ايفاد محمد  
محمود باشا في هذه المهمة لمعسرفته الانجليزية ، وتردد  
الوفد هنيهة بين هذه الفكرة وفكرة أخرى كانت ترمي  
الى سفر اثنين من الاعضاء الى البلاد الانجليزية يدافعان عن  
مطالب المصريين ويسيطان ما اصابهم من المظالم اما بالخطب  
او بالنشرات اذا احجبت الصحافة عن اذاعة ما يكتبان ،  
ويقضون ذلك باسميهما لا باسم الوفد أو باسم رئيسه ،

ويسولان على الدعوة الشعبية دون الرجوع الى الهيئات الرسمية التي اعرضت عن الوفد وتجاهلت شأنه ، وكان الوفد يحرص على اجتناب الهيئات الرسمية في انجلترا حتى تجيء المفاتيح من جانبها بعد أن قام هو بما يجب عليه من ايدانها بقصده ، ويقال أن رجال الحكومة الانجليزية وسطوا اناسا من سراة الاجانب المقيمين في مصر لتيسير مقابلة بين سعد ومستر بافور الوزير الفيلسوف الانجليزي المعروف ، فلم تتم هذه المقابلة لرغبة الوفد عنها ما لم تكن الدعوة صريحة من جانب القوم ، وتغلبت فكرة السفر الى الولايات المتحدة على هذه الفكرة .

ولم يستطع محمد محمود باشا أن يصل الى أمريكا الا في منتصف اكتوبر بعد مشقة في الحصول على جواز السفر لم تذلل الا بمساعدة مستر فولك وبعض الاصدقاء الاوربيين .

وقد كان مستر فولك أثناء ذلك يوالى الكتابة في الصحف ويبسط وجهة النظر المصرية بين يدي مجلس الشيوخ ولجانه المنوط بها بحث هذه الامور ، وأهم ما أثمرته جهوده تصريح صرح فيه لجنة الشئون الخارجية « ان مصر تعد من الوجهة السياسية غير خاضعة لانجلترا ولا لتركيا وانما يجب أن تكون مستقلة وزمامها بيدها » وخطاب ضاف ألقاه مستر بوراه عن مركز مصر السياسي والاطوار التي مر بها قبل الاحتلال وبعده والفتائل التي أصابت أهلها في أثناء الحرب وبعد الهدنة ، على ما سلف من معونتهم للانجليز خاصة والحلفاء عامة .

فاهتمت المراجع البريطانية باخفاء ذلك جميعه عن المصريين وتهوين خطره عندهم ، ولا سيما تصريح لجنة

الشئون الخارجية ، فان خبره لم يوصل الى مصر الا من رسالة برقية ارسلتها سمس من باريس الى لجنة الوفد المركزية في التاسع والعشرين من اغسطس ، فكان له فيها ضجيج لم يفرح المصريين بمقدار ما ائضب الانجليز ، وقد سمعت المراجع الانجليزية سسمها حتى حملت الوكالة الامريكية بالقاهرة على اذاعة تكذيب مبهم تقول فيه ان الخبر خطأ ، ولا تعقبه بتصحيح من جانبها !

هذا في مصر ، أما في الولايات المتحدة نفسها فقد ازعج السفارة البريطانية فيها ما ابصرته من اثر الدعوة المصرية واتساع نطاقه واشتماله على الكثيرين من المستمعين والاشياع ، فاضطر مستر رونالد لنديس القائم بأعمال السفارة في واشنطن - وقد كان بمصر أثناء الحشر العظمى - الى مقابلة تلك الدعوة بكثير من المساعي الخفية والعلنية ، ومنها رد مفصل على سؤال مدير كتبه الى احدي الصحف يفض فيه من معونة المصريين ويقول منه : « ان الحكومة البريطانية قد عنيت بأن تتحاشى القضاء على السيادة المصرية وان الجنود المصريين يعملون في ظل العلم المصري لا الانجليزى ، ولا ترفع الراية البريطانية الا على دور السلطة العسكرية البريطانية وفيما عدا هذا ترفع الراية المصرية الخاصة . ولو اني أردت أن أجيبك على سؤالك جواباً لا يخرج عن مدلول الالفاظ المحدودة لقلت انه لم ينضم جندي مصري تحت الالوية البريطانية ، ولكنه يكون بياناً ناقصاً ولا مراء ، اذ انه في فبراير سنة ١٩١٥ عند هجوم الجيش التركي على مصر اشتركت فرقة من المدفعية المصرية مع القوات البريطانية في الدفاع عن خط قناة السويس وكان هجوم العدو قبل هذه الفرقة التي

إدارت مدافعها بمجازه وكفاءة فساعدت على رد العدو ، وفي اعتقادي أن الخسائر كانت اثنين من القتل و ستة من الجرحى . ولم نشترك في العمل خلال الحرب أية قوة مصرية أخرى مسلحة ، ولكن في الادوار الاخيرة من الحرب قامت ثلاث فرق مصرية أو أربع بحراسة خطوط المواصلات في سيناء بينما كان الجنرال اللنبي يفزو سورية ، وحدث كذلك أن فصيلة مصرية كانت ببلاد الحجاز في وقت من الاوقات ، لكن هذه القوات جميعها لم تتعرض لنيران القتال . وفضلا عن ذلك قد ضم عدد كبير من المصريين الى فرقة العمال الملحقه بالقوات البريطانية ، وكانوا يستخدمون مدة قصيرة بين ثلاثة اشهر وستة ، وقد قاموا لقوات الجنرال اللنبي بالاعمال اليدوية التي لا تستدعي خبرة فنية ، وبهذه الصفة كان ما أدوه من الخدمات عظيم القيمة ، لانهم أتاحوا لعدد من الجنود الانجليز أن يكونوا في خط القتال ولولا ذلك لاستخدموا في ساقه الجيش ، ولست أستطيع أن أذكر عدد هؤلاء الرجال الذين الحقوا بفرقة العمال ، ولكنهم بلغوا في بعض الاوقات من ثمانين الى تسعين ألفا ، وكان بعضهم يستهدفون للنصار وهم يحفرون الخنادق وينقلون المؤن والدخائر بمقربة من خط القتال فأصابهم بعض الخسائر . وليس في وسعي أن أقول كم تبلغ هذه الخسائر على وجه التحقيق ولكني اعتقد أنها تبلغ في الجملة ألفا وخمسمائة بين قتيل وجريح في خلال سنوات الحرب الأربع .

وعلى الرغم من محاولة السبك والدقة في ظاهر هذا البيان، يرى القارئ انه قابل لمخالفة الواقع في عدة موا

لان وصول العدد في الفوج الواحد من العمال الى تسعين  
الفا لا يمنع انهم يبلغون المليون ويتجاوزونه في جميع  
الافواج ، ولان احصاء القتلى والجرحى بالالف وخمسمائة  
على وجه غير « وجه التحقيق » قد يفتح الباب لبلسوغهم  
اضعاف ذلك على وجه التحقيق .

الا ان مستر فولك لم يتوان في الرد على هذا البيان بعد  
مراجعة الوفد في باريس ، فكتب الى وزير الخارجية  
بواشنطن خطابا يلفت فيه النظر الى العبارة التي وردت  
في سياق كلام المستر روناك لندسي عن تحاشي المساس  
بالسيادة المصرية ، لكي لا يشق على الحكومة الامريكية  
الاعتراف باستقلال مصر عند بحث معاهدة الصلح في  
مجلس الامة ، وكتب الى رئيس لجنة الشئون الخارجية  
خطابا آخر ضمنه رد رئيس الوفد على بيان السفير  
الانجليزي وفيه « ان مليوناً ومائتي ألف مصري جنسوا  
لفرقة العمال وان الجيش المصري نفسه قاتل على قنساء  
السويس وفي شبه جزيرة سيناء وفي الحجاز وحارب على  
بن دينار في السودان ، وان خسائر عظيمة نزلت بفرقة  
العمال وعلى الاخص من فتك الامراض » .

واستند مستر فولك الى عبارة « السيادة المصرية »  
فطلب تأكيد الاخلاص في المقصود منها بتصريح رسمي  
من الحكومة البريطانية تعلن فيه موعد الجلاء ، وتفوض الى  
عصبة الامم ... بعد تأليفها ... تقرير مركز مصر ، وتتخلى عن  
كل معارضة في تمثيل الدولة المصرية عند الدول الاجنبية  
وعن كل معارضة في سفر وكلاء الامة المصرية الى الولايات  
المتحدة .

ولم تزل المسألة المصرية تتردد على السنة الاعضساء  
بمجلس الشيوخ تارة من حزب الحكومة وتارة من حزب

المعارضة . حتى التفت اليها كثيرون ممن لا يسمعون بها ،  
ووجدت الصحف مسوغة لنشر الاخبار عنها وقبول المناقشة  
فيها . وايقن الحكومة البريطانية ان اطراد الدعوة على هذا  
الشئوال كاف لاقلاقها وتوقع المناعب التي قد تضر بمصالحها  
كما تمس سمعتها ، وان لم تعقبها نتيجة حاسمة في موقف  
الحكومة الامريكية .

اما المدعو في باريس فقد كانت تنقطع حيننا وتتصل  
حيننا ، ويناير الوفد اكثر الاحيسان على خطوة الدعوة  
النسعية . لانه علم ان النجاح فيها اقرب من النجاح في  
مخاطبة الحكومات والوزراء ، وطفق على الجملة يرأس  
المجالس الثيائية واقطاب السياسة وكبار الادباء ويكتب الى  
الصحف ويلقى من ذوى الكلمة المسموعة من تيسر له  
لقاؤه ، ويجدد الاحتجاج والبيان كلما تجددت لذلك مناسبة  
من توقيع اتفاق أو عرض معاهدة أو وصول وفد أو غير  
ذلك ، فجرى ذكر الحماية البريطانية على مصر في أكثر من  
مجلس من المجالس الاوربية على نحو لا يبلغ في القوة والافاضة  
ما جرى في الولايات المتحدة ، ولكنه مع ضعفه واقتضابه  
أقلق الحكومة البريطانية وزاد مخاوفها من التمدادى فيه الى  
ان يدرك المصريون شأن الدعاية وتفاذ سلاحها تمام  
الادراك . ولعل أكبر ما حدث من دعوة الوفد خلال هذه  
الفترة وليمته في ثانى أغسطس في فندق كلاردج  
بباريس ، وهي الوليمة التي خطب فيها وزير سابق  
للبحرية الفرنسية وحضرها الكاتب المشهور فكتور مارجريت  
وتليت فيها كلمة من أناتول فرانس ، وأجاب الدعوة اليها  
عدا هؤلاء بعض الشيوخ والنواب والصحفيين من أمم كثيرة  
هذه الحركة التي كانت تؤذن بالاستفاضة والاتقان على

تعاقب الايام قد افهمت السياسة الانجليز ان « التجاهل » سياسة لا تفيد الى زمن بعيد ، وانه لا بد من « شيء » عمله في هذه الحالة غير الاستخفاف الظاهر وطول البسال ، ولكنها لم تقصد الى ارضاء المصريين بمقدار ما قصصدت الى الخلاص من الوفد وتفريق شمله بين الآراء المتضاربة والمذاهب المتعارضة ، فمجلت بايفاد لجنة التحقيق برئاسة اللورد ملر الى القطر المصري لسؤال المصريين عن مطالبهم وتقرير نظام الحكم الذي يحكمون به في ظل الحماية ، ودعاها الى التعجيل بارسالها غير ما تقدم سببان آخران : « احدهما » ان رؤساء الوفد في القاهرة أعلنوا العزم على مقاطعتها اذا هي حضرت في تلك الظروف ، لان اللجنة تريد المناوضة على أساس الحماية وتستفتي البلاد وهي في قبضة الاحكام العرفية ، وتدعى لحكومتها الحق في نظر الشكايات المصرية كأنها صاحبة السيادة على البلاد .

وقد شعر محمد سعيد باشا - رئيس الوزارة يومئذ - باجماع الامة على مقاطعة اللجنة فنصح اللورد اللنبي بارجاء ارسالها انتظارا للفراغ من عقد معاهدة الصلح مع الحكومة التركية ووضوح مركز مصر السياسي من حيث علاقتها بالدولة البريطانية . فلم يشأ اللورد اللنبي أن يصغي الى هذه النصيحة مخافة أن يتهم بالضعف والتراجع امام صبيحة المقاطعة من اللجان الوفدية .

والسبب الآخر الذي دعا الى تعجيل الحكومة البريطانية بايفاد اللجنة في تلك الآونة ، انها علمت ببوادر التفكك التي أصابت بعض أعضاء الوفد في باريس ، وقد عاد فعلا بعض هؤلاء الاعضاء الى الاسكندرية في الثاني عشر من شهر أغسطس وهم اسماعيل صدقي باشا وحسين واصف

باشا ومحمود أبو النصر بك ، وأذاعت لجنة الوفد في السادس والعشرين منه أن على شعراوي باشا قادم لأعمال خاصة بإذن من رئيس الوفد وزملائه ، وعاد قبل ذلك آخرون لأسباب من هذا القبيل . فحسبت الحكومة البريطانية أن الفرصة سانحة للفصل بين الوفد والامة أو لتعزيق شمل الوفد وتشجيع المترودين من أعضائه على تركه ، ورجح عندها هذا الحساب أنها علمت بما شاع عن آراء الاعضاء العائدين وأنهم يتشككون في نجاح مسمى الوفد لاشفاقهم من مهاجمة الحكومة البريطانية بالدعوة الأجنبية وإيثارهم أن تكون الدعوة في إنجلترا وعلى رضى من رجالها الرسميين ، فطمعت في توسيع مسافة الخلاف وبث الغواية من طريق اللجنة المنيرية ، وما عسى أن تشير به من تحويل النظم والمناصب، وتقريب الآمال والرغائب .



## من سفر الوفد إلى لجنة ملنر

استدعت الحكومة البريطانية السير ريجنالد ونجت  
توطئة لاقالته من منصبه في دار الحماية وهو الرجل الذي  
أحسن لها النصيحة وأشار عليها بقبول سفر الوزيرين  
المصريين إلى العاصمة البريطانية وعادت هي إلى رأيه بعنه  
فوات الاوان .

واستبدلت به المارشال اللنبى فاتح القدس ، لأنها  
حسبت أنها تروع المصريين بهيبته العسكرية ، وهو خطأ  
غريب في تقدير الحالة وجمود على أساليب التخويف  
الدارجة بغير معنى . لان مظاهر الهيبة العسكرية والسطوة  
الحربية كانت كثيرة على مسمع ومبصر من المصريين أثناء  
الحرب العظمى ، لا يرون في بلادهم من الحكم الانجليزى  
الا المدافع والديابات والجنود تغدو وتروح في الحواضر  
والقرى بعشرات الألوف ، فاذا كانوا قد ثاروا وهم على هذه  
الحالة وجاءت ثورتهم على أعقاب انتصار الدولة البريطانية  
في الحرب العظمى ، فما كانت الثورة اذن لانهم كانوا في  
حاجة إلى مذكرة بالهيبة العسكرية والسطوة الحربية ، وما  
كان اسم المارشال اللنبى عندهم الا كاسم كل قائد في  
الميادين البعيدة أو القريبة ، بل هم كانوا يسمعون بغيره  
من قيادة الميادين البعيدة سنوات قبل أن يسمعوا به في  
غزوة فلسطين .

جاء المارشال اللنبى إلى مصر وهو يقدر أن الرهبة من

اسمه فوق كل كلام وتفكير ، وأنه لا خوفًا اذن من اتهمه  
بالضعف اذا هو تواضع الى سماع الشكايات ومخاطبة  
الشعب بلسان رجاله ، فخطب المصريين باسم الشسيوخ  
ورجال الدين ، كما خطبهم باسم الوزراء والكبراء ،  
وصدرت النصيحة المطلوبة من هؤلاء وهؤلاء يحضونهم على  
السكينة والاستقرار وانتظار ما يقضى به ولاة الامور ، فلم  
يكن لها من اثر كبير ولا صغير ، لان الشعب لم يفهم من  
نصائحهم الا انهم مضطرون او انهم متهمون في اخلاصهم  
ان لم يكونوا مضطرين .

وقد وقفنا بالقارىء من حوادث الثورة المصرية واحوال  
الحكومة في مصر على استقالة الوزارة الرشدية لرفض  
الحكومة البريطانية سفر الوفد الى أوروبا .

فلما سافر الوفد عادت الوزارة الرشدية في التاسع  
من ابريل ، ولكنها لم تلبث قليلا حتى استقالت لانها  
شعرت بالخرج من مطالب الضباط والموظفين وهي معبرة  
عن مطالب المصريين اجمعين . فطلب الضباط الوطنيون  
أن تسند الحراسة اليهم ، لان اسناد الحراسة في الميادين  
العامة الى اناس لا يفقهون لغة البلاد ولا يعرفون عاداتها  
كثيرا ما جر الى ازهاق الارواح بغير موجب حتى من وجهة  
النظر البريطانية . كما حدث حين أطلق الرصاص على  
المصلين الخارجين من المسجد او على المتظاهرين ابتهاجا  
بالافراج عن الزعماء .

وآلف الموظفون لجنة من اثنين وثلاثين عضوا لمخاطبة  
الوزارة في المطالب السياسية التي لا يتعرض لها الضباط  
وهي التصريح بصفة الوفد الرسمية وأن قبسول الوزارة  
الحكم لا يفيد الاعتراف بالحماية ، والافراج عن المعتقلين  
مع ابطال الاحكام العرفية .

وجاءت الوفود تترى الى ديوان الوزارة تعزز هذه المطالب  
وتلج في قبولها . وعم الاضراب الموظفين وأصحاب الاعمال  
الحرّة انتظارا لتحقيقها . فاستقالت الوزارة ولما يثقف  
عليها أسبوعان ، لتذر التسرفيق بين مطالب الشعب  
والموظفين واردة السلطة العسكرية .

وقد أئذ القائد العام الموظفين بالفصل ان لم يعودوا الى  
دواوينهم وتوعدهم بالمحاكمة العسكرية ان حرضوا على  
الاضراب ، فعاد منهم فريق وقبضت السلطة العسكرية على  
زعمائهم الذين لم يعودوا في الموعد المحدد .

وفي الحادى والعشرين من ابريل ألف محمد سعيد باشا  
الوزارة وصرح لهندوى الصحف يوم تأليفها « أنها وزارة  
ادارية ، لا تبت في شيء له مساس بمركز مصر السياسى  
» . وليست لها صبغة سياسية لان المسألة المصرية لم  
يبت فيها بعد في مؤتمر الصلح ، وانها سستجهد في  
استدعاء الجمعية التشريعية والغاء الاحكام الاستثنائية ،  
ومنها قانون المطبوعات .

ولقد كان محمد سعيد باشا رئيس هذه الوزارة رجلا  
داهيا يحب بما استطاع من دعائه أن يجمع بين قضاه  
أغراضه واستبقاء سمعة سياسية يلبس لها لبوسها في كل  
مجال وعند كل فرصة . وكانت العلاقة بينه وبين سعيد  
باشا علاقة فتور وجفاء منذ كانا في الوزارة معا ثم وقع  
بينهما ما وقع من الخلاف الشديد في الجمعية التشريعية ،  
ولهذا حاول سعيد باشا أن يجمع وفدا ثانيا الى جانب  
الوفد السعدى لينازعه قيادة الامة والدفاع عن القضية ،  
معتمدا في أول الامر على الامير عمر طوسسون وأفراد من  
بقايا الحزب الوطنى . ثم أجس نفور الامة من هذا المسمى

وهندود الأمير عمر عن متابعتها فتراجع وظل يرقب الاحوال الى أن عرضت عليه الوزارة . فقبلها ، واخترع صيغة الوزارة الادارية وحيلة تأجيل الوزارات السياسية الى ما بعد عقد الصلح وأبرم معاهداته مع الدول المحاربة ومع الدولة التركية على الخصوص لانه رأى في ذلك مخلصا من جميع الجوانب .

فهو - بهذه الحيلة - يريح نفسه من المطالب السياسية ولا يصادم الامة في أمل من آمالها ، ثم هو يستبقى دعوة الحزب الوطني الى وقت الحاجة لانه الحزب الذي يعتمد على حقوق السيادة التركية في دعوته الوطنية ، ثم هو يدفع لجنة التحقيق البريطانية بهذه الحجة الى أقصى أمد ميسور حتى اذا جاءت بعد اعتراف الدولة التركية بالحماية البريطانية كما كان منظورا بين جميع العارفين استطاع ان يسوس الامر بغير مشقة مع امة اشرفت على اليأس ونقضت يديها من جميع الدول ، ووقد بدا فضله للامة . . . وحزب وطني لم يبق له ما يتمل به من السيادة التركية ولكن بقي له من المنافسة للوفد ما يحفزه لحسبه ويطمعه في الغلبة عليه ، وقد ظهرت للامة هزيمته واخفاقه .

وأقبل سعيد - بمثل هذا الدماء - على علاج المشكلات التي خلفتها الحماية والثورة لوزارته ، فاجتهد في اقتناع الانجليز بتحويل قضايا الوطنيين من المحاكم العسكرية الى المحاكم الاهلية ، فاقنعوا لانهم يضمنون من صداقته لهم واخلاصه في النصيح انه على الاقل عدو الوفد المصري ورئيسه .

وتشفع في تخفيف بعض الاحكام الصسبارمة فقبلت شفاعته ، ورفع شيئا من الضغط على الصحافة والخطابة .

واستمال اليه الموظفين بأغداق الحسابات عليهم وزيادة  
مرتباتهم حتى بلغت مثيلها .

غير أن الناس كانوا يستريبون بنياته وينظرون الى هذه  
الاعمال كأنها مخدرات ترمى الى تيدئة النفوس واضعاف  
الحركة الوطنية ، فأوغرت من صدور الناس عليه أكثر مما  
جذبتهم اليه ، ونقم الغلاة منه قبول الوزارة وتهيئة الخواطر  
للرضى بالحالة القائمة . فنار بعضهم عليه ورماء أحدهم  
بقنبله لم تصبه ، وبلغ من كياسة الرجل انه ذهب الى  
المحكمة يؤدي شهادته فطلب الرحمة بالمعنى عليه لانه انما  
اجترح فعلته بدافع من عقيدة خاطئة غلبته على صوابه .

واستمرت العلاقات بينه وبين المارشال اللبى على وفاق  
الى أن اختلفا على مسألة لجنة ملئ ذلك الاختلاف النموذجي  
لكل اختلاف بين تفكير العسكرى وتفكير الوزير المحنك من  
المدرسة التركية . فاللورد اللبى يرى ان امتصاص  
المصريين من قدوم اللجنة الى بلادهم سبب كاف لتعجيل  
قدومها !! وان اقناع المصريين بأن عواطفهم ومطالبهم  
لا حساب لها ولا اكتراث بها هو المقدمة الصالحة لمجيء  
اللجنة التى كانت مهمتها الاولى ارضاء تلك العواطف  
والبحث عن تلك المطالب ! . . فأكراه الناس على قبول  
الاوامر هو الماهم فى السياسية العسكرية سواء نجحت  
اللجنة أو لم تنجح ، وعلى اللجنة وعلى المصريين بعد ذلك  
العفاء .

ورئيس الوزارة يرى كما علمنا مما سلف أن لا تحضر  
اللجنة قبل الفراغ من حل القضية المصرية بين الدولة  
العثمانية صاحبة السيادة والدولة البريطانية . . وهو رأى  
له قيمته من الدهاء والحصافة ولكن لا قيمة له الى جانب

الاورامر العسكرية ! . . وفد اختلث القوائد والوزير فلا  
محبص اذن من أن يستقيل الوزير .

استقل سعيد باشا وخلقه يوسف وهبه باشا في  
الحادي والعشرين من نوفمبر فجرى على « السنة الادارية »  
التي استنبا سلفه ، والتزم الحيدة مع اللجنة المقبلة فلم  
يتخذ له موقفا معها أو عليها . ولكنه لم يستطع أن يمنع  
بعض الرؤساء الانجليز من تكوين حزب مصسطع من  
المتبوزين وطلاب المنافع الذين لا خلاق لهم ، أسماء « الحزب  
المستقل الحر » وأعدده للقاء اللجنة ومدازاة المقاطعة الاجماعية  
التي ستلقاها . ولم يفلح في هذه المحاولة على الرغم مما  
بذل فيها من المصروفات الشرية والغوايات المختلفة .

أما اللجنة التي تفاقم حولها هذا الخلاف فقد وصلت  
في السابع من ديسمبر وهي محوطة بسوء الطالع من كل  
مطلع . وكانت ممثلة لجميع الاحزاب الانجليزية ومؤلفة  
من رجال قديرين مشهور لهم بمعرفة الشئون المصرية  
والمسائير السياسية عامة ، وهم اللورد ملنر وزير  
المستعمرات ، والسير رنل رود سفير انجلترا السابق في  
روما ، والقائد السير جون مكسويل الذي كان بمصر في  
أوائل الحرب العظمى ، والسير أوين توماس الخبير بمسائل  
الري ، والمستر سيندر الكاتب الصحفي المعروف ، والسير  
سسل هرست الحجة في القانون الدولي ، ومعظمهم ممن  
عرفوا مصر بالخبرة والاطلاع .

لكنهم حضروا والفشل يسبقهم ، والصدور موهرة بما  
توالى على الناس من دواعي الكراهية والنفور ، ووظيفة  
رئيسهم توحى الى الناس انه سيجعل مصر إحدى  
المستعمرات البريطانية .

وقبل أن ينتهي على اللجنة لسيوآن أو نحو 'سيوعين  
سرى فى مصر نية القرار الذى أصدره نواب الولايات  
المتحدة وهو رفض المعاهدة التى وقعها الرئيس ويلسون .  
فبدلا من أن تجيء اللجنة وتركيا معترفة بالمعاهدات كما  
كان يريد محمد سعيد ، جاءت الولايات المتحدة - وهى  
قبلة أنظار العالم فى ذلك العهد - تنقضها وتفتح الرجاء  
لإبطالها وتحقيق آمال الشعوب المخذولة فيها .

وما استقرت اللجنة أياها حتى أحست أنها فى حصار  
محكم من المقاطعة الاجتماعية لا يتخلله منفذ الى لقاء أحد  
يجديها لقاءه ، ورأى اللورد ملتر من روح الوطنية المصرية  
غير ما كان يعهده فى أيامه السالفة بمصر كما قال لبعض  
أصحابه . فلجأ الى الملاينة والمصانعة ، وحاول أن يفسر  
غرض اللجنة تفسيراً يحافظ به على الحدود التى رسمتها  
الحكومة البريطانية ويجنب فى ظاهرها الكلمات المثيرة التى  
تنفر المصريين وأخصها ذكر الحماية ، فنشر على الناس فى  
التاسع والعشرين من ديسمبر بيانا قال فيه :

« أدهش اللجنة البريطانية الاعتقاد الشائع بأن الغرض  
من مجيئها هو حرمان مصر من الحقوق التى كانت لها ال  
الآن ، ولا أساس على الإطلاق لهذا الاعتقاد فان اللجنة  
أوفدت من قبل الحكومة البريطانية بموافقة البرلمان  
البريطانى لاجل التوفيق بين أمانى الامة المصرية والمصالح  
الخاصة لبريطانيا العظمى فى مصر ، مع المحسافظة على  
الحقوق المشروعة التى لجميع الاجانب القاطنين فى البلاد .  
ونحن على يقين من أنه يمكن الوصول الى هذا الغرض مع  
توافر حسن النية بين الجانبين ، واللجنة ترغب رغبة  
صادقة فى أن تكون العلاقات بين بريطانيا العظمى ومصر

قائمة على اتفاق ودى يزيل اسباب الاحتكاك ويمكن الامة المصرية من صرف كل مجهوداتها الى ترقية شئون البلاد في ظل أنظمة دستورية Self Governing Institutions وتنفيذاً لهذه المهمة تريد اللجنة أن تقف على كل الآراء ، سواء صدرت من هيئات نيابية أو أشخاص يهتمون اهتماماً صلياً بخير بلادهم ، ويمكن ابداء كل رأى بحرية وصراحة ، ولا رغبة للجنة فى تقييد حدود المناقشة كما أنه لا يخشى أى فرد أن تعتبر مقابلته للجنة تنازلاً منه عن معتقداته . فانه لا يعد متنازلاً عن معتقداته بمفاوضة اللجنة الا كما تعد هى متنازلة بسماعها . وبغير الصراحة التامة فى المناقشة يضعه لى سوء التفاهم والوصول الى الاتفاق .

ويلاحظ القارئ أن اللجنة ترجمت العبارة الانجليزية Self governing بالانظمة الدستورية وهى ترجمة غير دقيقة ، صحيحاً ما فى صحيفة الاهرام يومئذ بترجمتها الحرفية وهى أنظمة « حكم ذاتى » .

ولنلاحظ هذا الاختلاف فى الترجمة فكان له شأن فى اختلاف الرأى بين خطة سعد وخطة عدلى وأصحابه بمصر حيال اللجنة . فقد قال عدلى فى خطاب له الى سعد مكتوب فى التاسع والعشرين من يناير : « رأينا قبل عمل أى شيء أن نصجل بالكتابة لتوضيح نقطة هامة كان لها بحق أثر كبير فى قراركم الذى اتخذتموه . وهذه النقطة هى ما فهتموه من أن بلاغ اللجنة ضيق للمساواة من المناقشة فجعلها ( وضع نظام حكومى فى حدود الحكم الذاتى ) مما جعلكم تعتقدون انه مع هذا التحديد لا تنتقل المسألة المصرية من مركزها فلا ترتفع به الحماسية بل تنكس . والواقع انه حصلت بيننا وبين اللورد ملتر مناقشة فى هذا



الموضوع وأكد لنا أن النص الانجليزي ليس معناه الحكم الذاتي الذي يعبر عنه بـ Self governing

بل معناه الحكومة الدستورية وإن الغرض من ذكر هذه العبارة في البلاغ بيان أن الحكومة الانجليزية لا يصح أن ترتبط بمعاهدة حكومة لا تكون ذات نظام دستوري ، وكذلك كانت الترجمة العربية الرسمية وفق هذا التفسير ولولا هذا لكانت أحاديثنا مبنية على غير أساس ، ولما جاز لنا أن ننقلها اليكم ونستنتج منها ما استنتجناه .

والقرار الذي اتخذه سعد وأشار اليه عدلي في الخطاب المتقدم هو قراره الذي نشره في بلاغ بعث به الى مصر عقب نشر اللجنة بيانها وقال فيه ما نصه :

« يحاول الاقوياء بجميع الوسائل أن يأخذوا منكم رضاه بحمايتهم ليزدادوا قوة ويزيدوكم ضعفا ، فلا تنخدعوا اذا وعدوكم ولا تخافوا اذا هددوكم ، واثبتوا على التمسك بحقوقكم في الاستقلال التام فهو أمضى سلاح في أيديكم وأقوى حجة لكم ، فإن لم تفعلوا - وليس في قوة إيمانكم الوطني ما يجعل احتمالا لذلك - بخذلتم نصراءكم وأهنتم شهداءكم وحقرتم ماضيكم وأنكرتم حاضركم ومددتم للرق أعناقكم وحنيتم للذل ظهوركم وأنزلتم بأمثكم ذلا لا يرفع منه عز ، وأن تفعلوا - كما هو أكبر ظني في عظم اخلاصكم ومتين اتحادكم وقوة وطنيتكم - فقد استبقيتم لانفسكم قوة الحق وأعددتكم لنصرتكم قوة العدل فلا تذلوا وإن قهرتم ، ولا تخشوا وإن ظلمتم ، ولا بد من يوم يعلو فيه حقكم على باطل غيركم ، وينتصر فيه عدل الله على ظلم خصومكم ، وتحقق بأذن الله الإله القدير آمالي وآمالكم في الاستقلال التام » .

وصل هذا البلاغ الى مصر ونشر في صحفها عند منتصف يناير ، وكانت لجنة الوفد المركزية قد أعلنت بلاغا في معناه عقيب صدور البيان المتقدم من لجنة ملتر ، وتعاقب على أثره صدور البلاغات في هذا المعنى من ذوى الشأن والرأى في مقدمتهم الامراء والعلماء ، وأيقنت اللجنة - لجنة ملتر - أن لا رجاء في الاتصال بينها وبين الامة المصرية على قاعدة البيان الجديد ، لان هذا البيان لم يغير من الامر شيئا ، ولان الامة لا ترى لها مصلحة في تجاهل وقدما النسائب عنها في قضيتها كما ترى السياسة الانجليزية المصلحة في هذا التجاهل أو هذا التفريق بين الامة ودعاتها ، فلم يعد للجنة مناص من السفر أو من القناعة بما عندها من وسيلة لاستطلاع الآراء هنا وهناك وزيادة بعض أعضائها لبعض أصحابهم الذين كانوا يعرفونهم من سراة المصريين في القاهرة أو الريف ، وشاع بين أبناء الريف أن أعضاء اللجنة المنيرية يطوفون البلاد خفية فأصبحوا يستريبون بكل سؤال يلقيه عليهم أجنبي غير معروف ، ورويت في ذلك أحاديث شتى تدخل في باب الملح والطرائف ولكنها تدل في الوقت نفسه على الجهد في كراهة الحماية وحب الاستقلال والوفاء لزعيم الوفد والحذر من حيل الاستعمار . فكان الفلاح الساذج اذا سأله أجنبي لا يعرفه : أين الطريق ؟ يدر الى ذهنه انه عضو من أعضاء اللجنة يتخفى لاختلاس الآراء والاجوبة بغير علم الوفد فأجابه على الفور : عليك بسعد في باريس يخبرك أين الطريق ؟ واذا سألته : هل لك أولاد ؟ أو سألته : كم أجرك في اليوم ؟ لم يزد على أن يحيله الى سعد في باريس فهو أعلم بالجواب ! ولا يبعد أن يكون أعضاء

اللجنة الذين اختلفوا الى الاقاليم قد صادفوا شيئا من هذه  
الاجوبة وعرفوا من دلالتها السياسية ما هو اذل واجلى  
مما كانوا يقصدونه بالتحقيق والسؤال .

ولا ينبغي أن ننسى أناسا من الداعين الى مقاطعة اللجنة  
قد تشعبت بواعثهم ونياتهم فلم يكونوا جميعا على نية الامة  
في تأييد الوفد ورعاية حق نيابته أو صسون كرامته عن  
ميانة التجاهل الذي قصده الحكومة البريطانية ، فكان ممن  
اتخذوا المقاطعة أناس اتخذوها احباطا لكل مفاوضة يجريها  
الوفد في الحاضر والمستقبل ، ومنهم خصصوم له كانوا  
يرضون باليسير في حل القضية المصرية ولا يطمعون في  
استقلال تام ولا ناقص ، ولكنهم يصطنعون الفلر ويؤثرون  
التضيق وتوسيع المسافة بين طرفي الاتفاق لاعتقادهم ان  
كل شرط يوضع للمفاوضة المقبلة انما هو عقبة في طريق  
الوفد دون غيره من الرجال الرسميين ، فان هؤلاء الرجال  
الرسميين لا يلقون اعتمادهم على الثقة القومية والمبادىء  
السياسية ، بل يلقون أكثر اعتمادهم على قوة الحكومة ،  
ومن ورائها قوة الاحتلال .

أما الوزراء الذين كانوا معروفين يومئذ باسم أصصدقاء  
الوفد - وهم رشدي وعدلى وثروت - فقد أخذوا بالحيلة  
فلم يفضبوا الوفد ولم يفضبوا اللجنة ، وكتبوا في السابح  
من يناير خطابا الى سعد يقترحون فيه عليه أن يعود هو  
وأصحابه الى القاهرة لمفاوضة ملتر بعد الوعود التي أفضى  
بها اليهم ولا تخرج عن معنى البيان المتقدم ، فلما أجاب  
الوفد بامتناسح ذلك لان بيسان ملتر يحصر الغرض من  
المفاوضة في الحكم الذاتي أجابوه بما أسلفنا من تفسير  
كلمة « الحكم الذاتي » كما جاءت في الصيغة الانجليزية

.. وقالوا ان اللورد ملنر لا يرى مانعا من دخول الوفد  
المفاوضة على أساس الاستقلال التام ، وان كان هو  
لا يستطيع الجهر بهذا الأساس ولا يزال يرجو بعد تمام  
المفاوضة ان يحسن « للرأى العام الانجليزى » قبول ما ليس  
يقبله الآن .

وقد بسط سعد تفصيل رأيه فى بيان رد به على التقرير  
الذى جاءه من لجنة الوفد المركزية مع على ماهر بك ، وفيه  
يقول « بتاريخ الحادى والعشرين من يناير :

« .. اننا لم نجد فى بلاغ ملنر شيئا يخالف التصريحات  
السابقة عليه الا خلوه من لفظ الحماية وحسن أسلوبه .  
اما فى الجوهر فقد وجدناه متفقا معها تمام الاتفاق اذ هو  
مثلها يعتبر مصر تابعة لانجلترا ، ولجنة ملنر لجنة تحقيق  
موقف المصريين معها موقف المجيب من المستجوب ، وغاية  
ابحاثها الوصول الى وضع نظام حكومى فى دائرة الحكم  
الذاتى . ونحن لا نعترف بشئ من ذلك ، فلا تبعية لانجلترا  
علينا ولا نعرف لهذه اللجنة سلطة التحقيق فى بلادنا ،  
والغاية التى نسمى اليها هى التمتع بجميع حقنا فى  
الاستقلال التام . نعم ان هذا البلاغ وسع مجال المناقشة  
ولكنه ضيق الغاية منها فجعلها وضع نظام حكومى فى  
حدود الحكم الذاتى ، وبذلك هدم بيد ما بناء باليد الاخرى  
وزاد ان اشترط عدم ترتيب الالتزام على هذا التوسيع  
فحفظ بهذا الاشتراط لنفسه حرية العمسلسل وهو تحديد  
الغاية الذى لا ينقل المسألة من مركزها ، فلا ترتفع به  
حماية بل تنكس ، ولا يتم به استقلال بل يقل ، ولا يفيد  
الا شيئا واحدا وهو تسهيل مأمورية التحقيق على اللجنة ،  
وما كان للمصريين ان يعرفوا لها هذه الصفة ولا أن يسهلوا

لها هذه المأمورية . وأكبر ما نهضت له سبيل باعطائه أقل  
من حقهم بكثير . زد على ذلك أنها جاءتهم رغم أنوفهم وضد  
اجماعهم بأن استعملت كل وسائل الشدة معهم تمهيدا  
لوصولها وشكلت وزارة لم يرص الرأي العام بها .

« إن عودة الوفد أو بعض أعضائه على أثر هذا البلاغ لم  
يخطر ببالنا للاعتبارات السياسية ذكرها . ولأن الانجليز  
لا يتأخرون أن يتخذوا منها حجة على فوز سياستهم ويبثون  
عليها كثيرا من الآراء التي ينشرونها لتضليل الرأي العام  
في أوروبا عموما وأنجلترا خصوصا . ربما كان يستحيل  
علينا أن نتعرض لمثل هذا الخطر ونعجل لهم ذلك الفوز لو  
أنهم وعدونا بشيء في مقابلته وعدا صريحا يصبح الاعتماد  
عليه . ولكنهم لم يفعلوا . وليس لنا أن نتسوهم أنهم  
سيفعلونه بعد عودتنا على غير وعد سابق . لو أنهم مع  
توسيع مجال المناقشة أطلقوا الغاية منها لصحح لنا أن  
نتعشم أن تقنعهم بالبرهان الصادق والحجة الدامغة بصحة  
مطالبنا ، ولكنهم حددوها بما دون ما نطلب حتى في ذلك  
البلاغ الذي نشره بقصد استرضائنا . فكان مثلهم في  
ذلك مثل بعض القوانين الألمانية القديمة التي كانت تقضى  
بسماع الشهود بعد الحكم في الدعوى ، ولهذا رأينا أن  
العودة ارتكانا على البلاغ المذكور لا تكون إلا عبثا مقرونا  
بالخفة والمخاطرة . ويصح للانجليز وغيرهم أن يقولوا أنه  
كفى أن يغير شكل التصريح وأن يثني ببعض العبارات  
الطولية في أن تغير الأمة المصرية بتمامها خطتها نحو اللجنة  
فتخرج من مقاطعتها إلى المفاوضات معها . كلا ! اننا لم نبلغ  
هذا الحد من البساطة والسذاجة : ان المسألة أكبر بكثير  
من أن يكون لاختلاف الصور والاشكال تأثير فيها . اننا

نقبل العودة للمفاوضة على شرط أن تكون بين متعادلين في  
 حقوق المناقشة وطرفين كل منهما يمثل أمة ، وأن يكون  
 الغرض منها الوصول الى عقد معاهدة تضمن لمصر استقلالها  
 التام ولانجلترا مصالحها التي لا تتعارض مع هذا الاستقلال  
 التام ، وأن تعترف الدول بهذه المعاهدة وتسجل في عصبة  
 الأمم . فإذا صرح الانجليز بذلك رسميا هنالك لا فتأخر  
 عن العودة لمباشرة المفاوضة متى ألغيت الاحكام العرفية  
 وضمنت لنا العودة لمباشرة أعمالنا عندما نريد . أما  
 المفاوضة في أوروبا فنحن مستعدون لها مع لجنة ملدر أو  
 غيرها ما دامت المناقشة لا يترتب على الدخول فيها الالتزام  
 بشيء ما . وما دام أن العبرة بما يتم عليه الاتفاق في  
 حدود التفويض لنا ، فإذا كان الانجليز يرغبون حقيقة في  
 ودنا وفي بناء علاقاتهم على الاتفاق معنا فلا شيء أسهل عليهم  
 من اتباع احدي هاتين الطريقتين للوصول الى الغاية . وهم  
 لا يد أن يفهموا أن الأمة المصرية وصلت من اليقظة والانتباه  
 ومعرفة حقوقها الى درجة لا تركز معها الى الاقوال ولا تعتمد  
 فيها الا على الاعمال ولا ترضى عن استقلالها التام بدليلا .  
 نعم أن في قوتهم ارغامها على النظام الذي يريدون وضعه  
 فيها ، وقد لا يبعد عليهم أن يحملوا كل الدول على الاعتراف  
 بحمايتهم علينا . ولكن حقنا لا يضسيح بهذا الارغام ولا  
 بهذا الاعتراف . بل يبقى ثابتا وبقين مستميرين على المطالبة  
 به والسعي للحصول عليه ، وإذا لم يكن في الحكومات  
 الاجنبية الآن من يمد يد المساعدة اليها ففي شعوبها كثير  
 من الاحرار يعطفون علينا وينتصرون لقضيتنا بأقلامهم  
 وخطيبهم ، وما يدرينا أن يظهر غدا المساعدة لنا ؟ وللزمان  
 تقلبات تجعل الخليف عدوا والعدو حليفا . ولا يصح أن

أن نسهط من حسابنا اتساع تلك بريطانيا وبنائه أطرافه واضطراب الأحوال في ممتلكاتها وجوارها وانتشار المبادئ الديمقراطية في العالم عموما وفيها خصوصا ، وتهديد حزب العمال لحكوماتها بالاسيلاء عليها وقريه من هذه الفساية يوما فيوما كما تؤيده الانتخابات الجزئية والاعتصابات التي كثر تواليا في هذه الايام . كل هذا يجعلنا أن لا نغامر بحقنا وأن نبهى متشبهدين في النمساك به ومقاطعين باللجنة التي حضرت رغم أنوفنا لحملنا على الرضاء بانقاصه حتى تعود خائبة . فتعلم الانجليز ويعلم الامة العالم معها أن مصر متحدة تمام الاتحاد على الوصول الى استقلالها التام ، وأن ارادتها على ما تكره مخالف لشرف الوعود التي بذلتها انجلترا ومناقض للعهود التي سجلتها وغير منطبق على المبادئ التي قبلتها ومكدر على الدوام لسلمها ومقلق لراحتها ، وان خير سياسة تتبعها هي أن تبر بوعدها وتتخذ من مصر حليفة صادقة لها لا تابعة نافرة منها تترقب الفرص دائما للخروج عليها وتفضل الموت على الاستسلام لها . . .

هذا بيان مفصل برأى سعد في احتمالات الحالة من جميع أطرافها ، ومنه نعلم لماذا كان على خلاف رأى الوزراء - الاصدقاء - في العودة الى القاهرة لمفاوضة ملتر ، ونعلم أنه لم يكن يرفض المفاوضة اذا جرت في أوروبا لأنها لا تكون هناك بمثابة تحقيق تجريه الدولة المتبوعة في بلاد رعاياها فضلا عما فيها من اعتراف اللجنة بوكالة الوفد عن الشعب المصرى . وهي لا تجهل نصوص ذلك التوكيل ولا مطالب الشعب المحدودة فيه .

وبديه أن الوزراء الاصدقاء - لم يكونوا لينتظروا لهم

« دورا » يقومون به قبل تمام المفاوضة بين الوفد ولجنة ملنر وانتهائها الى صيغة محدودة يتفق عليها الطرفان أو يظهر متيا على الاقل مبلغ استعداد الانجليز لاجابة المطالب الوطنية ، فأما قبل ذلك فليس في وسع الوزراء أن يفاوضوا اللجنة في تفصيلات الاتفاق بمعزل عن اجماع الامة وموقف الوفد بباريس ولجنته المركزية بالقاهرة في وقت واحد ، ولو أنهم أفهموا على هذه المفاوضة العقيمة لخسروا الجانبين معا وأخفقوا في تقرير الاتفاق المطلوب لا محالة ، ورجعوا وحدهم بتبعة الفشل أمام الامة وأما الانجليز ، فهم لم يخطئوا في تقديرهم أن المفاوضة بين الوفد ولجنة ملنر لابد أن تسبق كل « دور » يقومون به في هذه المرحلة ومن ثم اجتهدوا في اقناع سعد بالحضور الى مصر أو ايفاء من ينوب عنه لمفاوضة اللجنة ، وكانوا متعجلين ولا شك فيما اقترحوه ، لانه اقتراح أقل ما فيه أن يدل اللجنة المصرية على تهافت المصريين وتراهمهم على هذه الفرصة المدخولة ترامى المناضل الذي استنفد موارده الاخيرة وقنع بالتعلل والمغالطة ، وليس في شيء من هذا ما يغري اللجنة بالتوسع في اجابة المطالب المصرية أو يرجع عندها أن تتوقع رفضا لما تعرضه أيا كان الحل المعروض ، فلما تريت سعد ولم يقنعه تفسير العبارة الانجليزية ذلك التفسير الذي أسرع الوزراء الى قبوله دار الكلام في ايفاد رسول من قبل اللجنة الى باريس لتمهيد المقابلة بينها وبين الوفد بعد عودتها من القاهرة .

وقد دارت المناقشة بين عدلى وسعد في تفسير العبارة الانجليزية وما احتوته من الاشارة المزعومة الى الانظمة الدستورية فأعرب سعد عن شكوكه في خطاب الحادى عشر



من فبراير إلى عدلى باشا إذ يقول : . . . بعد أن ترجىكم  
العبارة الانجليزية Self governing بالحكومة

الدستورية هي الأصح ولكن صحه هذه الترجمة في نفسها  
لا تحمل على تعديل قرارنا لأن هذا سببا أخيرا غيرها .  
ولأن إيرادها في المكان الذى وردت فيه من البلاغ مع عدم  
اقتضاء المقام لها بعد التصريح فيه بأن مأمورية اللجنة هي  
التي صورتها الحكومة ووافق عليها البرلمان يرفع في الذهن  
بأن المقصود بها هو المعنى الذى فهمناه . وأقول بأن  
القصد منها إنما هو ألا يكون الاتفاق إلا مع حكومة دستورية  
لا يتفق في ظاهره مع كون هذه العبارة وردت على أنها  
نتيجة للتعاقد لا وسيلة له ، ومع ذلك فإذا كان المقصد منها  
هو كما يؤكد جنابه من أن الحكومة الانجليزية لا يصح أن  
ترتبط بمعاهدة إلا مع حكومة ذات نظام دستوري - لزم  
قبل كل شيء وضع هذا النظام لتشكيل حكومة دستورية  
تكون أهلا للتعاقد على تحديد العلاقات بين مصر وإنجلترا ،

ومن هذا الخطاب نفهم أن سعدا لم يأخذ بالتفسير كما  
جاء في حديث ملتر مع الوزراء ، ولكنه أراد أن يستفيد من  
ملازمة ملتر والوزراء على تفسيرهم بأن يمتد به لانشساء  
الحياة النيابية وقيام الحكومة الدستورية ، ويحسن النبض  
لاستطلاع ما هنالك من النيات والخطط المرسومة ، فإن  
جاء الدستور فذاك ، وإن لم يجرء لسبب من الأسباب  
فظهر ذلك السبب خير من كتمانته والمواربة فيه .

قال سعدا في خطابه المتقدم بعد ما أسلفناه : « ولا أخفى  
عليكم أن فكرة هذا النظام خطرت أول الأمر ببالننا على أنها

الوسيلة القانونية لحل المسألة . لذلك نحن نوافق كل الموافقة عليها بل نحيدھا ، والطريقة المثلى للوصول الى هذه الغاية في رأينا هي أن يبدأ بتأليف وزارة من غير أعضاء الوفد موثوق بها ، ويكون البروجرام الذي تعلنه هذه الوزارة هو وضع ذلك النظام ثم المفاوضة مع الحكومة الانجليزية بفرض الوصول الى وضع اتفاق يضمن استقلال مصر التام ومصالح انجلترا الخصوصية . ثم عرض ما تنتهي المفاوضة اليه على الهيئة النيابية التي تتألف بموجب ذلك النظام للتصديق . ومتى تم تشكيل الوزارة على هذا النحو وأعلنت بروجرامها على هذه الصيغة أو بما في معناها لا نتردد نحن وزملائنا في العودة الى مصر لمساعدتكم على القيام بمهمتكم لدى الأمة والسعي في أن تنتخب أعضاء لهذه الهيئة . اذا تم لكم أن تفعلوا ذلك خدمتم بلادكم أجل خدمة ، وخدمتم لكم في التاريخ أحسن الذكرى .

وزاد الموضوع تفصيلا بخطاب في اليوم التالي ( ١٢ فبراير ) قال فيه : « ان الطريقة التي عرضناها فيما كتبناه لكم هي في اعتبارنا أمثل طريقة لحل العقدة الحاضرة ، لانه من الطبيعي أن تجرى مفاوضة مع هيئة رسمية موثوق بها خصوصا من الأمة . وأن يصدق على ما تنتهي المفاوضة اليه من النواب الذين تختارهم لهذه الغاية ، وهي تقرب في ظننا من التي يظهر أن اللورد ملنر يمثل بها في محادثاته معكم . . وفيما أكد لكم من المقصود بالعبارة الانجليزية : السابقة التي أوردها في بلاغه . ان لم تكن هي بذاتها . ولهذا يغلب على ظننا أنه يهش لها ويعمل على تنفيذها ولا يصعب عليه أن يتضمن بروجرامكم عبارة الاستقلال التي

أوضحناها فيما كتبناه لكم لأنها لا تربط غيركم . وعى  
فوق ذلك ضرورة جدا حتى لا نقابلكم الامة بالنفور الذى  
تلاقى به كل وزارة لا يكون السعى الى هذه الغاية أول  
قصدها وأكبر همها ، نعم ان فيها مشقة عظيمة لكم  
ومسئولية كبرى عليكم ولكنها ليست فوق هممكم ، وأنتم  
أهل لتحمل كل هذه المسئولية فى خدمة بلادكم ، والوفد  
مستعد لان يعمل ما فى وسعه لتسهيلها عليكم ، ولهذا  
يرى ان يكون أعضاؤه خارجين عن هيئتكم حتى لا يساء  
الظن فى نزاهتكم . وتبقى الثقة فيهم يستعينون بها فى  
تأييدكم وتمهيد الطريق امامكم . وبعد ان تتألف الهيئة  
الجديدة تحت رئاستكم ، وتعلن بروجرامها لا يترددون فى  
العودة ليكونوا قريبين منكم يعملون فى تنوير الافهام وصيانة  
الرأى العام من خطرات الاوهام ، التى لا يقصده ذوو  
الاغراض الفاسدة من بثها فيه وتسليطها عليه الا قرويجا  
لمقاصدهم الفاسدة وتحصيلا لمصالحهم الباطلة ، ولا يهمننا  
فيمن تختارونهم لمعاونتكم الا ان يكونوا محلا لثقتكم وأهلا  
لان يتضامنوا معكم فى تحمل تلك المسئولية الكبرى .

وقد أجاب عدلى ب خطاب فى الخامس والعشرين من فبراير  
قال فيه : « نعم أننا على رأيكم من أن وجود هيئة وزارة  
تعمل على تحقيق الامانى القومية وتنق بها الامة فى ذلك  
من أهم الامور . وربما كانت الوسيلة القانونية الوحيدة  
للحصول على الغاية التى ننشدها . ولكننا نرى أيضا انه  
لا يصح أن تستأثر هذه الهيئة بالمفاوضة وحدها وبوضع  
النظام الدستورى للبلاد ، بل يجب أن يكون هذا بالاشتراك  
مع الوفد ، وطريقة العمل فى ذلك أن تعلن الوزارة حين  
تشكيلها أن برنامجها هو السعى للوصول الى اتفاق يوفق

بين استقلال مصر والمصالح الانجليزية والاجنبية ووضع مشروع نظام دستوري للبلاد ثم تعهد المفاوضة لهيئة تضم بعضا من أعضاء الوزارة ، وبعضا من أعضاء الوفد .

بعد هذه الرسائل المتبادلة بين سعد وعدلى انجلت سياسة سعد وسياسة الوزارة « الاصدقاء » مع لجنة ملتر . . بل انجلت سياسة كل من الفريقين مع الفريق الآخر . وأصبح في وسع الناظر الى ما وراء الظواهر أن يلمس النيات التي توحى الى كل فريق بسياسته ومقترحاته .

فسعد يريد حلا للقضية المصرية لا مغالطة فيه ، ويريد أن يترك للوزراء « الاصدقاء » ما هو للوزراء ويبقى للزعامة ما هو للزعامة . فليس عنده ما يمنع أن تفاوض الوزارة الصديقة الانجليز متى ضمن سلامة المفاوضة وعرض النتيجة على الأمة . وهو لا يريد أن تسيطر الحكومة على الرأي العام أو تعرض الوفد للانقسام لأنها اذا أدت عملها مستقلة به بقي للوفد عمل آخر عند عرض النتيجة على الهيئة النيابية الماثلة للأمة ، ولا بأس في أن يقوم به يومئذ متفقا مع الوزارة ، لان المرجع في جميع ذلك الى ميدان الانتخاب الذي يجوز لأعضاء الوزارة كما يجسوز لأعضاء الوفد أن ينزلوا اليه .

أما سياسة عدلى فهي قبول الوزارة مع التزام الخطة التي جرى عليها هو وزملائه من مبدأ الحركة الوطنية ، وهي خطة الانتفاع بنفوذ سعد والاحتراس منه في وقت واحد . أو هي اشراك الوفد في التبعية حذرا من رقابته وتعقيبها اذا استقل الوزراء بالمفاوضة والاتفاق على القضية العامة ! وهذه سياسة هي أدنى الى العسكرة منها الى الصداقة وخلوص النية . فهم لا يريدون أن يدعوا سعدا حرا في عمل واحد ، ولا يعينهم الا أن يشركوه معهم في

التبعية ويسوقوه حيث انساقوا ويقطعوا عليه سبيل  
 التعقيب والملاحظة ويقدموه أمامهم خطوة خطوة ليحموا  
 ظهورهم ويحفظوا لانفسهم طريق الرجعة . وكلما استطاعوا  
 أن يهونوا عليه قبول ما قبلوه أسرعوا الى محاولة اقناعه  
 لانهم لا يخسرون شيئا وانما هو الخاسر عند الجمهور ان  
 قبل !! بل لعلهم يكسبون أن يقنعوا الناس كما اقنعوا  
 أنفسهم بأنهم كانوا على صواب في قبول الحماية . وان  
 الامة لن تنال بالنورة أو بغير النورة وبالزعامة أو بغير  
 الزعامة ... اكثر مما قبلوه .

فحسنوا لسعد أن يعود الى مصر ويرضى بمغالطة نفسه  
 ومغالطة الامة في الالفاظ التي لا تسمح بالمغالطة . ثم  
 حسنوا له أن يشترك بفريق من أعضاء الوفد في هيئة  
 المفاوضات ليدخلوه في التبعية وهم قابضون على زمام الحكومة  
 ومن قبل ذلك رحبوا في أيام الحرب العظمى بدخوله معهم  
 في الوزارة ليعترف بالحماية كما اعترفوا بها ، ونظروا في  
 ذلك الى أنفسهم غير ناظرين الى البلد الذي كان يجوز أن  
 يهيب بسعد أو يهيب سعد به الى بلوغ ما لم يبلغوا من  
 استقلال وحرية ، وأبوا بعد الهدنة أن يسافروا الا اذا  
 سافر هو يوم جاءهم الاذن بالسفر الى العاصمة البريطانية  
 وكل ما صنعوه بعد ذلك في مفاوضات ملتر وكرزون مطرد  
 مع هذه الغاية ومنبعث من هذه النية ، وهي أن يقاسموا  
 سعدا في كل ما يدركه وأن يشركوه معهم في كل ما وقعوا  
 فيه ، وأن لا يتركوه حرا في فرصة من الفرص ليطلب فوق  
 ما طلبوه وينال فوق ما عسى أن ينالوه .

وهي خطة حافظ الوزراء « الأصمقاء » عليها أدق  
 محافظة ، ولن يتأتى لهم أن يتبعوها على نمط واحد بغير

تفاهج وممالاه ، ولن يقع التفاهج عليها مع الصداقة وخلوص  
النية ، وسواء حسنت نتائجها أو ساءت فهذا الذى قصده  
بما بذلوا من مساعدة أو نصيحة ، وعلى حسب هذا القصد  
يكال لهم العذر أو الملام .

وقفت مسألة الوزارة التى دار الكلام عليها فى الرسائل  
السابقة لأن المورد ملنر لم يستحسنها عندما فاتحه عدلى  
فيها ، وتعلل بقوله « ان الفكرة لا بأس بها » ولكنى لا أرى  
من المصلحة تغيير الوزارة الآن ، لأنه اذا شسكلت وزارة  
مهمتها المفاوضة فربما اعترض هذه صسعبوبات يكون من  
نتائجها سقوط الوزارة . على أن أعضاءها - وهم الذين  
سيكون عليهم المعول فى ادارة البلاد - يجب أن لا يكونوا  
عرضة للتخلي عن خدمة البلاد بمجرد اشكال يمكن أن يحل  
فيما بعد .

فقال عدلى : « لم يبق اذن سسوى حل واحد وهو أن  
تتفاوضوا مع الوفد » .

وحالى هذا الوقت ختمت لجنة ملنر أعمالها فى مصر  
وأصدرت فى السادس من شهر مارس بيانا رسميا قالت  
فيه انما أنجزت بحوثها وأجلت عملها الباقي الى أن تجتمع  
بلندن بعد عيد الفصح لتحضير تقريرها ، وذهب رئيسها  
فى رحلة الى فلسطين مكث فيها نحو أسبوعين ثم عاد الى  
الاسكندرية فى السادس والعشرين ، وقفل منها الى بلاده  
أما الحالة فى الفترة التى قضتها اللجنة بمصر فخلاصتها  
انها أسفرت عن اخفاق السياسة البريطانية فى التفرقة  
بين الوفد والامة ، وعن نجاح الحركة الوطنية فى زعزعة  
الحماية التى كان الضملاء يحسبونها قضاء مبرما لا يدفعه  
دالح ، ولا ح من كلام الصحف المشهورة بنزعتها الاستعمارية

عقب رجوع لجنة ملتر من مصر أن الحكومة البريطانية لم تجد بدا من التفكير في إلغاء الحماية . فصرح بعضها - ومنها الديلى ميل - بما يفيد تلك النية .

ولقد لمست الامة المصرية قوة اجماعنا بيدينا فى أيام اللجنة المنرية ، وشعرت باستقلالها حقيقة ماثلة فى ضميرها وان جحدته المظاهر الرسمية ، فصسمدت على التفاؤل واطمئنان الى المستقبل غير حافلة بما بدا من ضعف الاعضاء الوفدين الذين تراجعوا على أثر ما اصطدموا به من اعتراف الدول جميعا بالحماية ، وأعان المصريين على تحدى هذا الاجماع انهم رأوا مؤتمرا كالمؤتمر الأمريكى يرفض معاهدة فرساييل ، فشعروا بأن اجماع الدول على توقيعها ليس بالسند المنيع الذى يستعصى اختراقه ويحق عليهم اليأس من تداعيه يوما بعد يوم كلما تبدلت أطوار الشعوب وعلاقات الحكومات .

وظل النفور مستحكما بين الحكام العسكريين والامة المصرية فى ابان زيارة اللجنة المنرية . وكأنما كان يهم هؤلاء الحكام العسكريين أن يوقعوا فى اخلاء المصريين ان حضور اللجنة الى هذا البلد لا يعنى أن الدولة البريطانية تبالى بشعورهم وتكثرث لرفضهم أو قبولهم . فدأبوا على الخطرسة والعناد وعز عليهم أن يغيروا ما عودوا الناس من سطوة وارهاب . ولولا قليل من الحرية فى نشر بعض الآراء لظلت الحالة كما كانت عليه قبل حضور اللجنة بلا اختلاف .

وزاد الجو اكفهرارا لجاج حكومة السودان فى مشروعات الري والزراعة ، وهى المشروعات التى ترمى الى بناء خزان على النيل الأزرق وخزان آخر على النيل الأبيض واستدراج

الحكومة المصرية الى القيام بتكاليف هذه المشروعات ،  
ليستفيد منها أصحاب الاموال في انجلترا ، ويستعينوا  
بها على اصلاح الارضين الواسعة وزرع القطن الذي يزاحم  
قطن مصر ولا ينتفع به اهل السودان . فبلغ الحق من هذه  
المشروعات اقصاه ، وساء تأويل كل ما يقال وكل ما يراد  
في هذا الباب ، وتعرضت حياة وزيرين مصريين من رجال  
الهندسة والرى - وهما اسماعيل سرى باشا ومحمد شفيق  
باشا - للخطر من جراء البحث فيها ، اذ ألقى بعض الشبان  
على كل منهما قنبلة في طريقه ، واتفقت الحادثتان معا في  
اثناء زيارة اللجنة الملثوية ، فدلنا على اكفهراد الجوائنساء  
فيارتهما ايما اكفهرار .



## المفاوضة فى لندن

بعد أخذاً ورد قبل عدلى باشا أن يقدم موعد سفره الى باريس اجابة لطلب سعد فى العشرين من شهر مارس

ولم تكن هذه الدعوة ابتغاء الوساطة فى لقاء بين الوفد واللجنة كما أشاع بعضهم فى تلك الايام . فقد كان ملتر فى الشرق حتى ذلك اليوم ، وكان محتملا أن يمسر بباريس عند عودته خلال ذلك الاسبوع ، قبل ذهاب عدلى الى باريس على أى تقدير .

وانما دعاه سعد لانه أراد أن يعرف بالمحادثة ما لا يعرف بالمراسلة ، وان يطلع على الحقيقة قبل أن يبت بالرأى الحاسم فى مسألة اللجنة ، عن يقين لا تشوبه الظنون

وهنا بدرت من عدلى بادرة جديدة من البوادر التى لا تنى تدل على نيات الوزراء « الاصدقاء » فيما يتخذون من علاقة بسعد خاصة وبالوفد عامة ، فلما أبرق سعد الى عدلى يرجوه « تقديم موعد حضوره الى باريس بقدر المستطاع » كان هم عدلى الاول أن يتمسك على سعد وعلى الوفد بوثيقة مفصلة قبل أن يجيب هذه الدعوة . . . فأبرق اليه يقول انه « قبل تعيين ميعاد السفر يكون سعيدا لو تسلم خطابا تفصيليا منكم » . . . وليس هذا مسلك تعاون خالض ولكنه مسلك تقييد بالاسسائيد المكتوبة . . . قد يكون فيه مصلحة لعدلى ولكن لا مصلحة فيه للقضية المصرية ولا للمسامى المنتظرة فى المستقبل .

فإن القضية المصرية لا تستفيد من وثيقة يبسط فيها الوفد أغراضه المفصلة قبل الاطلاع على فحوى الحالة كلها من محادثة عدلى والموازنة بين المعلومات الأخرى  
لقد كان عدلى ينتظر من الوفد خطابا « مفصلا » يكشف فيه نياته نحو اللجنة ونحو مستقبل المفاوضات أن كانت هناك مفاوضة . فأى مصلحة وطنية في كشف هذه النيات ؟ ولماذا هذا الحرص على تقييد الوفد بخطة مفصلة قبل تعيين موعد السفر ؟ ليس في ذلك إلا أنه دليل على بواطن السرائر وعلى الفرق بين مسلك المعاونة الخالصة ومسلك التمسك بالوثائق والقيود كما يمسك الخصوم .

وغنى عن القول أن سعدا لم يجب هذا الطلب الفريب ، ولكنه كرر الرجاء على عدلى بالأسراع في السفر « لتبادل الآراء » .

فبحرح الاسكندرية في السادس عشر من إبريل ، ووصل الى باريس في الثانى والعشرين منه ، وفى هذا دليل على أن الفرض الأول من دعوته لم يكن هو السعى في تدبير مصادفة للقاء بين الوفد وأعضاء اللجنة المنيرية أثناء اجتيازهم بالعاصمة الفرنسية ، وإنما كان الفرض الأكبر منه استيفاء المعلومات التى ينبى عليها رسم الخطة التالية بعد تجربة اللجنة فى البلاد المصرية .

أما اللورد ملتر فقد عاد من مصر وهو يعتقد أن مفاوضة الوفد أمر لا محيص منه قبل تقرير النظام الذى يوصى الحكومة البريطانية باتباعه ، لأنه إذا فرض نظامه فرضا على الأمة المصرية قابلته لا محالة بالنفور والمقاومة وضاعت المنح التى لعله يوصى بها هدرا فى تيار هذه المقاومة ، فلا

هو احتفظ بها للمساومة والاخذ والعطاء ولا هو ارضى  
الامة المصرية ، ولا هو جرى على سنة تقرير المصر التي  
يهم الدولة البريطانية أن تجرى عليها بعد شيوعها على  
اللسنة في اثناء مؤتمر السليح ، والتحدث بمبادئ  
الرئيس ويلسون ، وقيام عصبة الامم الجديدة بما لها  
من حق الاشراف على الوصاية والانتداب وما اليهما من  
العلاقات بين الدول القوية والامم التي لا تملك استقلالها  
وسيادتها . وخير للحكومة البريطانية أن تعامل مصر على  
اساس التعاهد والاتفاق من أن تحسبها غنيمة مملوكة  
تدخل في حساب المقايضات والمنافسات بين الدول  
الاستعمارية . فان معاملة مصر على هذا الاساس تخرج  
بها من حساب المقايضات والمنافسات وتحفظ لبريطانيا  
العظمى سمعة الديمقراطية وحسن العلاقة بينها وبين  
الشعوب المزلاء المطالبة بحقوق الحرية

ورأى اللورد ملتر أنه لو أهمل الوفد المصرى كل  
الاهمال ، ومضى في وضع تقريره بغير اكرات به ولا  
رجوع اليه ، لأوجب على الوفد خطة المقاومة وعلى الامة  
أن تجاريه في هذه الخطة ، وقطع الرجاء في اعضاءه  
« المعتدلين » والمتطرفين على السواء فلا ينشط منهم  
أحد - بعد اهمسالمهم اجمعين - لترويج المقترحات  
المعروضة على الامة وجلب الانصار اليها ، ولو وافقته  
تلك المقترحات

ثم ما العمل في الوزارة التي تبرم المعاهدة وتستفتى  
فيها الامة ؟ أيؤلفها الانجليز من المنبوذين الذين لا مطمع  
لهم في انصار كثيرين أو قليلين ؟ ان فعلوا ذلك فرفض  
المعاهدة محقق بغير جدوى ، وقد يجر ذلك الى مجاعة

« الوزراء الاصدقاء » أيضا والجائهم مختارين أو غير مختارين الى مسابقة الوفد والاجماع ، والوقوف من المقترحات موقف المعارضة أو الاعراض

اما ان كان الانجليز يؤلفون الوزارة من عدلى ورشدى واصحابهما ، فهل يرجو اللورد ملتر منهما ان يقبلا تأليفها بمعزل عن الوفد كله دون ان يطمعا في تأييده أو تأييد فريق من اعضائه ؟ انهما لا يقدمان على ذلك كما يعلم اللورد ملتر ، وخير ما يرجوه ان ينتظرا حتى تكون هناك مفاوضات مع الوفد ويكون هناك أمل في استمالة بعض الاعضاء الموافقين على المقترحات ، فهما يقدمان حينئذ على تأليف الوزارة بتأييد من أولئك الاعضاء

فكل عمل كان يعمل ملتر قبل مفاوضة الوفد عبث : عبث ان يلقى الى الامة بمقترحات يقطعها الوفد بالاجماع وهو معذور لديها ولدى جميع النصفين وعبث ان يسلم المقترحات الى وزارة منبوذة تجنى عليها من الخطوة الاولى

وعبث ان يطمع في قيام وزارة عدلية تناسب الوفد العداء ولا تعتمد من اعضائه على احد

فمفاوضة الوفد هي الطريق الوحيد الذى لا طريق غيره ، وعلى هذه العزيمة عاد ملتر من القاهرة بغير جدال . فلا اعتداد بما قيل يومئذ عن وساطة الوسيط وكياسة الاكياس الذين جذبوا اللورد ملتر الى مفاوضة الوفد على غير قصد منه ولا ارحمياح ، ولا يرألون ينقذون سعدا من الورطات كلها احتاج الامر الى وساطة او كياسة !

غير ان اللورد ملتر يعلم ان سعدا يرفض المفاوضات

مع لجنة يقال انها لجنة تحقيق تبحث عن شكايات المصريين وتنظر في تنظيم الحماية . ولكنه يقاومها على اعتباره وكيلا عن الامة يطلب لها الاستقلال التام ويسمى في القاء الحماية . فلا بد من تشديد يصحح الامور وينقى عن المفاوضة صبغة الاعتراف بالحماية والخروج عن حدود التوكيل ، ولهذا اوعزت الحكومة البريطانية الى احد النواب ان يلقي سؤالاً في نحو منتصف شهر مايو يقول فيه : « هل صحيح ان لجنة اللورد ملنر قد ذهبت الى مصر لتثبيت الحماية البريطانية عليها ومن اجل ذلك كان معقولاً ان يجفل المصريون منها ؟ » فاجابه مستر بونارلو قائلاً : « كلا لم يكن هناك شيء من ذلك ، ولكن اللجنة قصدت الى مصر لتشير بأحسن النظم الصالحة لحكم البلاد »

وفي تلك الجلسة بعينها القى مستر كنورثي سؤالاً في هذا الموضوع فقال مستر بونارلو جواباً عليه : « لو كان المثلون المصريون على استعداد للمناقشة في الضمانات المعقولة الكافية لصيانة المصالح البريطانية فيما يتعلق بقناة السويس والمصالح التجارية والمالية مقابلة لوعود بريطانيا العظمى باحترام استقلال مصر لكانوا اغتنموا فرصة بلاغ اللورد ملنر الذي نص على اطلاق حدود المناقشة »

وقد سأل المستر كنورثي بعد ذلك : « هل من الممكن مع هذا أن يفتح باب المناقشة من جديد حتى يتيسر الوقوف على رأى هؤلاء السادة المصريين في الاتفاق الذي سيعقد بين البلدين ؟ »

فقال مستر بونارلو : « اننى على يقين من أن كل

مناقشة يكون من ورائها نتيجة مرضية تقبل بلا ابطاء .  
ولكن يجب أن تقدر الحكومة فائدة هذه المناقشة  
والنتائج التي تنتظر من ورائها »

وقابل سعد هذه التصريحات بما يناسبها فقال لمراسل  
صحيفة الجورنال حين سأله في هذا الصدد : « لا أنكر  
قيمة هذه التصريحات ولا أنكر أن فيها ما يقرب المسافة  
بين وجهة النظر الانجليزية ووجهة النظر المصرية ، على  
شريطة أن يصاحبها ما يجعلنا نترقب لها نتائج فعلية ،  
ومن الصعب مع هذا أن يعرف الآن ما تراه مصر في هذه  
التصريحات . أذ يجب أن لا يقرب عن الدهن أن إنجلترا  
عدلت أخيرا بمحض إرادتها وبغير استشارتنا ، نظام  
ورثة العرش بمصر ، وليس هذا بخير السبل للتقريب  
بين البلدين بأواصر الثقة والمودة ، وإنما تكسب مودة  
المصريين وثقتهم بالاعتراف باستقلالهم والكف عن التعرض  
لخاصة شئونهم »

ثم قال سعد : « انه لا يوافق مستر بونارلو على  
قوله أن المصريين ضيعوا فرصة المناقشة مع لورد ملنر »  
واضساف الى ذلك أنهم لم يتلقوا دعوة من لورد ملنر  
للمفاوضة باعتبارهم ممثلين الأمة المصرية ، ثم سأله  
المراسل : هل هو استعداد بمفاوضة على أساس اعطاء  
الضمانات المعقولة لمصالح إنجلترا في قناة السويس  
ومصالحها التجارية والمالية إذا هي وفيت بعهودها ؟ فقال :  
« أنا مستعدون لاعطاء كل الضمانات المعقولة للتوفيق  
بين مصالح إنجلترا واستقلال مصر ، ولا نرفض الدخول  
في المفاوضات اللازمة باعتبارنا وكلاء الأمة المصرية إذا  
كان من وراء ذلك الوصول الى هذه النتيجة »

وعقب ذلك بأيام وصل إلى باريس مستر سسل  
هيرست أحد زملاء ملتر للدعوة الوفد إلى الاجتماع باللجنة  
في لندن للمناقشة في قواعد الاتفاق بين مصر وبريطانيا  
العظمى ، ففضل الوفد - كما جاء في رسالة سعد إلى  
لجنة الوفد المركزية بالقاهرة - أن ينيب عنه محمد محمود  
باشا وعبد العزيز فهمي بك وعلى ماهر بك ، في السفر  
إلى لندن لاستطلاع الحالة والتحقق من استعداد  
بريطانيا العظمى نحو استقلال مصر ، قبل الانتقال بهيئته  
الكاملة إلى العاصمة الانجليزية . وقد لقي هؤلاء الأعضاء  
اللورد ملتر فذكر لهم أن إنجلترا تعترف باستقلال مصر  
التام إذا هي ضمنت مصالحها الخاصة وانتهت من  
المفاوضة إلى هذه النتيجة ، فكتبوا إلى سعد بما سمعوه  
وشفعوا ذلك باستحسان حضور الوفد كله إلى لندن  
للبدء في المفاوضة ، فلبى الدعوة وأبرق إلى لجنة الوفد  
المركزية بالقاهرة يعلن للامة اعتزام السفر في الخامس  
من شهر يونية عسى أن يصلوا بالمفاوضات إلى حل مرضي  
« مستمدين القوة من اتحاد الامة وحكمة أبنائها ، والحجة  
من وضوح الحق والمعونة من الله ناصر الضعفاء »

ولسنا نعرف مبلغ ما كان يرجوه سعد للقضية المصرية  
من وراء هذه المفاوضة ، ولكنه لم يكن مستطيعا أن  
يرفضها دون أن يعرض الوفد للانشقاق والتنازع ويهيئ  
للمفرضين أسباب اتهامه بتضييع الفرص وسوء  
السياسة ، والخوف من مواجهة الحقيقة التي اضطلع  
بها دون أن يعتمد على وسيلة أخرى مضمونة الفلاح  
والجدوى . وهو لو رفض المفاوضة مكتفيا بنشر الدعوة  
بين الشعوب الأوروبية لم يعدم هنالك من يلقي عليه اللوم

ويبرئ بريطانيا العظمى من التهمة ؛ لانها مهدت له  
سبيل التفاهم والمناقشة الحرة فأعرض هو عنها واشفق  
على نفسه وعلى امته من مناقشتها ومساجلتها !! وفي  
وسعه ان يعود الى نشر الدعوة متى احتاج اليها يوم  
ينجلي سوء النية من جانب السياسة البريطانية ،  
وينجلي عذر المصريين في رفض مفاوضاتها بعد الاستجابة  
اليها . ولكن ليس في وسعه ان يقنع الناس جميعا  
ياخفاق المفاوضة قبل الدخول فيها ، ولا ان يمنع الفتنة  
ان تدب ديبها بين أعضاء الوفد ، ومنهم من ود لو رجع  
سعد الى القاهرة وقبل نصيحة « الوزراء الاصدقاء »  
حين زينوا له مفاوضة اللجنة المنيرية قبل رجوعها الى  
بلدها ، فاذا رفض مفاوضاتها في هذه المرة واغلق باب  
المفاوضة اقلقا لا رجعة فيه فماذا ينتظرون وعلام  
يصبرون ؟

ومن العجيز ان يتهم الانسان نفسه ويتهم قومه  
بالخوف من المناقشة لاظهار حقهم واثبات مطالبهم ؛  
فاذا كان مقدرا للوفد ان يختلف لا مناص فخير للامة  
المصرية الا يختلف قبلها ، لان الخلاف يومئذ يكون على  
أمور مذكورة مسطورة تظهر من ورائها النيات والدعاوى  
ويسهل الدفاع عنها وبيان وجه القوة والضعف في  
جانبها ، ولكن الخلاف قبل المفاوضة انما تقوم به حجة  
من يقبلونها وتسقط به حجة من يرفضونها ، ويتاح لمن  
يشاء ان يتهم الرافضين بالعبث والتعننت واهمال الوسائل  
المعروضة ، لاسباب مبهمه او لغير سبب على الاطلاق

وقد وازن سعد بين جميع الدواعي والموانع فاستقر  
رأيه على اجابة الدعوة واعتزم السفر ووصل الى لندن



، مساء الخامس من شهر يونية ومعه زملاؤه .  
فاستقبلهم المصريون هناك أحسن استقبال . وتمت  
لقابلة الاولى بينهم وبين لجنة ملتر في اليوم السابع ،  
قام بالتعريف بين الفريقين عدلى باشا الذى كان قد  
سبق أعضاء الوفد الى العاصمة الانجليزية . وبدأت  
لمفاوضة في اليوم التاسع ، فبسط اللورد ملتر غرض  
لحكومة البريطانية منها ، وهو عقد اتفاق ودى بين  
المتين الانجليزية والمصرية تعترف فيه باستقلال مصر  
تطمئن به الى الضمانات الضرورية لمصالحها ومصالح  
الاجانب واستقرار النظام والسكينة ، ومن هذه  
الضمانات اقامة حامية عسكرية في اماكن يقررها الخبراء ،  
وابداء الرأى في التشريع الذى يمس الاجانب الى أن  
ينزلوا لبريطانيا العظمى عن امتيازاتهم التى تعوق  
استقلال البلاد ، وتوطيد حكومة ملكية دستورية ينص  
عليها في المعاهدة .

ثم دارت المناقشة بجلسة اخرى في مسألة المستشارين  
الانجليز وغيرها من المسائل التى تلحق بها ، وكان وكلاء  
الوفد في جلسات المناقشة : رئيسه ومحمد محمود  
باشا وأحمد لطفى السيد بك ، ووكيلا اللجنة المنترية :  
رئيسها ومستتر رثل رود . ويحضر عدلى باشا الاجتماعات  
برضى من الطرفين

ولا نطيل في سرد التفصيلات ، فالخلاصة أن البحث  
انتهى منتصف شهر يوليو الى تدوين كلا الطرفين مذكراته  
بما فهمه كلاهما من نتائج المناقشات السابقة . فاشتملت  
مذكرة اللجنة المنترية على ما يأتى :  
« أن تستبدل بالحالة الحاضرة معاهدة تحالف دائم

بين بريطانيا العظمى ومصر يشترط فيها :  
« أولا » تتعهد بريطانيا العظمى بضمان سلامة مصر  
واستقلالها باعتبارها دولة ملكية ذات أنظمة دستورية

« ثانيا » تتعهد مصر من جهتها بأن لا تعقد معاهدة  
سياسية ما مع دولة أخرى بغير موافقة بريطانيا العظمى  
« ثالثا » نظرا للتبعية التي أخذتها بريطانيا العظمى على  
عائقها في المادة السابقة ، ونظرا لما لبريطانيا العظمى من  
المصلحة الخاصة في حماية المواصلات في أملاكها بالشرق  
والشرق الأقصى تمنح مصر بريطانيا حق ابقاء قوة  
عسكرية على الأرض المصرية واستخدام الموانئ والمطارات  
المصرية لضمان الدفاع عن مصر وحماية مواصلات بريطانيا  
العظمى مع تلك الاملاك . أما الموضع او المواضع التي  
يعسكر فيها الجنود فتعين في المعاهدة

« رابعا » توافق مصر على تعيين مستشار مالي  
بالاتفاق مع حكومة جلالة الملك تعهد اليه جميع  
السلطات التي لاعضاء صندوق الدين الان لحماية حملة  
الاسناد المصرية ، ويكون تحت تصرف الحكومة المصرية  
لكل امر آخر ترغب في استشارته فيه

« خامسا » تتعهد بريطانيا بمساعدة مصر في تحرير  
نفسها من القيود التي تقيد حريتها في التشريع والادارة  
بسبب الامتيازات والضمانات التي يتمتع بها الاجانب في  
مصر . وأن تساعدوا في اقامة نظام يكون من شأنه  
تطبيق القانون المصرى على المصريين والاجانب على حد  
سواء

« سادسا » نظرا لتخلي الدولة الاجنبية عن الامتيازات  
الخاصة التي يتمتع بها رعاياها حتى الان ، ولضرورة

تأمين تلك الدول على ان يحفظ حقوق الاجانب المشروعة  
ستحترم مع هذا ، تمنح مصر بريطانيا العظمى حسق  
التدخل بواسطة معتمدها في مصر لتوقف تنفيذ أى قانون  
يخالف حقوق الاجانب المشروعة او يخالف المتبع في  
البلاد المتعددة واذا ادعت الحكومة المصرية في حالة من  
الحالات أن حق التدخل هذا يستخدم استخداما لا  
ينطبق على العقل فيصح عرض الامر على عصبة  
الامم

« سابعا » يبقى نظام المحاكم المختلطة او اى نظام آخر  
مساو له يحل محله ويوسع بحيث يتناول القضايا  
الجنائية وجميع القضايا الاخرى التى تمس الاجانب في  
مصر

« ثامنا » توافق مصر على تعيين موظف بريطانى في  
وزارة الحقانية بالاتفاق مع حكومة جلالة الملك ، يكون له  
مركز وسلطة تكفى لتمكينه من ضمان تنفيذ القانون  
تنفيذا عادلا فيما له مساس بالاجانب

« تاسعا » ترضى حكومة جلالة الملك بأن تأخذ على  
عاتقها تمثيل مصر في أية دولة لا يعين فيها معتمد مصر ،  
ولكن مصر لا تعهد بتمثيلها على هذا النحو الى أية دولة  
غير بريطانيا العظمى

« عاشرا » تعترف الحكومة المصرية بأن مركز المعتمد  
البريطانى في مصر صفة خاصة ، وأنه باعتباره ممثل  
دولة حليفة تكون له الاولوية على جميع المعتمدين  
الاخرين

« حادى عشر » يسوى مركز من هذا المذكور في  
المواد السابقة من الموظفين البريطانيين والاجانب باتفاق

تخاص يمتد بين الحكومتين البريطانية والمصرية بعد جزءا  
من الاتفاق الذي يعقد بينهما »

وفاهم من هذا المشروع انه لم يخرج بمصر من الحماية  
المصرية في تضييق حدودها ، وأن اللجنة لم تتقرب به  
خطوة واحدة الى موقف المصريين ولم تزد على أن جمعت  
فيه ما تريده بريطانيا العظمى بحذاقيه الى أقصى مداه ،  
وليس فيه شيء يسمح أن يقال انه كان موضع تفاهم  
واتفاق بين المندوبين الانجليز والمندوبين المصريين ، لانه  
دون المطالب من جانب واحد ولم يتروح فيها قيد  
أنملة الى جانب المطالب الاخرى

أما مذكرة الوفد التي أرسلها بعد وصول هذه المذكرة  
اليه يوم واحد فقد لاحظ فيها الرغبة الصحيحة في  
الاتفاق ولم ينس حدود وكالته التي يجب عليه التزامها ،  
وقد سلموها سعد بكتاب قال فيه :

« ... أتى أبادر فأعرض على فخامتكم طي هذا  
مشروع اتفاق يحوى النقط التي جرت المناقشة بشأنها  
في احاديثنا ، وهي النقط التي يلوح لى انكم تقبلونها .. »  
« ونحن نعتقد أن هذا المشروع — بالصفة التي هو  
عليها — من شأنه أن يرضى الطرفين . فعلى هذه القواعد  
يمكننا أن نضع دعائم صداقة متينة ، وتعاون عمساده  
الاخلاص بين الشعبين الانجليزى والمصرى . ومن المتفق  
عليه بيننا أن النقط التي لم تبحث بعد تكون موضوع  
اتفاق يمتد فيما بعد »

ثم قال : « ولى الثقة التامة بأن أعمالنا التي توليتم  
وأستقما بتلك الكياسة يمكن أن تنتهى قريبا بحيث يتيسر  
لى السفر الى شاتل ديفشى قبل فصل الخريف

للاستشفاء الذي لابد منه لصحتي على ما يظهر «  
واتبع ذلك بالذاكرة وهذه ترجمتها :

« أولا » تعترف بريطانيا العظمى باستقلال مصر .  
وتنتهي الحماية التي أعلنتها بريطانيا العظمى على مصر  
والاحتلال العسكري البريطاني . وبهذا تسترد مصر كامل  
سيادتها الداخلية والخارجية وتؤلف دولة ملكية ذات  
نظام دستوري

« ثانيا » تسحب بريطانيا العظمى جنودها من الارض  
المصرية في مدة . . ابتداء من وقت نفاذ المعاهدة الحالية  
« ثالثا » تتعهد الحكومة المصرية بأنها عند استخدام  
حقها في الاستغناء عن خدمات الموظفين الانجليز تعامل  
هؤلاء الموظفين المعاملة الممتازة التالية : فيما عدا الاقالة  
لبلوغ نهاية سن الخدمة أو عدم القدرة على العمل أو  
الاحكام التأديبية أو انتهاء مدة التعاقد والاستخدام ...  
يمنح الموظف الذي يقال من الخدمة تعويضا اضافيا  
مقداره مرتب شهر عن كل سنة من سنى خدمته .  
وتتناول هذه المعاملة الممتازة الموظفين الذين يتكون خدمة  
الحكومة المصرية من تلقاء انفسهم في بحر سنة من نفاذ  
هذه المعاهدة

« رابعا » لتخفيف وطأة نظام الامتيازات الى حين  
القائها تقبل مصر أن تستخدم بريطانيا باسم الدول حقوق  
الامتيازات التي لهذه الدول الان ويكون ذلك بالصفة  
الامية :

« ا » تكون الاضافات والتعديلات في النظام القضائي  
المختلط معلقة على موافقة بريطانيا العظمى  
« ب » جميع القوانين الاخرى التي لا يمكن أن تسرى

الان على الاجانب المتمتعين بالامتيازات الا بعد موافقة الدول او مداولة الجمعية التشريعية للمحكمة المختلطة او جميعيتها العمومية ، تصير نافذة عليهم بموجب قرار يسن لذلك . الا اذا عارضت الحكومة البريطانية في ذلك ، وتبلغ هذه المعارضة لوزير الخارجية المصرية في مدة ... من نشر القرار في الجريدة الرسمية . ولا تكون المعارضة الا فيما يحتويه القانون من امور لا مثيل لها في اى تشريع من تشريعات الدول المتمتعة بالامتيازات ، او اذا كان القانون خاصا بضرائب وكان في هذه الضرائب اجحاف بالاجانب دون الوطنيين

وفي حالة اختلاف الحكومتين على احقية هذه المعارضة يكون مصر ان تعرض المسألة على عصبة الامم للبت فيها « خامسا » في حالة الغاء محاكم القنصليات وحالة النظر في الجرائم والجنح التى يرتكبها الاجانب الى المحاكم المختلطة توافق مصر على تعيين أحد رجال القضاة البريطانيين في مركز النائب العام لدى المحاكم المختلطة « سادسا » تقرر الحكومة البريطانية بانها على استعداد لان تنظر مع الحكومة المصرية بعد خمس عشرة سنة في مسألة ابطال تقييد سيادة الحكومة المصرية الداخلية الناشء من الامتيازات التشريعية والقضائية التى للاجانب وتحفظ مصر لنفسها الحق عند الاقتضاء في عرض هذه المسألة على عصبة الامم بعد مضي المدة المتقدمة

« سابعا » في حالة الغاء لجنة الدين العمومى تعين مصر موظفـا ساميا تقترحه بريطانيا العظمى وتكون له الاختصاصات الحالية التى للجنة الدين . ويكون الموظف المسامى المذكور تحت تصرف الحكومة المصرية لكل

## الاستشارات أو المهات التي ترى تكليفه بها في المسائل المالية

« ثامنا » للحكومة البريطانية — اذا رأت ضرورة — ان تنشئ على نفقتها نقطة عسكرية على الضفة الاسيوية لقناة السويس للاشتراك في دفع اى اعتداء اجنبى يحتمل حدوثه على القناة . وتعين حدود هذه النقطة فيما بعد بواسطة لجنة من خبراء حربيين يعين كل فريق نصفهم . ومن المتفق عليه ان اقامة هذه النقطة لا يخول بريطانيا اى حق للتدخل في شئون مصر ولا يمكن ان يمس بآية حالة من الحالات حقوق السيادة التى لمصر على المنطقة المذكورة التى تبقى خاضعة لسلطة مصر محكومة بقوانينها ، كما ان اقامة النقطة لا يقيد السلطات التى اعترف بها لمصر بموجب اتفاق الاستانة المعقود في سنة ١٨٨٨ خاصا بحرية قناة السويس . وبعد مضي عشر سنوات من تاريخ سريان المعاهدة الحالية يفحص الطرفان المتعاقدان مسألة ما اذا كان بقاء تلك النقطة لم يصبح غير ضرورى ، وما اذا كان يصح ان يترك لمصر وحدها تولى حماية القناة ، وفي حالة الخلاف تعرض المسألة على عصبة الأمم

« تاسعا » في حالة ما اذا لم تجد مصر التى لها الحق المطلق في تعيين سفراء لها — ضرورة لتعيين ممثل سىاسى مصرى في اى بلد من البلدان تعهد بالمصالح المصرية في هذا البلد الى ممثل بريطانيا العظمى الذى يتبع تعليمات وزير الخارجية المصرية

« مائرا » يعقد الطرفان المتعاقدان بالمقد الحالى محالفة دفاعية للغابات التالية :

« أ » تتمتع بريطانيا العظمى بالمساعدة على الدفاع من  
الأرض المصرية ضد كل اعتداء تقوم به دولة أجنبية

« ب » في حالة وقوع اعتداء من دولة أوربية على  
الامبراطورية البريطانية تتعهد مصر - ولو لم تكن سلامة  
أرضها مهددة مباشرة - بأن تقدم لبريطانيا العظمى في  
أرضها تسهيلات المواصلات والنقل لحاجاتها الحربية ،  
ويحدد اتفاق خاص طرق هذه المساعدة

« حادى عشر » تتعهد مصر أيضا بأن لا تعقد أية  
معاهدة تحالف مع دولة أخرى دون اتفاق سابق مع  
بريطانيا العظمى

« ثانى عشر » هذه المحالفة معقودة لمدة ثلاثين عاما  
يمكن الطرفين المتعاقدين بعد انتهائها النظر في أمر  
تجديدها

« ثالث عشر » تكون مسألة السودان موضوع اتفاق  
خاص

« رابع عشر » جميع النصوص المخالفة للمواد الحالية  
والواردة في جميع المعاهدات الأخرى خاصة بمصر تعتبر  
باطلة وكأنها لم تكن

« خامس عشر » تودع المعاهدة الحالية في مكتب عصبة  
الامم لتسجيلها بها . وتقر الحكومة البريطانية من الآن  
بأنها توافق فيما يختص بها على دخول مصر عصبة الامم  
دولة حرة مستقلة

« سادس عشر » تصير المعاهدة الحالية سارية المفعول  
بمجرد تبادل عقود ابرامها بين الطرفين المتعاقدين .  
ويكون ابرامها فيما يختص بمصر على اثر اقرارها بواسطة



جمعية قومية تعقد للاقتراع على الدستور المصري  
الجديد »

هذا هو مشروع الوفد كما لخصه في مذكراته : وظاهر  
منه كما أسلفنا أنه مشروع اناس يجدون في طلب الوفاق  
ما استطاعوا ولا يلعبون بالالفاظ في التقريب بين حقوق  
الاستقلال ومصالح بريطانيا العظمى التي لا تفرضها على  
مصر وعلى العالم الا بحكم القوة . وقد احتفظوا من  
معالم السيادة الوطنية بالقسط الضروري الذي لا ترضى  
امة تطلب الاستقلال بأقل منه : فمن يطالبهم بالتبرع  
من عندهم بقبول قسط اقل من هذا فهو كأنما يطالب  
الامة المصرية بالثورة والتضحية لغير نتيجة الا ان تصحح  
مركز بريطانيا العظمى في مصر وتزودها بقوة النصوص  
المشروعة والمواقفة الودية فوق ما لها من قوة السلاح  
والسلطة ! وهو امر لا يعقل أن يكون موضع اتفاق  
ومفاوضة بين طرفين وفيه الريح كل الريح من جانب  
والخسارة كل الخسارة من الجانب الآخر . . وانما  
المعقول المفهوم أن يكون ما قبله الوفد اقل ما يسسه  
قبوله مادام المرجع فيه الى الاختيار والاتفاق ، فاذا  
تجاوز هذا الحد فهو يمتطى بريطانيا العظمى كل مزاي  
الاتفاق الحر ويؤء . والامة المصرية معه . بكل مساوىء  
الاكراه ، ومع هذا استغربوا في انجلترا « جرأه » . كما  
سموها وقالوا ان سسعدا يحسب أنه هزم الدولة  
البريطانية ويمطى عليها شروطه املاء الظاهر في ميدان  
القتال !



توقفت المفاوضات . . وقيل أنها تنقطع أو انقطعت لان

الوفد رفض مذكرة اللجنة كما رفضت اللجنة مذكرة الوفد . ثم توسط عدلى يكن باشا فى الامر . فاضطر سعد الى ارجاء السفر ريثما تتم هذه الوساطة ، وبقي فى لندن حتى تسلم مذكرة اللجنة الثانية فى الخامس من شهر أغسطس فانفتح بها باب جديد للمناقشة وجرى التعديل مرة اخرى فى بعض العبارات ، وتعذر الاتفاق على جميع المسائل فاستمر البحث فيها الى منتصف أغسطس ، وهنا اختلفت آراء الاعضاء بين القبول والرفض ومعظمهم الى القبول . واقترح بعضهم عرض المشروع الاخير على الامة لتبدى ملاحظتها عليه ثم يعاد بحثه بين الوفد واللجنة بعد الوقوف على جملة الآراء ومواضع الملاحظة والاستدراك

ويغلب ان يكون هذا الاقتراح انجليزيا فى منشئه ، اوحاه الى اللجنة ما كانت تسمعه من سعد وزملائه من الاعتذار بوكالة الامة وتعذر الخروج عن حدود هذه الوكالة ، لان الامة ترفض كل ما يخرج على تلك الحدود لا محالة ولو قبله الاعضاء . فكان أعضاء اللجنة يقولون انما الوكالة برنامجكم انتم وفى ايديكم ان ترجعوا اليه بالتعديل والتحويل ان اقتنعتم بصواب ما تعرضونه على الامة التى اوكلتكم ، وكان من الطبيعى ان يخطر للجنة اقتراح الرجوع الى الامة تخلصا من هذا الاعتذار ، وسعيا وراء الخلاف ان لم يكن سعيا وراء الاقتناع

فتردد سعد فى العمل بالاقتراح خضافة الانقسام والشتات . ولكنه رأى بوادر الانقسام والشتات تبدو فى داخل الوفد ، فأثر ان يتداركها وان يرجىء ظهورها ما استطاع ، وهو يرجو ان يستعين بجلاء رأى الامة على

معالجة تلك البوادر املا في زاب الصدع وتوحيد الصفوف فتقرر ايفاد أربعة من الاعضاء الى القاهرة وهم محمد محمود وأحمد لطفى السيد وعبد اللطيف المكباتى وعلى ماهر ، ينضم اليهم في القاهرة مصطفى النحاس وويصا واصف وحافظ عفيفى ، لعرض الموضوع على طوائف الامة واستطلاع رأيهم فيه وتقييد ملاحظاتهم عليه ، والرجوع بها الى الوفد في النهاية لاستئناف البحث فيها جميعا مع اللجنة المنبرية ، وأن كان رئيسها قد أعلن أن المشروع تضمن أقصى ماتوصى به اللجنة وتطمح في اقراره من لدن الحكومة البريطانية ، وأنها تشك في اقرارها لبعض مافيه .

وعلى هذا سافر سعد من لندن في السادس عشر من شهر أغسطس وتبعه الاعضاء في اليوم التالي وتبعهم عدلى في اليوم الذى بعده ، وهذه صيغة المذكرة التى تم الاتفاق على استطلاع رأى الامة فيها :

### قواعد الاتفاق

- (١) لأجل أن يبنى استقلال مصر على أساس متين دائم يلزم تحديد العلاقات بين بريطانيا العظمى ومصر تحديدا دقيقا ، ويجب تعديل ما تتمتع به الدول ذوات الامتيازات في مصر من المزايا وجعلها أقل ضررا بمصالح البلاد
- (٢) ولا يمكن تحقيق هذين الغرضين بغير مفاوضات جديدة تحصل للغرض الاول بين ممثلين معتمدين من الحكومة البريطانية وآخرين من الحكومة المصرية . ومفاوضات تحصل للغرض الثانى بين الحكومات

البريطانية وحكومات الدول ذات الامتياز . وجميع هذه المفاوضات ترمى الى الوصول الى اتفاقات بنيت على القواعد الآتية :

(١٢) أولا : تعقد معاهدة بين مصر وبريطانيا العظمى تعترف ببريطانيا العظمى بموجبها باستقلال مصر كدولة ملكية دستورية ذات هيئات نيابية ، وتمنح مصر بريطانيا العظمى الحقوق التي تلزم لصيانة مصالحها الخاصة ، ولتمكينها من تقديم الضمانات التي يجب ان تعطى للدول الاجنبية لتحقيق تخطى تلك الدول عن الحقوق المخولة لها بمقتضى الامتيازات

ثانيا : تبرم بموجب هذه المعاهدة نفسها مخالفة بين بريطانيا العظمى ومصر تتعهد بمقتضاها بريطانيا العظمى ان تعضد مصر في الدفاع عن سلامة أرضها . وتتعهد مصر انها في حالة الحرب ، حتى ولو لم يكن هناك مساس بسلامة أرضها ، تقدم داخل حدود بلادها كل المساعدة التي في وسعها لبريطانيا العظمى ومن ضمنها استعمال ما لها من الموانئ وميادين الطيران ووسائل المواصلات للأغراض الحربية

(٤) تشمل هذه المعاهدة احكاما للأغراض الآتية :  
أولا : تتمتع مصر بحق التمثيل في البلاد الاجنبية ، وعند عدم وجود ممثل مصري معتمد من حكومتها تعهد الحكومة المصرية بمصالحها الى الممثل البريطاني ، وتعهد مصر بان لا تتخذ في البلاد الاجنبية خطوة لا تتفق مع المحالفة او توجد صعوبات لبريطانيا العظمى ، وتعهد كذلك بان لا تعقد مع دولة اجنبية أى اتفاق فاسسار بالمصالح البريطانية

ثانيا : تمنح مصر بريطانيا العظمى حق ابقاء قوة عسكرية في الارض المصرية لحماية مواصلات الامبراطورية .  
وتعين المعاهدة المكان الذي تعسكر فيه هذه القوة ،  
وتسوى ماستتبعه من المسائل التي تحتاج الى التسوية ،  
ولا يعتبر وجود هذه القوة باى وجه من الوجوه احتلالا عسكريا للبلاد ، كما انه لا يمس حقوق حكومة مصر

ثالثا : تعين مصر بالاتفاق مع الحكومة البريطانية مستشارا يعهد اليه في الوقت عينه بالاختصاصات التي لصندوق الدين ، ويكون تحت تصرف الحكومة المصرية لاستشارته فيها

رابعا : تعين مصر بالاتفاق مع الحكومة البريطانية موظفا في وزارة الحقانية يتمتع بحق الدخول على الوزير ،  
ويجب احاطته علما على الدوام بجميع المسائل المتعلقة بإدارة القضاء فيما له مساس بالأجانب ، ويكون ايضا تحت تصرف الحكومة المصرية لاستشارته في أى امر مرتبط بحفظ الامن العام

خامسا : نظرا لما في النية من نقل الحقوق التي تستعملها الى الآن الحكومات الاجنبية المختلفة بموجب نظام الامتيازات الى الحكومة البريطانية ، تعترف مصر بحق الأجانب في رفض أى قانون مصرى يستدعى الان موافقة الدول الاجنبية . وتعهد بريطانيا العظمى من جانبها الا تستعمل هذا الحق الا حيث يكون مفعول القانون جائرا على الأجانب

صيغة اخرى لهذه الفقرة :

نظرا لما في النية من نقل الحقوق التي تستعملها الان

الحكومات الأجنبية المختلفة بموجب نظام الامتيازات الى الحكومة البريطانية ، تعترف مصر بحق بريطانيا العظمى في التدخل بواسطة ممثلها في مصر لمنع أن يتفقد على الجانب اى قانون مصرى يستدعى الان موافقة الدول الأجنبية ، وتعهد بريطانيا العظمى من جانبها أن لاتستعمل هذا الحق ، الا في حالة القوانين التى تتضمن تمييزا جائرا في مادة فرض الضرائب ، أو لا توافق مبادئ التشريع المشتركة بين جميع الدول ذوات الامتيازات

سادسا : نظرا للعلاقات الخاصة التى تنشأ عن المحالفة بين بريطانيا العظمى ومصر يمنع الممثل البريطانى مركزا استثنائيا في مصر ويخول حق التقدم على جميع الممثلين الاخرين

سابعا : الضباط والموظفون الاداريون ، من بريطانيين وغيرهم من الاجانب الذين دخلوا خدمة الحكومة المصرية قبل العمل بالمعاهدة ، يجوز انتهاء خدمتهم بناء على رغبتهم أو رغبة الحكومة المصرية في اى وقت خلال سنتين بعد العمل بالمعاهدة ، وتحدد المعاهدة المعاش أو التعويض الذى يمنح للموظفين الذين يتركون الخدمة بموجب هذا النص زيادة على ما هو مخول لهم بمقتضى القوانين الحالية . وفي حالة عدم استعمال الحق المخول بهذا الاتفاق تبقى احكام التوظيف الحالية بغير مساس

(٥) تعرض هذه المعاهدة على جمعية تأسيس ، ولكن لا يعمل بها الا بعد نفاذ الاتفاقات مع الدول الأجنبية على ابطال محاكمها القنصلية وانفاذ الاوامر العالية المعدلة لنظام المحاكم المختلطة

(٦) يعهد الى جمعية التأسيس في وضع قانون نظامى

جديد تسير حكومة مصر في المستقبل بمقتضى أحكامه ،  
ويتضمن هذا النظام أحكاما تقضى بجعل الوزراء مسئولين  
إمام الهيئة التشريعية ، وتقضى أيضا بإطلاق الحرية  
الدينية لجميع الأشخاص وبالحماية الواجبة لحقوق  
الاجانب

(٧) تحصل التعديلات اللازمة ادخالها على نظام  
الامتيازات باتفاقات تعقد بين بريطانيا العظمى والدول  
المختلفة ذوات الامتيازات ، وتقضى هذه الاتفاقات بإبطال  
المحاكم القنصلية الاجنبية لكي يتيسر تعديل نظام المحاكم  
المختلطة وتوسيع اختصاصها وسريان التشريع الذي  
تسنه الهيئة التشريعية المصرية دونه التشريع الذي يفرض  
الضرائب على جميع الاجانب في مصر

(٧) تنص هذه الاتفاقات على ان تنتقل الى الحكومة  
البريطانية الحقوق التي كانت تستعملها الحكومات  
الاجنبية المختلفة ، بمقتضى نظام الامتيازات

وتشمل أيضا أحكاما تقضى بما يأتى :  
أولا : لا يسوغ العمل على التمييز الجائر على رعايا  
أى دولة وافقت على ابطال محاكمها القنصلية ، ويتمتع  
هؤلاء الرعايا في مصر بنفس المعاملة التي يتمتع بها  
الرعايا البريطانيون

ثانيا : يؤسس قانون الجنسية المصرية على قاعدة  
النسب ، فيتمتع الاولاد الذين يولدون في مصر لاجنبى  
بجنسية آبائهم ولا يحق اعتبارهم مصريين

ثالثا : تخول مصر موظفى قنصليات الدول الاجنبية  
نفس النظام الذي يتمتع به القناصل الاجانب في انجلترا

وأبعا : المعاهدات أو الاتفاقات الحالية التي اشتركت مصر في التعاقد عليها في مسائل التجارة والملاحة ومنها اتفاقات البريد والتلغراف تبقى نافذة المفعول . أما في المسائل التي ينالها مساس من جراء ابطال المحاسنم القنصلية فتعمل مصر بالمعاهدات النافذة المفعول بين بريطانيا العظمى والدول الأجنبية صاحبة الشأن . مثل معاهدات تسليم المجرمين وتسليم البحارة الفارين ، وكذلك المعاهدات التي لها صفة سياسية سواء كانت معقودة بين أطراف عدة أو بين طرفين . مثال ذلك اتفاقات التحكيم والاتفاقات المختلفة المتعلقة بسير الحروب ، وذلك كله ويشما تعقد اتفاقات خاصة تكون مصر طرفا فيها

خامسا : تضمن حرية إبقاء المدارس وتعليم لغة الدولة الأجنبية صاحبة الشأن ، على شرط أن تخضع جميع هذه المدارس من جميع الوجوه للقوانين السارية بوجه عام على المدارس الأوروبية بمصر

سادسا : تضمن أيضا حرية إبقاء أو إنشاء معاهد دينية وخيرية كالمستشفيات الخ وتنص المعاهدة أيضا على التغيرات اللازمة في صندوق الدين وعلى إبعاد العنصر الدولي عن مجلس الصحة في الإسكندرية

(٩) التشريع الذي تستلزمه الاتفاقات السابقة الذكر بين بريطانيا العظمى والدول الأجنبية ، يعمل به بمقتضى مراسيم تصدرها الحكومة المصرية ، وفي الوقت عينه يصدر مرسوم يقضى باعتبار جميع الإجراءات التشريعية والإدارية والقضائية التي اتخذت بمقتضى الأحكام العرفية صحيحة



(١٠) تقضي المراسيم العالية المعدلة لنظام المحاكم المختلطة بتحويل هذه المحاكم كل الاختصاص الذي كان مضمولا الى الان للمحاكم التنصصية الاجنبية ويشرك اختصاص المحاكم الاهلية غير ممسوس

(١١) بعد العمل بالمعاهدة المشار اليها في البند الثالث يبلغ بريطانيا العظمى نصها الى الدول الاجنبية ، وتعهد الطلب الذي تقدمه مصر للدخول في جمعية الامم

### مسألة السودان

اما مسألة السودان فلم تطرح تحت البحث ولكن الوفد قد حصل على تأكيدات تضمن الطمأنينة على مياه النيل لرى الارض المصرية المزروعة الان والقابلة للزراعة في المستقبل

وقد بين الاعضاء المندوبون مهمتهم في هذه المرحلة بكلمة ذيلوا بها المذكرة وقالوا فيها :  
« اما مهمة اعضاء الوفد المندوبين فبيانها انه لما وصلت المفاوضات بين الوفد ولجنة ملتر الى ان قدمت اللجنة هذه القواعد على انها نهائية في الاساسات التي بنيت عليها - رأى الوفد اخلا بالاحوط واستعساكا برأى الوكالة على اطلاقه - ان لا يبت في الموضوع برفضه أو قبوله ، بل رأى ان الحكمة تدعو الى عرض الامر على البلاد . فاذا قالت البلاد ان هذه القواعد صالحة اساسا للمعاهدة ، دخلت المسألة في دورها النهائي ووضعت معاهدة على القواعد المذكورة وعرضت على الجمعية الوطنية التي هي صاحبة

الرأى الاعلى فى الامر ولها دون غيرها الكلمة الاخيرة فى الموضوع . فبعد ان تدرس تفاصيل المعاهدة وصيغتها تقرر قبولها او رفضها »

وقد رأى سعد أن يجعل رأيه فى المشروع للاساتذة : مصطفى النحاس ووبصا واصف وحافظ عفيفى ، لانهم لم يحضروا البحوث فيه بالعاصمة الانجليزية كما حضرها زملاؤهم القادمون من أوروبا . فكتب اليهم فى الثانى والعشرين من اغسطس ما يأتى :

« اهديكم اطيب تحياتى . وبعد فانكم تجدون طى هذا بلاغا لنواب الامة وارباب الرأى فيها تعلمون مضمونه من تلاوته ، واظنكم تستشفون منه انى لست من رأى المشروع الذى ستعرضونه على الامة انتم والقادمون اليكم من اخوانكم ، وهذا موافق للحقيقة لانه - واريد أن يكون الامر بينى وبينكم - مشروع ظاهره الاستقلال والاعتراف به وباطنه الحماسية وتقريرها . ففيه من خصائص الحماية ومميزاتها الشيء الكثير كالقوة العسكرية والتدخل فى التشريع للاجانب وفى القضاء المختص بهم والتدخل فى المالية وفى الحقانية بواسطة موظفين انجليز . وجعل المعتمد الانجليزى ذا مقام خاص وله التقدم على غيره من وكلاء الدول الاخرى ، وتقييد حرية مصر فى عقد المعاهدات وفى اختيار وكلائها السياسيين وفى التجاء هؤلاء لممثلى انجلترا وتولى انجلترا دون مصر عقسد المعاهدات المتعلقة بالغاء الامتيازات مع الدول الاخرى . وفضلا عن ذلك فان ما اشترط من تعليق تنفيذه على قبول الدول لالغاء المحاكم القنصلية وصدور الدكرشات باعادة تنظيم المحاكم المختلطة ، يجعل الفوائد التى تعود

منه على المصريين وهمية . اذ قد ينقضى الدهر ولا تقبل  
الدول ذلك الالفاء ولا تصدر الدكرينات بذلك التنظيم .  
ولكن اخوانى لا يرون فيه راى ، ولم ارد ان اظهر الخلاف  
بينى وبينهم حرصا على الوحدة التى هى قوتنا ، ولكى  
لا يشمت الاعداء بنا . ولو ان اخوانى اصغوا الى قولى او  
لو لم اكن اخشى على هذه الوحدة من الانقسام لغارقت  
الندوة فى يوم ٢٢ يولية الماضى وهو اليوم الذى وردنا فيه  
خطاب من اللورد ملشر عن مشروع سابق وضعته لجنته  
ورفضناه لكونه كان يرمى الى ما يخالف مبدانا وتوكيلنا ،  
وكان رفضنا له بالاجماع . ومن الغريب ان المشروع  
الثانى جاء ابلغ فى باب الحماية لاشتماله على كثير من  
مميزاتها . ومع ذلك راي الاخوان صلاحية عرضه على  
نواب الامة ، ولا اريد ان اشكو منهم اليكم لانهم انما راوا  
ذلك لاسباب قامت عندهم واقنعتهم بصحة آرائهم ،  
اهمها تغير ظروف الحال وعدم وجود السند والنصير  
لنا فى الخارج ، وانفراد الدولة الانجليزية بالعزة والسلطان  
وعدم قوة الامة على متابعة المعارضة والمقاومة ، وانى  
امترف بأهمية هذه الاسباب ، ولكنها لا يمكن ان تقلب  
حقيقة المشروع من حماية الى استقلال ، ولا ان تجعلنا  
نرضى بما نهضنا لمقاومته وتمنا للمطالبة ببطلانه ، وما  
ضحت الامة فى سبيل النفور والقضاء عليه بدماء الكثير  
من ابنائها وحرية العدد العديد من شيوخها وفتيانها ،  
ولا يجعلنا نحن دعاة الاستقلال وحملة الويتة والصائحين  
به فى كل صقع وناد على ان نتحول الى تأييد ماهو بعيد  
عنه فى الواقع وان كان قريبا منه فى الظاهر ، اما اذا  
قبله غيرنا وكان الانجليز معهم فذلك شئ آخر لا تقع

تبعته علينا ، ولهذا رأيت أن أكتب لكم بفكرى حتى تكونوا  
في مستوى واحد مع أخوانكم الذين سنشتركون معهم في  
عرض المشروع ، وأن يكون مركزكم اذا استحسنتم من  
الذين تستشيرونهم مركز الشارح للحقائق المعارض  
للقائع من غير تأويل ولا تفسير . لكي لا يجد خصومكم  
سبيلا للطعن عليكم ، ولا حسادكم حجة يقيمونها ضدكم ،  
وسوف تطلعون على جميع المكاتبات التي دارت بيننا  
وبين لجنة ملتر وعلى المشروعات الثلاثة التي ورد في  
البلاغ ذكرها . وتقفون من الاخوان على جميع المعلومات  
التي يهكم الوقوف عليها في هذا الشأن . واني على ثقة  
عامة بانكم ستكونون في عرض هذا المشروع مثال الدقة  
والنزاهة والبعد عن مزالقي القدم ، واني مستعد لان  
ارسل اليكم كل ما تشاءون من الاوراق ، ولان اجيبكم  
عن كل ما تشاءون الوقوف عليه من المسائل . والله يكون  
في عونكم ويقيكم شر خائنة الاعين وما تخفى الصدور »

وبدهي ان هذا الخطاب لم يعلن للامة ولا لاحد غير  
الاعضاء الذين خطبوا به واصدقائهم المقربين ، ولكن  
الرئيس مهد لتقديم المذكرة الى الامة ببيان منه وصف به  
المشروع الوصف الذي ينبغي في هذا المقام . فقال فيه :  
« ... وانتهت المناقشة بوضع ثلاثة مشروعات : اولها  
من لجنة ملتر رفضناه بشاتا ، والثاني منا ورفضته هذه  
اللجنة كذلك ، والثالث منها وهو الاخير قد صرح رئيسها  
لنا عند البحث فيه أنه غير قابل للمناقشة في الاساسات  
التي بني عليها وأنه يلزم اما اخذه كله او رده كله . لانه  
نضمن في اعتباره أقصى ما يمكن انجلترا الاتفاق مع مصر  
عليه ، بل زاد ان هناك شكاً في جواز التساهل في بعض

ما اشتمل عليه ، ولكننا وجدناه مع ذلك مطلقا بتنفيذه على غير ارادتنا وغير واف بمطالبنا . فلم يسعنا قبوله لخروجه عن حدود توكيلنا وظهرنا للجنة ملتر عدم رضائنا به . غير انه — نظرا لاشتماله على مزايا لا يستهان بها ، ولتغير الظروف التي حصل التوكيل فيها ، وعدم العلم بما يكون من الامة بعد معرفتها بمشتملاته ، وقياس المسافة التي بينه وبين امانيتها — رأى اخواننا معنا خروجا من كل همدة وحرسا على كل فائدة واستبقاء لكل فرصة ، الا يبت فيه رسميا بما يقتضيه توكيلهم قبل عرضه عليكم انتم نواب الامة المسؤولين واصحاب الراى فيها .

ثم قال : « فاذا رفضتم اعلن الوفد رسميا رفضه ، واذا قبلتم دخلت المسألة في دورها النهائى ووضعت معاهدة على القواعد التي تضمنها وعرضت على الهيئة النيابية للتصديق عليها ووضع نظام دستورى للبلاد »

وهذه الخطة التي سلكها سعد في التوفيق بينه وبين امضاء الوفد هي غاية ما كان في وسعه من الموافقة والمجاراة ، فلم يكن مستطيعا ان يعلن استحسان المشروع وهو لا يستحسنه ولا يرى في ضميره انه محقق لالقضاء الحماية واقامة الاستقلال ، ولم يكن مستطيعا ان يقدم المشروع بغير بيان ، ولا ان يقول في البيان غير ما قال من وصف صادق لجميع نواحيه في جانبى المزايا والنقائص مع اطلاق الراى لمن يشاء فيما يشاء

ووصل الاعضاء المندوبون الى الاسكندرية في اليوم السابع من سبتمبر بعد نشر البيان بيومين ، فاحتفى بهم الشعب في الاسكندرية والقاهرة وطلى طول الطريق بينهما ، وبدأ الاستفتاء بعد يومين . فعرض المشروع على

المحامين وأعضاء الجمعية التشريعية ورجال الدين ورجال  
القضاء وأعضاء مجالس الأقاليم والمجالس المحلية ،  
 واجتمعت الطوائف في جملتها - ما عدا أنصار « الوزراء  
الإصدقاء » - على وجوب التعديل والتفويض في بعض  
قواعده وتضمينه النص الصريح على إلغاء الحماية وحذف  
ما جاء فيه من امتياز المنسوب البريطاني « بمركز  
استثنائي » غير مركز المندوبين الآخرين ، وطلب الآخرون  
تعيين حدوده البهمة ومواعيده المرسلة ، وإخلاءه من كل  
لبس واشتباه في مسألة السيادة القومية ، وذهب كثيرون  
إلى رفضه بشان وفي مقدمتهم فريق من الأمراء وذكروا  
السودان ووجوب الاحتفاظ بحقه وحق مصر فيه ،  
نشروا على الملأ بلافا قالوا فيه « أننا لا نبرر عقد أى اتفاق  
ينافي أو ينقص استقلال مصر مع سودانها استقلالاً تاماً  
حقيقياً بلا قيد ولا شرط » ثم فوضوا الأمر إلى الأمة  
صاحبة الراى الأعلى

وبعد عشرين يوماً مقبلاً في عرض المشروع والتعقيب  
عليه في الصحف والمجالس أكتفى الأعضاء المندوبون بمعا  
إطلاعوا عليه من الآراء وكتبوا بياناً شكروا فيه الأمة على  
ما قابلتهم به من الحفاوة ونوهوا بالاستنارة التى « خلقت  
فرصة جديدة ظهر فيها رشد الشعب وحسن تقديره  
لجميع الظروف السياسية التى تحيط الآن بالفصل  
في مصره .. »

وفى هذه العبارة ما لا يخفى من دلالة على نتيجة  
الاستفتاء عند المندوبين وهى نتيجة يعتبرونها تمهيداً  
للقبول والقبول لا تمهيداً للرفض أو التعديل  
وبلى هذا الفصل فصول عما حدث في مصر خلال

المفاوضة ، وبعد عودة أعضاء الوفد المندوبين لاستفتاء  
الامة ، الى قيام الوزارة العدلية وعودة سعد الى مصر  
والخلاف على تأليف لجنة المفاوضة ، ثم ذهب عدلي  
باشا الى لندن لمفاوضة الحكومة البريطانية واستقالته  
لتعذر الوصول الى اتفاق مقبول ، ثم مساعى سعد في  
توحيد الصفوف ونشره البيان الذي حمل السلطة الفعلية  
على التعجيل بنفيه ، وفي ختامه يقول :

« انكم انبل الوارثين لا قدم مدنية في العالم ، وقد  
حلفتم ان تعيشوا احرارا او تموتوا اكراما ، فلا تدعوا  
التاريخ يقول يوما فيكم : ( اقسموا ولم يبروا بالقسم ) ،  
فلنشق اذن بقلوب كلها اطمئنان ونفوس ملئها استبشار  
بالاستقلال التام او الموت الزؤام »

وقد نفى سعد وخمسة من صحبه الى جزائر سيثمل  
في أواخر سنة ١٩٢١ وتقل منها الى جبل طارق ، ولم  
تكد السياسة البريطانية تطمئن الى ابعاده من ميدان  
الحركة الوطنية في مصر حتى بادرت الى اعلان تصريح ٢٨  
فبراير المشهور

## تصريح ٢٨ فبراير

ارسل المركز كرزون في الثالث والعشرين من ديسمبر  
البرقية الاتية الى الفيكونت اللبى كما جاء نص ترجمتها  
في الكتاب الابيض :

« ليس ثمة اعتراض من جانب وزارة المستعمرات على  
ابعادك زغلول وانصاره الى سيلان في اول فرصة كما  
اقترحت في تلغرافك المؤرخ في ٢٢ ديسمبر . والتعليمات  
مرسلة الى حاكم سيلان طبقا لذلك . ولكن اذا ظهر انه  
من غير المرغوب فيه حجزهم هناك لاعتبارات محلية ، فان  
في الوسع ارسالهم الى سيشل . ومعلوم لدينا ان  
الاستعداد اللازم لهم يمكن توفيره في سيشل . وينبغى  
الابراق الى حاكم سيلان مباشرة بالتفاصيل الوافية عن  
تاريخ الابحار من السويس وعن تأليف القوم المبعدين »

فاستطير الفيكونت اللبى فرحا بهذه الموافقة كما بدا  
من برقيته التى بادر بارسالها ليسكر المركز كرزون  
كثيرا . . . وانتظر ابعاد زغلول واصحابه الى سيلان  
ليوقع اليأس في قلوبهم وقلوب المصريين من كل مستقبل  
مرجو لهؤلاء القوم المبعدين في عالم السياسة المصرية .  
ولامر ما - لا يعنينا بحثه هنا - تغير المنفى واستبدلت  
جزائر سيشل بجزيرة سيلان ، ولبث سعد واصحابه  
في انتظار النقل الى المكان المقدور ، حتى اعلن تصريح  
٢٨ فبراير في مصر فكان يوم اعلانه - اعلان الاستقلال ! -



هو يوم انتقال « القوم المبعدين » من عدن الى منفاهم  
السحيق

ولولا الحرص الشديد على الانتقام من سعد والتشفى  
منه ومن أنصاره ، لكان التمهيد بنفيهم لتأسيس النظام  
الجديد من أعجب ما يخطر على العقول ، وكان رجاء  
النجاح بعد ذلك التمهيد من أغرب الاحلام التي يحلم بها  
الساسة العمليون ، وهي أغرب من مخترعات الخيال

فان النفي ليصلح عنوانا لكل شيء الا ان يكون عنوانا  
للحرية والاستقلال ودليلا على ان البلاد قد ظفرت بحكم  
نفسها وتحقيق مشيئتها ، وان بلدا يضيق بزعمائه في يوم  
املان حريته واستقلاله . لأعجوبة من أعاجيب النقائض  
والافساد . وما كان بدعا من المصريين ان يتشاءموا  
بتصريح يمهده ذلك التمهيد ، ولا ان يسمعوا في يوم  
واحد بنفي سعد الى سيشل وباستقلالهم هم في وطنهم  
بما يرومون ومن يرومون . . فلا يستطيعون التوفيق بين  
الامرين ولا يجدون بدا من الشك في احدي الروايتين .  
وانما البدع ان تؤكد لهم النفي والاستقلال في وقت واحد  
وان لا تتركهم ينسون نيا النفي في ذلك اليوم خاصة ثم  
تطمع منهم في اعتقاد غير ما اعتقدوه ويقين غير ما أيقنوه ،  
وتريدهم على ان يستبشروا بالتصريح وبالعهد الذي  
يليه

ولو كان التصريح استقلالا حقا لما عيب على المصريين  
ان يتشاءموا به ويوجسوا منه ويعرضوا عنه وعن دماته  
ومروجه ، لان نسيان الاعزاء المنكوبين والانتصهار  
لخصومهم الظافرين اغتباطا بفنيمة سياسية او منفعة  
وزارية أمر قد يفهمه الساسة ويحمدونه في حساب

المساومات والمعاملات ، ولكن النخوة في الشعوب أولى  
بالتقدير والاعجاب من جميع المنافع والفنائم التي تنطوي  
في النظم والديساتير ، لأنك إذا بحثت عن النخوة في سواد  
الامة فوجدتها عندهم فليس يضرك أن لا تجد فيهم  
موازن السياسة المحنكين ، وإذا بحثت منها فلم تجدها  
فإنك الضير كل الضير والوخامة شر الوخامة والاسفاف  
الذي لا تغنى فيه حنكة ولا نظم ولا وزارات

ان مصريين لم يشعروا بتصريح ٢٨ فبراير الا كما  
ينبغي أن يكون شعورهم به سواء في ذلك من حمدوه  
ومن أنكروه ومن دقوا له الطبول ومن حثوا على وجهه  
التراب .. وأظن ما يروى في هذا الباب ما رواه  
البارون « فان دن بوش » البلجيكي في كتابه « عشرين  
سنة بمصر » نقلا عن مذكراته التي وصف بها الاحتفال  
بالاستقلال في محافظة الاسكندرية . فقد زوى كيف  
خطبوا يوم ذاك وكيف هللوا بالمهد الجديد . ثم قال :  
« الا ان رجلا قصيرا على رأسه طربوشه المنحرف تقدم  
في مشية ابليسية ورنع يده في وقار وعيناه تلمعان ثم  
نادى : ليحي الاستقلال التام ! فهبطت كلماته في وسط  
سكوت مكروب ... »

أين الاستقلال ؟ لا احد يصدق انه الاستقلال حتى  
المبتهجين بيوم الاستقلال !

وكان من الميسور أن يتنبا الفيكونت اللبى وأصدقائه  
الوزراء المصريون بما يوشك أن يلقاه التصريح الذي مهدوا  
له ذلك التمهيد ، ولكنهم بلغوا بالتمهيد غاية فيها الكفاية :  
وهي الخلاص من زغلول والغلبة عليه . وهي غاية مقصودة  
لذاتها ولو لم تعقبها نتيجة مرموقة من النتائج السياسية .

وقيل ان بعض أولئك الوزراء قد لجأت به الضغينة على سعد حتى اقترح محاكمته واعدامه بتهمة الثورة والخيانة العظمى / و قيل ان الفيكونت اللبى لم يرفض ذلك الاقتراح ولم يحجم عن الرجوع به الى الحكومة البريطانية، وانها هي التي ساومت في الصفقة المعروضة الى أن قنع من الاعدام بالابعاد !

ومما يعزز ان اللورد اللبى نفسه طلب لزعماء الوفد جميعا الاعدام في هذه المناسبة او غيرها ، ما رواه السفير الأمريكى الدكتور مورتون هول عن مقابلة اللورد اللبى ومستر اسكويث بعيد مقتل السردار ، حيث قال في كتابه مصر « ماضيا وحاضرا ومستقبلا » : « عندما لقيته قدمنى الى مستر اسكويث وكنا جميعا واجمين واللورد اللبى بصفة خاصة مهتاج الشعور ، وكان يقول ان الاطباء الان يفحصون حالة الحاكم العام وانه يخشى أن تكون الاصابة قاتلة . ثم قال ان زغولوا باشا رئيس الوزراء خضر قبيل ذلك ليحرب عن اسفه لهذه الفعلة الشنيعة ولكنه لم يجد متسعا من الوقت ولا من الكلام لهذه المقابلة . ثم ختم كلامه عن هذه المسألة بقوله : اننى قد أردت أن أشنق جميع هؤلاء الناس في وقت قبل هذا فلم توافق الحكومة ، وكأنه يعنى كما فهمت ساعتئذ انه لو أجيب الى طلبه وترك لرايه لما وقعت هذه الفاجعة »

فالانتقام من زغلول ومن - هؤلاء الناس - كان اذن غرضا يراود لذاته أو كان هو الغرض الاول من قضية التصريح والاستقلال المزعوم ... لعله بعد نفى زغلول يعين على نسيانه واهماله

وبعد الفراغ من هذا الغرض الاول تفرغ اللورد اللنبى والوزراء المصريون اصدقاؤه لما بقى لهم من الغرض الاخر الذى لا يهم النجاح فيه كما يهم النيل من زغلول والغض من مكانته وكبريائه ، ولنعنى بالغرض الاخر ارضاء مصر بالتسوية الجديدة من طريق اقناع المعتدلين واجبار المتطرفين على الاعتدال ، فلم تطل الايام حتى وجدوا ان « التصريح » كان عبثا باطلا وجهدا ضائعا من حيث تحقيق هذا الغرض الاخر ... لانهم قد اضطروا الى اتباع الخطة التى كانوا مضطرين الى اتباعها لو لم يوجد هذا التصريح ، وهى خطة القمع والتجسس والمحساکمات العسكرية تقابلها من الجانب المصرى المظاهرات وسلسلة من حوادث القتل السياسى لم تكن معروفة قبل ذلك فى تاريخ الثورة المصرية ، لان الانجليز الذين اصابوا قبل تصريح ٢٨ فبراير انما كانوا يصابون فى اثناء المظاهرات او فى اثناء الصدام والمقاومة وكانوا جميعا من الجنود ، ولكن حوادث الاعتداء بعد ذلك التصريح كانت تصيب الجنود والموظفين وغير الموظفين ، وكان القائمون بها اناسا يتآمرون ويدبرون ويقدمون عليها للحفيظة والانتقام

وانقلب العداء الى عناد والعناد الى مناجزة يبدل فيها كل فريق قصارى ما عنده لتحدى الفريق الآخر واحباط مسعاىه ، فاذا منعت الحكومة الاجتماعات والمظاهرات التى تهتف بحياة سعد زغلول ، نابت عنها الاغانى الشعبية فى الشوارع والازقة والحواضر والقرى وكل مكان يتسع فيه القضاء للفناء والترنم والانشاد ، واذا حظرت الحكومة على الصحف ان تذكر سعدا او

تشير الى اسمه او اسم الجزيرة التي هو منفي فيها ،  
استورد الناس الآنية الخزفية من اوربا وعليها رسمه ،  
وكتبوا اسمه على الجدران وعلى ورق النقد الذي كانت  
تداوله الايدي بمئات الالوف في تلك الايام لانتشار  
الاوراق الصغيرة من جميع الفئات ، واذا امتلكت الحكومة  
اعضاء من الوفد ، قام في مكانهم على الاثر أعضاء غيرهم  
يعرضون انفسهم للاعتقال والجزاء وهم مستبشرون ،  
فأصبحت العلاقة بين الفريقين علاقة غالب أو مغلوب  
ومنتصر أو منهزم ، وهذا كل ما ظفر به التصريح من  
« التقريب » و « تسوية » العلاقات بين البلدين .

وقد ظهر من سفر اللورد اللنبي الى لندن أيام  
المفاوضة في التصريح - كما ظهر بعد ذلك من الوثائق  
الرسمية - ان الوزارة البريطانية لم تخل من أناس  
يعارضونه معارضة شديدة ويستكثرونه على مصر كانه  
غنيمة لا ينبغي لها ان تطمع اليها . وراق الوزراء المصريين  
ان يحسبوه كذلك من الغنائم التي لا تنال الا بالدهاء  
« والمرونة » ولطف المدخل على عقول الانجليز ، بل  
راهم اتباعهم ان يحسبوا انفسهم خادمين ويحسبوا  
الفيكونت اللنبي ومستشاريه الانجليز مخدوعين في هذه  
المساومة التي ما كانت لتفلح في زعمهم لولا ما وهبوه  
من قدرة على طرق الابواب وتذليل الصعاب ، ومن  
الطبيعي ان يكون هذا رأيهم او زعمهم في تعظيم ما عملوه  
وتسويغ ما فعلوه ، ومن الطبيعي كذلك ان تمنع الحكومة  
البريطانية في المبادرة باعلان التصريح ما دامت تستطيع  
ان تمنع وتساهم وتعطي بالثمن الكبير ما هي خليفة  
ان تعطيه بالمجان ، ولكن الحقيقة ان الدولة البريطانية

كانت وشيكة أن تفرض ذلك التصريح أو ما شابهه على مصر بغير جهد من الفيكونت اللبني ولا مخادعة من الوزراء المصريين . لأنها اتبعت هذه السنة في كل أمة شرقية غير مصر بعد الحرب العظمى وبعد رواج المبادئ الولسنية التي استغلتها بريطانيا العظمى في سياستها الاستعمارية ، كدأبها في جميع المبادئ والدعوات الصالحة للاستغلال . فاعترفت بمملكة الحجاز ومملكة العراق وخولتھما مظاهر الملك والقباه وحقوق الدول والمروش دون أن يزعم زاعم أن وزيرا بارعا أو غير بارع ضحك من عقول الانجليز هناك فساقهم بدهائه ولباقته الى التسليم بالاستقلال من حيث لا يدرون ولا يشعرون . وعمم الانجليز هذه السياسة حتى اعترفوا بالحكومات الوطنية في مستعمرات افريقيا التي لا نصيب لها من الحضارة . فهناك اليوم امراء وطنيون ومحاكم وطنية ورؤساء وطنيون ومراسم من هذا الطراز تخضع من يعبرون بالبلاد عبور السائح ولا يتفقدون فيها الى بواطن الامور . ولم تخسر بريطانيا العظمى كثيرا ولا قليلا بهذه البدعة الطريفة من بدع الحرب العظمى بل استفادت كل ماتبقية وفوق ماتبقية من السطوة والمصلحة والدعاية . لانها كسبت سمعة الحرية والانصاف بين امم العالم على اثر الدعوة الولسنية ، وكسبت ايقاع الفتنة بين الوطنيين وتدويخهم المنازعات الداخلية بدلا من الاتفاق بينهم على السيطرة الاجنبية ، وكسبت لقاء التهمة عن كاهلها والقائها على كواهل الوطنيين . لتعود في يوم من الأيام فتتخذ من سوء الادارة الذي لا بد منه في جو المنازعات والدسائس وتغليب المفسدين وطلاب الفرص والمقام

حجة لها على أولئك الوطنيين . وكسبت أرضاء الأغوار وذوى الأغراض الذين ترضيهم المظاهر والصور الخلافة فيحسبون أنهم مستقلون لأنهم يوصفون بأوصاف المستقلين . ونجحت هذه السياسة نجاحا أغرى الدول الاستعمارية باقتباسها والحدو على مثالها فافتدت بها فرنسا في سورية والبلاد المغربية واليابان في الانطار التي اقتطعتها من الصين .

ومعلوم أن بريطانيا العظمى احتفظت لنفسها في تصريح ٢٨ فبراير بشروط أربعة هي : (١) تأمين مواصلات الإمبراطورية في مصر و (٢) الدفاع عن مصر من كل اعتداء أو تدخل أجنبي بالذات أو بالواسطة و (٣) حماية المصالح الأجنبية وحماية الأقليات و (٤) مسألة السودان ، وهي لو لم تحتفظ بهذه الشروط الأربعة لكان في جيشها المقيم بالبلاد الكفاية لتحقيق كل دعوى تدعيها وتضييع كل استقلال تعتصم به البلاد المحتلة ، فإذا أضيفت إلى القوة العسكرية هذه الشروط أو هذه الحقوق كما تريدتها الحكومة البريطانية فالذي يبقى من الاستقلال لا يساوى عناءه ، والذي يبقى من الحماية أو من الضم الصريح هو الجوهر الصميم الذي ليس يعنى القوم شيء سواء .

تحدث سعد بعد عودته من المنفى عن تصريح ٢٨ فبراير فقال على أسلوبه في سرد الأمثال : « هو ناقة البدوى التي تباع بمائة درهم وتباع التهمة التي في رقبتها ألف ، ولكن لا تباع الناقة بغير التهمة ... فما أملكها من صفقة ( لولا الملعونة في رقبتها ) .. » !!

## من المنفى الى الوزارة

كان عدلى هو الذى قطع المفاوضات مع كرزون  
وكان سعد هو الذى نفى الى سيشل بعد قطع هذه  
المفاوضات !

وليس هذا كل ما هنالك ، بل كان اللورد اللنبى  
حريصا على بقاء الوزارة العدلية فى الحكم ، ولما استقالت  
واكدت استقالتها مرة اخرى كان حريصا على « اقناع  
اعضاء من حزب عدلى بالانضمام الى الحكومة » لانه  
يشعر كما قال فى برقية العشرين من ديسمبر الى  
حكومته « بان هذا الحزب لا محالة ممزق ما لم يتقدم  
الآن »

وهذا تصرف من جانب الانجليز لا معنى له الا انهم  
يعتقدون ان المعارضة التى احبطت المفاوضات هى  
معارضة زغلول وان ما عداها انما هو معارضة « المظاهر »  
والمراسم ومقتضيات الاحوال

وقد اجتمعت المعارضة الحقيقية ومعارضة المظاهر  
بعد نفى زغلول واصحابه فى صف واحد ، فاجترقت  
كل ما دبرته السياسة الانجليزية وخيبت رجاءها فى كل  
ما قدرته من تخويف المصريين بتهديد اللورد كرزون فى  
كتابه الى السلطان ، وشعلت المعارضة السياسيين وغير  
السياسيين فاشترك فيها كبار القضاة والمحامين  
والاطباء ، و « حزب » عدلى كما يسميه اللورد اللنبى



وسائر الأحزاب التي تنحيز إلى هذا الجانب أو ذاك .  
أو تقف بين بين في التنازع المأزق والشغليات .

استقال عدلى وأكد استقالته مرة أخرى بعد اعتقال  
سعد وأصحابه لكن لا ينسب إليه الاشتراك في هذا  
التصرف ، وأسرع إلى اللورد اللنبي ، يؤكد أنه شخصيا  
سيظل مؤيدا لحكومة السلطان ولقوى القانون والنظام ،  
أي للأحكام العسكرية البريطانية بطبيعة الحال ، لأنها  
هي القوى التي تدعى حفظ القانون والنظام فيما عدا  
حكومة السلطان !

واستحال تأليف وزارة جديدة بعد المعارضة الإجماعية  
من جميع الطبقات للسياسة التي رسمها اللورد كرزون  
في كتابه

وبعد مفاوضات بين ثروت واللنبي أعلن في الثامن  
والعشرين من فبراير التصريح المنسوب إلى هذا التاريخ  
أن أحدا لم يستطع أن يسميه تصريح إلغاء الحماية أو  
تصريح الاستقلال ، أو ما إلى ذلك من الصفات ، لا فرق  
بين أنصاره المرحبين به ، وخصومه المعارضين عليه !  
تألفت الوزارة الثروتية عقب هذا التصريح ، وأرسلت  
وزارة الخارجية المنشأة حديثا منشورا في منتصف شهر  
مارس إلى وكالات الدول السياسية تبلغها النطق الملكي  
المعلن باستقلال مصر واتخاذ ولي الأمر لقب صاحب  
الجلالة ملك مصر .

وفي الوقت نفسه أعلنت الحكومة البريطانية الدول  
أن كل معاملة بينها وبين مصر على غير الخطط التي  
رسمتها لاستقلالها تنظر إليها بريطانيا المعظمي كأنها عمل  
من أعمال العداء

وبقيت الأحكام العسكرية وبقي اللورد اللبني صاحب السلطان الأكبر في مصر المستقلة ! . وبمقتضى هذه الأحكام كانت تغلق الصحف وتمنع الاجتماعات وتصادر الحريات في كل صباح ومساء . بل بمقتضى هذه الأحكام العسكرية حوكم سبعة من أعضاء الوفد بعد إعلان الاستقلال بنصف سنة لأنهم أصدروا منشورا فيه أغراء وتحريض ضد نظام الحكم الحاضر . . . أي ضد الاستقلال ! فوقف حمد الباسل باشا (١) وكيل الوفد إذ ذاك يتلو على المحكمة الكلمة الوحيدة التي قبلوا أن يلفظوا بها في هذه المحاكمة . ومنها قولهم : « لو أن المحكمة تأخذ بتصريح حكومتها أو تعتبره تصريحاً جديداً وهو أن مصر دولة مستقلة ذات سيادة لكان حقاً عليها أن تعلن من تلقاء نفسها عدم اختصاصها بمحاكمتنا . لكم أن تحكموا علينا ولكن ليس لكم أن تحاكمونا . نحن لا نعرف مهيمنا علينا غير ضمائرنا وتوكيل الأمة التي يروكم أن شرفتنا وقوانين بلادنا ومحاكمنا : فمهما تكن العقوبة التي ترقكم أن تشرفونا بها فإننا سنقابلها بالسرور والفخار ، لأنها خطوة إلى الامام في طريق المجد الذي تسير فيه مصر إلى مصرها الخالد »

وقد حكمت المحكمة العسكرية عليهم بالإعدام . ثم عدل الحكم إلى سبع سنوات وغرامة خمسة آلاف جنيه على كل منهم . . . وأبلغوا بحكم الإعدام أولا فهتفوا « لنحي مصر » قبل أن يسمعوها وراء ذلك . ثم تليت

---

(١) الستة الآخرون هم : مرافق حنا بك ، واصف غالى بك ، ومطوى الجزار بك ، ومراد الشريعى بك ، والاستاذ ويصا واصف .

عليهم تنمة الحكم وفيها ذلك التعديل ، فكرروا الهتاف  
لمصر بالحياة

أما الوفد بعد اعتقال سعد فقد عاد اليه بعض اعضائه  
المنفصلين ، ثم تركوه بعد أيام لسبب ظاعره أنهم اختلفوا  
على اختيار عضو من الأعضاء الجدد ، وباطنه أنهم عرقوا  
السياسة التي رسمت للمستقبل وهي سياسة « حزب  
عدلى » كما سماه اللورد اللنبى ، فرجعوا الى تأسيس  
هذه السياسة

وقد أصدر الأعضاء الباقون منشورا مفصلا ببرنامج  
المقاطعة ، وسياسة عدم التعاون مع الانجليز فى الحكومة  
وخارج الحكومة ، فقبض عليهم ثم أفرج عنهم ، وعادوا  
فأصدروا منشورا حضوا فيه الأمة على بذل ما فى الطاقة  
لإعادة سعد وأصحابه من منقاهم ، فقبض عليهم فى الرابع  
والعشرين من شهر يوليو وحوكموا فى التاسع من شهر  
أغسطس . وانتهت المحاكمة بعد ثلاث جلسات وجيزة ،  
لأن الأعضاء رفضوا بثانا أن يجيبوا على أى سؤال

أما الوزارة الثروتية فأهم ما صادفها من العقبات -  
غير مقاومة الأمة - احتجاج الحكومة البريطانية على كثرة  
الجرائم السياسية التى كانت تقس على الموظفين وغير  
الموظفين الانجليز ، ومنها ما كان يقع نهارا فى أعمار الأحياء  
بالسكان . وقد قالت الحكومة البريطانية فى احتجاجها :

« أن عدم الاهتمام الى مرتكبى تلك الجرائم وبقاءهم  
بعيدا عن طائلة العقاب يدل أوضح الدلالة على عدم  
كفاية التدابير التى اتخذت لمنع وقوع تلك الاعتداءات ،  
وأن الحكومة البريطانية تجد نفسها تلقاء هذه الحالة  
منضطرة لأن تعتبر الحكومة المصرية مسئولة عن تمويض

من يقع به اعتماد من الأجانب أو تمويش ورثته ان احركته  
الوفاة ، كما انها تحتفظ بحق تقدير ما اذا كان التمويش  
الذي تمنحه الحكومة المصرية كافيا أو غير كاف .

وفيما هذا ذلك الاحتجاج الرسمي كانت العلاقات بين  
الانجليز والوزارة الدستورية علاقة مودة وتأييد متبادل ،  
وكانت العقبة الكبرى التي تلقاها الوزارة انما هي الخلاف  
المتعاظم بينها وبين الملك فؤاد على مسألة الدستور

وبخلاصة المسألة الدستورية ان الوزارة انشأت برأيها  
ورأي اصدقائها لجنة مزلفة من ثلاثين عضوا برئاسة  
« حسين رشدي باشا » لوضع الدستور الجديد ،  
تمهيدا لانتخاب الهيئة التي تبرم الاتفاق بين مصر  
وانجلترا على القضية المصرية . ودعت الوزارة عضوين أو  
ثلاثة من الوفد المصري الى الاشتراك في اللجنة فلم يجيبوا  
الدموع لان تمثيل الوفد بهذا العدد القليل بين ثلاثين من  
انصار الوزارة العادية للوفد ورئيسه عبث لا يناله منه  
الا التبعة وتصحيح مركز الوزارة تصحيحا يقويها  
ويضمفه ويقل صلاحه ، ولانه كان من ناحية أخرى  
يقترح انتخاب جمعية تأسيسية لوضع الدستور برأي  
نواب البلاد لا برأي الوزارة ومن يشايعها ، ولانه كان  
يحترق بمقاصد عبد الخالق ثروت ويناصبه العداء  
مقابلة لعدائه بمثلته وتطبيقا لسياسة عدم التعاون التي  
اعلمها بعد اعتقال سعد واسحابه .

وارتسمت الخطة التي كان ينويها ثروت باشا  
واصدقائه ويطمحون الى جريان الامور في مجراها الى  
الغاية المنشودة : وهي تنفيذ الاتفاق بينهم وبين الانجليز  
باسم النواب المنتخبين وضمان الحكم على القواعد  
الدستورية .

تسعد وأصحابه في المنفى ، والبقية الباقية من أعضاء الوفد البارزين في السجون أو المعتقلات ، والانتخابات تجري على الأسلوب الذي يحسنه ثروت باشا وجري عليه في جمع التوقيعات ، وهو وأصدقائه من « حزب عدلى » ينزلون إلى ميدان الانتخاب بغير منازل أو يقهرون منازلهم بمهونة الحكومة وما عندها من رسائل التهريب والترغيب وقضاء المصالح من هنا ومنعها من هناك . ولا يبقى إلا النجاح والاستئثار بالأمر إلى زمن طويل .

ولهذا كانت الوزارة وانصارها يقررون المبادئ التي تلائمهم في الدستور وهي مبادئ التبعية الوزارية والاعتراف بالأمة وحدها مصدرا للسلطات ، بدلا من حصر السلطة الدستورية في أيدي الملك وهو الجانب الذي كانوا لا يأمنونه ولا يرجون منه المساعدة على نجاح الخطة المرسومة وجرياتها في ذلك المجرى المعلوم . وكان يشايهم المخلصون من أعضاء اللجنة الذين لا ينظرون إلى المآرب الحزبية ويؤثرون المبادئ الديمقراطية في الدستور على مبادئ الاستبداد

فاستفاد الدستور كثيرا من حيلة الوزارة وإخلاص المخلصين ، وجاء على الجملة دستورا لا بأس به في القواعد والنصوص

لكن الملك فؤاد كان يريد الدستور على غير هذه القواعد فيما يرجع إلى التبعية الوزارية ومصدر السلطات ، ومجمل ما يريده في هذا الباب أن تكون الوزارة مسئولة بين يديه وأن لا ينص في الدستور على أن الأمة مصدر السلطات جميعا . فتوترت العلاقات بين القصر والوزارة الشروعية ، ولاح في الأفق أن الملك فؤادا يترقب الفرصة

التي يتخلص فيها من تلك الوزارة دون أن يفتح للإنجليز باب التدخل في الموضوع ، وقد سنحت هذه الفرصة بعد زمن وجيز بما نقله محمد سعيد باشا إلى الملك من حديث رواه حسن صبرى « بك » المحامي عن الخديو السابق ، وفجواه أن الخديو يعتبر ثروت باشا من رجاله ولا يخشى منه أن يقيم الصعوبات في تسوية ما له من المسائل المالية ... وواجه الملك ثروت باشا بهذه الرواية فلم يبق للرجل إلا أن يستقيل بعد قيام هذه الشبهة ، ثم قضى على ترده في نية الاستقالة أنه دعى للصلاة مع الملك في الجامع الأزهر وسمع من المصادر المختلفة أن مظاهرة كبرى استلقاه في داخل المسجد وخارجه بما يكره من هتافات التشهير والاتهام على مسمع ومشاهد من ولى الأمر والحاشية الملكية ، فعجل بالاستقالة ولم يذكر فيها من أسبابها إلا أنه قال في ختامها : « وقد كنت أرجو أن أمضى مع زملائي في تنفيذ برنامجنا حتى تمامه ولكن أرى أن أترك الأمر لغيري »

فجاءه الأمر الملكي بقبول الاستقالة بعد نصف ساعة من رفعها ، وكان ذلك في التاسع والعشرين من نوفمبر وفي اليوم التالي قامت الوزارة النسيجية وغرضها الأول تعديل الدستور وتوسيع حقوق الملك في التبعة الوزارية وتعيين أعضاء مجلس الشيوخ

أما وسيلتها إلى هذه الغاية فهي التقرب من الوفد واسترضائه بما يجنح به إلى السكوت عن التعديل المقصود ، فلا يرى الإنجليز وجها للاعتراض مع موافقة الملك والشعب على المبادئ الدستورية التي يستقر عليها القرار

ولهذا أكثر من دعوة الوفد الى القصر الملكي وإلى الصلاة في المساجد التي يحضرها الملك أيام الجمعة . وكتب ردا على مذكرة اللورد اللنبي التي يحتج فيها على حوادث الاعتداء السياسي قال فيه أن « تكرارها المؤلم منذ نحو سنة يحمل على الاستنتاج أن هناك رد فعل ضد سياسة لا تراعى عواطف الاكثرية من الأهلين المراعاة الكافية » وهو رد فعل يؤسف له كما أنه صادر عن قلة روية من قبل بعض العناصر المتهوسة غير المسؤولة ، كما يوجد لسوء الحظ في كل بلد . والذي يزيد في ترجيح هذا الافتراض أمر يستوقف النظر وهو أنه في كل المدة التي يؤمل فيها الوصول الى اتفاق ودي بين لسان حال تلك الاكثرية والحكومة البريطانية ليس فقط لم ترتكب جريمة من تلك الجرائم بل أن العلاقات بين المصريين والانجليز لم تكن قط أكثر ثقة وأوفر ولاء مما كانت في تلك الفترة ، مع أن الأمر صار على العكس من ذلك من يوم ما أصبحت الحكومة البريطانية غير متصلة بممثلي الاكثرية المصرية بسبب المفاوضات غير الرسمية أولا ثم بسبب تدابير العنف التي تلت قطع المفاوضات الرسمية ، وأخيرا بسبب التدابير التي صاحبته الاتفاق مع اقلية لا تأثير لها حقيقة في الأمة فزادت الحالة تخرجاً والمواطن تألما مما جعل الاتفاق المرغوب فيه أكثر صعوبة »

بيد أن هذا التقرب الى « الاكثرية » لم ينفع الوزارة النسيجية طويلا في تخدير الأمة وتهيئة الجو لتعديل الدستور ذلك التعديل الذي يضيق من حدوده ويكاد ينقذه من أساسه ، وهو الاعتراف بسلطة الأمة والتبعية الوزارية

فقد كانت الأمة ايظ من ان تؤخذ بهذه الاساليب او

نستمع فيها الى رأى أحد : وزادها نقطة وسكورا ان  
الوزارة لم تصنع شيئا في مسألة المنفيين والمعتقلين كما  
كان منتظرا منها ، ولم تصنع شيئا لتمثيل مصر في مؤتمر  
لوزان الذي كان منعقدا للنظر في مسائل الشرق وتنقيح  
المعاهدات بين الحلفاء والدولة التركية صاحبة السيادة  
القديمة على مصر ، فاذاع الوفد المصرى بيانا في العشرين  
من يناير قال فيه : « ما زالت الوزارة ملتزمة خطة  
الصمت وما زالت مصالح البلاد معطلة ، فلا مثلت مصر  
في مؤتمر لوزان تمثيلا شعبيا ولا ألغيت الأحكام العرفية  
ولا احترم حق الأمة في أن يكون الدستور وليد ارادتها ،  
ولا عاد الوكلاء المنفيون ولا أطلق سراح الرعماء المسجونين ،  
وهذا سر ما استولى على النفوس من الحيرة والقلق » ثم  
قال : « والأخبار متواترة أيضا على وقوع أمور خطيرة  
بشأن مشروع الدستور ، فانهم يؤكدون أن هناك أخذا  
وردا بين الوزارة والانجليز متعلقين بالنص الخاص  
بالسودان ، وإن الوزارة قد أدخلت من جهتها تعديلا  
جديدا على نص المشروع يقضى بزيادة عدد الاعضاء  
المعينين في مجلس الشيوخ الى النصف وتقرير مسؤولية  
الوزارة أمامه »

واتبع هذا البيان بيانات أخرى في معناه  
ثم استقالت الوزارة النسيمية لأن الانجليز تخطوها  
وروجها الى الملك انذارا يطلبون فيه حذف النص الخاص  
بالسودان من الدستور والاكتفاء فيه بلقب « ملك مصر »  
بدلا « من ملك مصر والسودان » . . . فقبل نسيب باشا  
هذا الطلب واستقال بعد قبوله وتنفيذه !

وهنا يجب أن تلخص الحالة من حيث المناورات



الوزارية لنفهم حقيقة الموقف الذي وقفه سعد باشا حين هذه الوزارة ، لانه موقف في حاجة الى التوضيح

وذلك انه لما احس رؤساء الوزارات والمرشحون ارباسية الوزارة ان رشدي وعدلي وثروت واصحابهم قد احتكروا الميدان في السياسة المصرية تألبوا حزبا واحدا على مقاومة هذا الفريق ، واصبحوا فريقا آخر يرأسهم محمد سعيد واحمد مظلوم وتوفيق نسيم ويوسف وهبة واخوان هذا الطراز ، واصبح في مصر على هذا التقسيم فريق يزارى يصح ان يسمى بالمدرسة المتفرنجة وهم عدلي واصحابه ، وفريق آخر يصح ان يسمى بالمدرسة التركية وهم محمد سعيد واصحابه

وبحكم العداء بين الفريقين اصبح لزاما على « المدرسة التركية » ان تخطب ود الوفد وتتقرب اليه ، وتلوذ بالقصر الملكي لتستند اليه في وجه المعاونة المكشوفة من الانجليز لعدلي واصحابه

وهذا سر الصداقة التي كان يبديها محمد سعيد وتوفيق نسيم واحمد مظلوم لسعد زغلول بعد ان كانوا جميعا يحاربونه او لا يتقدمون الى مساعدته بعمل من الاعمال . فسمى محمد سعيد في انشاء وفد غير الوفد السعدي ، وابي توفيق نسيم ان يوقع التوكيلات القومية ، ولبت احمد مظلوم على صداقته للثنين .

فلما جاء توفيق نسيم عقب عبدالخالق ثروت المجاهر بعداء سعد وانصاره ، واتبع سياسة التقرب الى الوفد ، وكتب مذكرته يطلب فيها الاعتراف بالكثرة القومية ، واستقال قبل ان ينسخ الدستور وتتكشف أغراضه الخفية بلغ ذلك كله الى سعد في جبل طارق وهو بعيد

من مجرى الحوادث ووسائل الاستقصاء الوافية فكتب  
اليه البرقية التي يقول فيها « انكم بعملكم الشريف المفعم  
بالوطنية والحكمة استحققتم تقدير الوطن » ونظر الى  
الموقف في جملة بين ان ينصر حزب ثروت او ينصر حزب  
نسيم ، فاختار ما اختاره بعد هذه الموازنة المجملية ،  
وحدا به الى حسن الظن بالرجل وعدم استغراب سياسته  
الجديدة انه كان صهرا له اذ كانت شقيقة نسيم زوجا  
لشقيق سعد المرحوم احمد فتحي زغلول

ولسنا نقول هذا لتسويغ ذلك التقدير فاننا لا نسوغه  
الآن كما لم نسوغه في حينه ، ولكننا نقوله لتبيين الاسباب  
التي باعدت بين حكم سعد على الوزارة النسيمية وما  
تستحقه هذه الوزارة بما عملته وبما تنويه

بعد سقوط الوزارة النسيمية اتجهت الانظار الى عدلي  
يكن باشا لاستئناف الخطة التي اقتضبت على ثروت قبل  
تمامها ، وكان عدلي باشا قد انشا حزبا ينزل به الى ميدان  
الانتخاب وسماه من اجل ذلك « حزب الاحرار الدستوريين »

ولكن الملك كان لا يرغب في استيزاره ولا يزال يرجو ان  
تقوم وزارة من رجاله تعيد النظر في الدستور على المبادئ  
التي يريدونها ، وتعاظمت المصاعب امام عدلي بين مقاومة  
الوقد ومقاومة القصر وكثرة الجرائم السياسية في ايام  
ترشيحه وصعوبة اصلاح الخطا الذي وقعت فيه الوزارة  
النسيمية وانجاز الوعود التي لم تنجزها ، فاعتذر عن  
تأليف الوزارة وأصر على اعتذاره ، وانتهى الامر في منتصف  
شهر مارس ١٩٢٣ باسنادها الى يحيى ابراهيم باشا وهو  
قاضي نزيه ولكنه رجل ضعيف كان يخشى كثيرا ان يتم  
تعديل الدستور المطلوب على يديه ، وضاعف هذه الخشية

قوله في اليوم التالي لتأليفه الوزارة : « ان كان الناس قد تكلموا كثيرا عن التعديل الذي أدخل على الدستور وتساءلوا عما اذا كانت وزارتنا تسلم بالتعديل الذي قد أدخلته الوزارة النسبسية فتصدر الدستور كما عدلته ام ترجعه الى اصله كما وضعت اللجنة ، فان ما وضعناه نصب عيوننا هو ان يحقق الدستور رغبات الامة كل التحقيق »

وهذا كلام ليس فيه من نفى التعديل بقدر ما فيه من ترجيحه . فاسترايت الاحزاب بما وراء هذه الفاتحة ، وكتب الوفد المصرى بيانا يقول فيه : « ان ما نشر عن رئيسهم - رئيس الوزراء - كله تنصل وابهام . . ففى الدستور لم تكن سيادة الامة وارادتها موضع عناية بل انه اقر من سبقه على اغتصاب حق الامة في وضعه ، ورفع الاحكام العرفية ليس لديه الا مجرد أمل من الامل ، واصدار قانون التضمنات بالقيود التى يود الانجليز ان يقيدوا بها سيادة البلاد وحرية ابنائها قضاء محتوما لا يرجو فيه كما قال سوى لطف فخامة اللورد والتخفيف . اما مسألة السودان على اهميتها فقد اكتفى بانها ستكون موضع مباحثاته مع زملائه »

واحتج حزب الاحرار الدستوريين على التعديلات التى قيل انها ادخلت على الدستور في عهد الوزارة النسبسية ، وأبلغ الوزارة الجديدة مطالبه في السياسة العامة واهمها العمل على اتباع سياسة الاتحاد والوثام ، لانه ايقن ان مجاملة الكثرة خير من مجافاتها ، ومن ثم طلب رفع الاحكام العرفية في الحال وفك المعتقلين والافراج عن المبعدين والمسجونين السياسيين ، كما طلب اصدار الدستور كاملا

شاملا المبادئ التي قررتها لجنة الدستور

ونشر الأستاذ عبد العزيز فهمي بك خطابا مفتوحا الى رئيس الوزارة سرد له فيها المبادئ التي لا يستغنى عنها في الدستور ، وقيل انباء دست بالتعديل في عهد الوزارة النسيمية ، وهي سلطة الامة ، واشتراك الوزارة في الانعام بالرتب والنياشين ، واقتصار حق الحل على مجلس النواب دون مجلس الشيوخ ، وابقاء عدد الشيوخ المعينين دون عدد المنتخبين ، واشتراك مجلس الشيوخ في تعيين رئيسه ، وعدم اصدار مراسيم اثناء دور انعقاد البرلمان قبل عرضها عليه ، وعرض معاهدات التجارة والملاحة على البرلمان ، واشراف الوزارة على المعاهد الدينية ، وترك القيود التي قيد بها تنقيح الدستور على ما هي عليه

امام هذا الاجماع من الاحزاب المختلفة تراجعت الوزارة ، وافضى وزير الحقانية في الوزارتين النسيمية والابراهيمية بحديث الى الصحف اعترف فيه بحذف المادة التي تنص على ان الامة مصدر السلطات وقال فيه عن عدد الشيوخ : « اؤكد لكم اننا قبل ان نخطر لنا فكرة الاستقالة عدلنا عن تعديل كنا عدلناه في المادة الخاصة بمجلس الشيوخ بالنسبة الى عددهم ، لان اللجنة الاستشارية لغتت نظرنا اليها ولم تول هذه المسألة باقية تحت البحث كغيرها من المسائل »

ثم سرت الحملة في مسألة الدستور من مصر الى الصحافة الانجليزية فقالت التيمس بالعبارة الصريحة ان القصر هو المؤخر لصدور الدستور ، وساندتها صحف اخرى من صحف الاحرار والمحافظة ، وتماوج الرأي العام في مصر حول هذه المسألة ، فثبتت للوزارة ان

التعديل على المبادئ التي يريها المشرع المصري في  
المواقف ، وسند المصالح غير المتعارفة بل في المصالح  
مشتركة من شهر أبريل

وفي خامس يونيو صدر القانون رقم ١٠٠ وهو قانون  
تعويضات الموظفين الإيجائيين رقم ١٠٠ الصادر من الوزارة  
الإبراهيمية بعد التدقيق ، وقد أقر في قاعة المجلس  
مصر وانجلترا ليستمتع تعديله على البرلمان ، وأشرف  
بالحالة الفعلية فيما يتعلق بالأرض التي استولت عليها  
الحكومة البريطانية ، وعهد بالإسكان المحكوم عليهم من  
المحاكم العسكرية إلى لجنة يسود فيها رأي الإنجليز دون  
المصريين ، وأم تقبل الحكومة الإنجليزية فيه أن تحمل  
التبعة فيما اتخذته من التدابير أيام الحرب وما بعدها بل  
اكتفت بوعدهم « أن تكون مستعدة على الدوام للاتفاق  
مع الحكومة المصرية على الحل الذي تقتضيه الحالة بروح  
العدل والإنصاف » إذا حدثت حالة من الأحوال التي تعود  
فيها الخسارة من جراء التدابير الإنجليزية

وبصدور هذا القانون تم التمهيد لإلغاء الأحكام العرفية  
الإنجليزية فالغيت « مع استمرار السلطات العسكرية على  
مباشرة الحقوق التي خولتها إياها الإعلانات المختصة  
بتنفيذ معاهدات الصلح فيما عدا الحقوق الجنائية ،  
وذلك إلى أن تتم التدابير المقررة في تلك الإعلانات ، وتبقى  
القضية المنظورة أمام المحاكم العسكرية إلى أن يحكم  
فيها »

ومن القوانين التي أصدرتها الوزارة الإبراهيمية ولا  
تقل عن هذا القانون في الخطر والضرر قانون تعويضات  
الموظفين الإنجليز ، وهو الوثيقة التي تعهدت مصر

بموجبها بإداء ما لا يقل عن عشرة ملايين من الجنيهات لتعويض الموظفين الأجانب ، ثمنا لحريتها في الاستقناء عنهم واختيار غيرهم ، وهي لا تملك إلى الساعة هذه الحرية !

قبل صدور قانون التصفينات بثلاثة أشهر أفرجت الحكومة البريطانية عن سعد في جبل طارق وقالت في بلاغها أن الطبيب المعالج لزغلول باشا قرر « أن تغيير نظام الحياة والاستحمام بالمياه المعدنية في أوروبا ضروريان لصحة الباشا . ولهذا الأسباب قررت الحكومة بعد استشارة المندوب السامي أن تفرج عن زغلول باشا من جبل طارق »

وكانت الأسباب الصحية في الواقع من أقوى الأسباب التي حملت الحكومة البريطانية على هذا القرار ، لأن الدكتور موريسون الذي زار سعدا في الثاني والعشرين من أكتوبر رأى أن الحالة الصحية على جملتها مقلقة معرضة للمفاجآت على الرغم من أنه لم يجد عنده أثرا للسكر أو الزلال أو الاسيتون ، وأخفى الخبر عن سعد فلم يطلع على تقريره المفصل بعد كتابته ، تفاديا من ازواجه

وكان في النية التعميل بالأفراج عنه عقب ذلك ، ولكن اللورد اللنبي ظل يعارض أمر الأفراج ويتوعد بالاستقالة ، وصرح مستر بونارلو بذلك لأحد النواب المهتمين بالسؤال عن حالة سعد وقرار الحكومة بشأنه في السابع عشر من شهر ديسمبر ، فقال للنائب : « تريدون الأفراج عنه ؟ حسن . ولكن ذلك معناه اقالة اللورد اللنبي على الأثر »

الأن الأسباب الصحية لم تكن هي كل الباعث إلى

شروع الحكومة البريطانية في اطلاق سعد زغلول . ففي مقدمة الاسباب الاخرى اقتناعها بفشل اللورد اللنبى في المقاصد التى كان يرمى اليها باعتقاله وتأييد ثروت واشياعه ، فقد ساءت العلاقات بين المصريين والانجليز اشد ما يتاح لها من سوء ، وبلغت من الحرج ما لم تبلغه قط في وقت من الاوقات ، وتعاقبت أعمال القمع والقضايا العسكرية من جهة وحوادث الاعتداء ومظاهرات الاحتجاج من جهة حتى أصبحت مصر المستقلة المطلوب منها الرضى والاستقرار كأنها ميدان حرب دائمة بين عدوين متناحرين ، وليس هذا هو المقصود بسياسة التصريح ولا يمكن أن يكون مقصودا بسياسة أخرى في بلد من البلدان

ولما سقط ثروت واخفق عدلى في تأليف وزارة بعد الوزارة النسيمية وصار الوزراء والاحزاب يقدمون طلب الافراج عن سعد وسائر المنفيين والمعتقلين على كل طلب آخر في البرامج الوزارية والحزبية ، شعرت الحكومة البريطانية بأن نجاح كل سياسة في مصر مستحيل مع بقاء هذه الحال أو بقاء سعد في منفاه ، وشعرت قبلها - أو بايعاز منها - صحف الاحرار والعمسال وبعض صحف المحافظين بخطر السياسة التى سار عليها اللورد اللنبى فأنحت باللائمة عليه ، واجمعت كلها على وجوب النظر من جديد في عواقب تلك السياسة الخرقاء

ومن الاسباب التى دعت الى الافراج عن سعد تلك القضية التى رفعها وكيل سعد في إنجلترا طالبا الحكم فيها ببطلان أمر اعتقاله لانه سجن بغير محاكمة ولا تهمة معروفة نعم ان الحكم من المجلس الاعلى قد صدر برفض هذه الدعوى ولكنه لم يصدر الا بعد جهد شديد من النائب

أنعام التمسير نجه . . . . . التورد هليشام « لاقتناء  
الأعضاء باجتناب هذه السابقة الخطيرة في معساملة  
الثائرين على الإمبراطورية ، ويغلب على الظن أن أعضاء  
المحكمة كانوا يفهمون بالإيحاء أن الإفراج حاصل عما قريب  
فلا ضرورة لتسجيل المبدأ الخطير من أجل تحصصيل  
الحصول . وقد نسي إلى بعض المطلعين أن الوزارة  
البريطانية قررت الإفراج في أول فبراير وأرجائه إلى  
أن ينتهي الفصل في القضية وقد انتهى في التاسع من  
شهر مارس . وليس معنى ذلك أن القضية لم تفعل  
فعلا في تقرير الإفراج ، بل معناه أن الوزارة اهتمت  
بها واهتمت في الوقت نفسه بحسن التخلص منها ومن  
مثيلاتها . فلا يقال أن الحكم هو الذي أكرهها على  
اتخاذ هذا القرار

ويجب أن نذكر أهم الأسباب جميعا - إلى جانب سبب  
الاحتجاج على تلك الحركة التي أحسن توجيهها الدكتور  
. . . . . بين فريق كبير من نواب الأحرار والعمال  
. . . . . وتسعين . فقد كثر الكلام في الدوائر  
البرلمانية عن فشل السياسة الانجليزية المصرية وعمر  
وصمة العار التي تصم الدولة البريطانية باعتقالها ذلك  
الشيخ العظيم وتعريضه للموت في منفاه ، فترددوا على  
الوزارة سائلين ملحين في وجوب الإفراج ، واجتمعوا آخر  
الأمر على كتابة عريضتهم المشهورة فقدموها في التاسع  
والعشرين من شهر مارس وأذيع الأمر بالإفراج بعده  
بيومين

يضاف إلى ذلك أن قانون التضمينات سيصدر ، وأن  
الأحكام العسكرية ستلغى ، وأن الانتخابات ستجرى .



ولا بد أن تسفر عن انتخاب نواب مجتمعين على المطالبة  
بعودة سعد إلى بلاده ، لأن خصومه وأصدقائه كانوا  
يعلمون علم اليقين أن رضا الشعب بغير هذه الوسيلة  
من وراء كل رجاء ، ولا معنى لالقاء الأحكام العسكرية  
في مصر وأجراء الانتخابات فيها وزعيم النواب المنطوريين  
خاضع للأحكام العسكرية في منفاه

ولقد كان الرجاء قويا في تحضير الانتخابات على الوجه  
الذي يهواه اللورد اللبى أيام ثروت وأشباهه ، ولكن أى  
رجاء هناك في هذه النتيجة بعد سقوط ثروت وأحجاء  
عدلى عن تأليف الوزارة وصعوبة المضي في هذه السياسة  
من جميع الانحاء ؟

فالأفراج عن سعد كان كجميع الحوادث التاريخية  
متعدد الأسباب غير محصور في سبب واحد . وإنما كانت  
المسألة مسألة الزمن ، أو الانتظار حتى تتفق جميع هذه  
الأسباب

فأدر سعد جبل طارق بعد خمسة أيام من اعلان الافراج  
عنه إلى طولون ومعه السيدة الجليلة صفية زغلول وكانت  
قد وافته في منفاه لما اشتد عناؤه من الوحدة مع انحراذ  
الصحة والحاجة إلى حسن الرعاية

فتلقاه الطلبة المصريون في عرض البحر بالترحيب  
والتهليل ، ومنهم مندوبون عن زملائهم في جامعات فرنسا  
وسويسرا حضروا خصيصا لتحيته وتجديد عهده .  
وخطبوا يذكرون مآثره ، وخطب فيهم راجيا أن ينسوه  
في تلك اللحظة ليفكروا في الذين لا يزالون يرسفون في قيود  
السجن والاعتقال ثم قال : « أن مصدر قوتى هو أنى  
لست إلا معبرا عن شعور الأمة وآرائها معربا عن تصميمها  
على أن تعيش حرة مستقلة »

ثم توالى الافراج عن المعتقلين في مصر فافرج أولا عن  
اعضاء الوفد الذين كانوا معتقلين بقصر النيل ، ثم افرج في  
الرابع عشر من شهر مايو عن المعتقلين في صحراء المساطة  
« المخزن » وهم حمد الباسل باشا واصحابه الذين كتبوا  
منشور المقاطعة والاستبسال في رد سعد الى وطنه ، ثم  
افرج في آخر مايو عن المنفيين الى سيشل ، ثم سمح بزيارة  
بيت الامة بعد اغلاقه برهة مع منع الاجتماعات فيه ، ثم  
نشرت الحكومة المصرية بلاغا في العشرين من شهر يوليو  
صرحت فيه « بإمكان عودة جميع المبعدين » ومنهم سعد  
باشا لانه كان الى ما قبل صدور قانون التضمنات ممنوعا  
من العودة الى بلاده

وفي الثالث عشر من سبتمبر ابهر سعد من مرسيليا  
فوصل الى الاسكندرية في السابع عشر منه ، ووصل الى  
القاهرة في غده ، وتكررت مظاهر الحفاوة الكبرى التي  
قوبل بها في العودة الاولى ، وزاد عليها في هذه المرة  
اشتراك الاجانب في الاستقبال بما كانوا ينشرون عليه من  
الازهار والرياحين بأيدي السيدات والاطفال ، حتى  
امتلات بها السيارة

وقد انحلت مشكلة الاستقبالات الرسمية هذه المرة  
لان القصر الملكي لم يعد مقاطعا الوفد كما كان في المرة  
الاولى ، ودار المندوب البريطاني لم تعد دار الحماية بعد  
الغائها ، فزار سعد القصر وزار دار المندوب

ونشطت مساعي التوفيق بين القصر وسعد على يدى  
توفيق نسيم ومحمد سعيد واحمد مظلوم ، فتمت المقابلة  
الاولى بين الملك فؤاد وسعد في تاسع نوفمبر بعد ظهور  
نتيجة الانتخابات الثلاثينية ، وتحقق النجاح للوفدين

فيها ، وكان المظنون يومئذ أن سعدا لا يشكل الوزارة وأنه قد يعهد بها الى توفيق نسيم أو احمد مظلوم على الأرجح أو الى محمد سعيد على احتمال بعيد ، وكان هو لا يبوح بنياته لمن يسألونه في هذا الموضوع ، والى ذلك أشارت صحيفة التيمس في بعض مقالاتها فزعمت أن سعدا لا يقدم على تأليف الوزارة لأنها « مقبرة الشهرة » . . ولا يعد أن يكون هذا الاحتمال ملحوظا في مساعي التوفيق

وقد جرت الانتخابات الثلاثونية في السابع والعشرين من سبتمبر لان الانتخاب كان على درجتين لا على درجة واحدة ، وجرت الانتخابات لمجلس النواب في الثاني عشر من يناير ١٩٢٤ فأسفرت عن نجاح مائة وثمانين نائبا وقديا من مائتين وأربعة عشر عدة الاعضاء في مجلس النواب ، ومن حسنات الوزارة ابراهيمية ان رئيسها كان قاضيا نزيها في مباشرة الانتخاب كما كان قاضيا نزيها في المحاكم ، فأدار المعركة الانتخابية بالحيطة الواجبة ، وشهد الكثيرون من رجال الاحزاب المختلفة ان الانتخابات في عهده كانت أنزه الانتخابات في جميع العهود ، حتى لقد اخفق هو نفسه في دائرته ولم يظفر بالنيابة التي كان يستغيها

بقيت انتخابات الشيوخ وتعيين الخمسين من الاعضاء الذين تعينهم الوزارة القالمة فلم يبق مناص من تأليف الوزارة الدستورية لمباشرة هذا التعيين ، وعلى هذا أمرى سعد لكاتب روتر من رابه حين سألته فقال : « اذا البعت القواعد الدستورية وجب على يحيى ابراهيم باشا أن يستقيل امام حقيقتين كبيرتين : الاولى ان البلاد أوضحت

رأيها بشكل لا يمكن الشك فيه ، والثانية أن رئيس الوزراء قد هزم في الانتخابات »

وبدا من هذا جليا أن سعدا زعيم الكثرة البرلمانية لا يؤيد بقاء الوزارة إلى أن تتولى اختيار الشيوخ المعينين ، فاستقال يحيى إبراهيم باشا في السابع عشر من يناير ، وتأجل النظر في قبول استقالته إلى أن يعود الملك من السويس ، فلم تقبل إلا بعد عشرة أيام

وقبل اعلان قبولها بيومين أدب النواب لسعد مأدبة كبرى في فندق شبرد خطب فيها مظلوم باشا وسعيد باشا راجيا أن يقبل سعد رئاسة الوزارة إذا عرضت عليه ، فنهض سعد وتلا خطابا مكتوبا لم يشر فيه إلى شيء في قبول الوزارة ولسكنه لم يشر فيه كذلك إلى رفضها ، وعرض على السامعين ما يصح أن يسمى برنامجا وزاريا يسير عليه

وفي اليوم التالي لقبول استقالة الوزارة الإبراهيمية دعى سعد إلى القصر الملكي فمكث في حضرة الملك نحو نصف ساعة ثم خرج وتلا على الجمهور المحشدة في بيت الأمة نص الأمر الملكي الصادر بتأليف الوزارة وأسناد رتبة الرئاسة إليه .

وفي ذلك اليوم كتب سعد بيانه الوزاري وهذا نصه :  
مولاي صاحب الجلالة

ان الرعاية السامية التي قابلت بها جلالتم ثقة الأمة ونوابها بشخصي الضعيف توجب على والبلاد داخلية في نظام نيابي يقضى باحترام ارادتها ، وارتيكان حكومتها على ثقة وكلائها أن لا اتنحى عن مسئولية الحكم التي طالما تهيبتها في ظروف أخرى ، وأن أشكل الوزارة التي

شاعت جلالتم تكلينى بتشكيلها ، من غير ان يعتبر قبولى  
لتحمل أعبائها اعترافا بأية حالة أو حق استنكره الوفد  
المصرى الذى لا أزال متشرفا برئاسته

« ان الانتخابات لأعضاء مجلس النواب أظهرت بكل  
جلاء أجماع الأمة وتمسكها بمبادئ الوفد التى ترمى الى  
ضرورة تمتع البلاد بحقها الطبيعى فى الاستقلال التام لمصر  
والسودان مع احترام المصالح الأجنبية التى لا تتعارض  
مع هذا الاستقلال . كما أظهرت شدة ميلها للعفو عن  
المحكوم عليهم سياسيا ، ونفورها من كثير من التعهدات  
والقوانين التى صدرت بعد إيقاف الجمعية التشريعية  
وانقصت من حقوق البلاد ، وحدث من حرية أفرادها ،  
وشكواها من سوء التصرفات المالية والإدارية ومن عدم  
الاهتمام بتعميم التعليم وحفظ الأمن وتحسين الأحوال  
الصحية والاقتصادية وغير ذلك من وسائل التقدم  
والعمران ، فكان حقا على الوزارة التى هى وليدة تلك  
الانتخابات وعهدا مسئولوا منها ، أن توجه عنايتها الى  
هذه المسائل ، الأهم قائلهم منها ، وتحضر أكبر همها  
فى البحث عن أحكم الطرق وأقربها الى تحقيق رغبات  
الأمة فيها وإزالة أسباب الشكوى منها ، وتلافى ما هناك  
من الأضرار مع تحديد المسئوليات عنها وتعيين المسئولين  
فيها ، وكل ذلك لا يتم على الوجه المرغوب الا بمساعدة  
البرلمان . ولهذا يكون من أول واجبات هذه الوزارة  
الاهتمام بأعداد ما يلزم لانعقاده فى القريب العاجل وتحضير  
ما يحتاج الامر اليه من المواد والمعلومات لتمكينه من القيام  
بمهمة خطيرة الشأن

« ولقد لبثت الأمة زمنا طويلا وهى تنظر الى الحكومة

نظر الطير للصائد لا الجيش للقائد ، وترى فيها خصما قديرا يدبر الكيد لها لا وكيلا امينا يسعى لخيرها ، وتولد من هذا الشعور سوء تفاهم اثر تأثيرا سيئا في ادارة البلاد وعاق كثيرا من تقدمها . فكان على الوزارة الجديدة ان تعمل على استبدال سوء هذا الظن بحسن الثقة في الحكومة ، وعلى اقناع الكافة بانها ليست الا قسما من الامة تخصص لقيادتها والدفاع عنها وتدير شئونها بحسب ما يقتضيه صالحها العام . ولذلك يلزمها ان تعمل ما في وسعها لتقليل اسباب النزاع بين الافراد وبين العائلات واحلال الوئام محل الخصام بين جميع السكان على اختلاف اجناسهم واديانهم ، كما يلزم ان تبت الروح الدستورية في جميع المصالح وتعود الكل على احترام الدستور والخضوع لاحكامه ، وذلك انما يكون بالقدوة الحسنة وعدم السماح لاي كان بالاستخفاف بها والاخلال بما تقتضيه

« هذا هو بروجرام وزارتي وضعتة طبقا لما اراه وتريده الامة شامرا كل الشعور بان القيام بتنفيذه ليس من الهنات الهيئات خصوصا مع ضعف قوتي واعتلال صحتي ، ودخول البلاد تحت نظام حرمت منه زمنا طويلا . ولكني اعتمد في نجاحه على عناية الله وعطف جلالتكم وتأييد البرلمان ومعاونة الموظفين وجميع اهالي البلاد ونزلائها

« فارجو اذا صادف استحسان جلالتكم ان يصدر المرسوم السامي بتشكيل الوزارة على الوجه الاتي مع تقليدي وزارة الداخلية :

« محمد سعيد باشا لوزارة المعارف العمومية ، واحمد

مظلوم باشا لوزارة الاوقاف ، ومحمد فتح الله بركات  
باشا لوزارة الزراعة ، ومصطفى النحاس بك لوزارة  
المواصلات ، ومحمد نجيب الغرابلي افندي لوزارة  
الحقانية ، ومحمد توفيق نسيم باشا لوزارة المالية ،  
وحسن حسيب باشا لوزارة الحربية والبحرية ، ومرقص  
حنا بك لوزارة الاشغال العمومية ، وواصف بطرس  
غالي افندي لوزارة الخارجية

« واني على الدوام شاكر نعمتكم وخادم سدتكم »

ومن الملاحظات على هذا البيان ما لوحظ في القصر  
الملكي وهو أن رئيس الوزارة ذكر « الرعاية السامية التي  
قابل بها جلالة الملك ثقة الامة ونوابها » فجعل الاصل في  
ولاية الوزارة ثقة الناخبين

وانه قال : « شاكر نعمتكم وخادم سدتكم » ولم يقل  
كما جرت العادة « عبدكم الخاضع او خادمكم المطيع »  
ولوحظ في الدوائر القضائية تعيين الاستاذ الغرابلي  
لوزارة الحقانية وفيها قدماء المستشارين وكبار الموظفين  
من رجال القانون ، وقد كان لهذه الملاحظة صداها فنقل  
الاستاذ الى وزارة الاوقاف ، كما لوحظ في الصحف  
والدوائر السياسية تعيين سعيد باشا لوزارة المعارف ،  
وهو رئيس وزارة قديم وهي من الوزارات التي لا تعد  
في الصف الاول بين وزارات الحكومة ، وفهم من ذلك أن  
اشترك سعيد وصاحبيه مظلوم ونسيم في الوزارة انما  
كان في مقابلة الدور الذي داروا به لمعاونة الوفد على  
خصومه والتقريب بين الوفد والقصر بعد سقوط الوزارة  
الثروتية ، وليس اشتراكهم فيها عن تجانس اصيل في  
الميول والافكار

ومن قبل ذلك لاحظ بعض الناقدين ان دخول سعد في ميدان الانتخاب بعد اعترافا بتصريح ٢٨ فبراير الذي انكرو واحتج عليه ، وهى ملاحظة لا محل لها من الاعتبار ، لان تمثيل المصريين في الحكومة حق لا نزاع فيه ، فاذا اعترف به الانجليز فليس ذلك سببا داعيا لصاحب الحق انى النزول عنه واستقاطه بيديه ، وقد دخلت جميع الاحزاب المصرية ميدان الانتخاب حتى ما كان منها منكرا للمفاوضات والمعاهدات مع الحكومة الانجليزية ، فلا موجب اذن لانفراد الوفد بمقاطعة الانتخاب ، وهو لو قاطعه لما كان لذلك من نتيجة الا تمكن خصومه من ادعاء النيابة عن الامة ، وان يرموا باسمها ما ياباه الوفد وتآباه

ولاحظ بعض الناقدين ان سعدا قبل الوزارة وكان عليه ان لا يقبلها ، وان يعهد بها الى احد انصاره وحلفائه لئلا يضطر وهو في الوزارة ان يجيز ما لا يجيزه الزعيم الوطنى في حل القضية المصرية ، وفات هؤلاء ان مجرد التنحي عن رئاسة الوزارة لهذا الغرض معناه اعلان الاستعداد للرضى بما دون المطالب الوطنية ، واتخاذ المناورات المصطنعة لتسهيل النزول عن تلك المطالب ، ثم ماذا يكون اذا تطلب الامر موافقة النواب وسعد رئيس النواب ؟ فليس هنا من ضرر يتقى باجتناّب سعد رئاسة الوزارة عقب الانتخابات الاولى ، ولكن الضرر كل الضرر في ذلك الاجتناب . انما ينبغى للزعيم الوطنى ان يتنحى عن الانتخاب او يتنحى عن رئاسة الوزارة اذا حبطت وسيلة الدستور لتحقيق المصالح العامة والمطالب القومية وذلك تقدير لا يطالب سعد بافتراضه في ذلك الحين ،



ولو كان يعلم الغيب العلم الفاطح لادى لا مرء فيه  
لوجب عليه ان يقنع الجماهير بما هو مفتنع به ، وان  
يضع ايديهم على الحقيقة بتجربة لا تحتل الجدل

وخير مقياس نقيس به خطة من الخطط ان ننظر الى  
الخطة التى تناقضا ونذهب معها الى جميع نتائجها  
لكى نوازن بين النتائج فى الحالتين ، وليس فى نتائج رفض  
الانتخاب ورفض الوزارة فى ذلك الحين ما هو اجدى  
واحق بالاطمئنان من نتائج القبول على اسوا الفروض  
ومن ثم نحن من المعتقدين ان سعدا اصاب فى قبول  
الوزارة هذه المرة وانه كان يخطئ لو رفضها بعدد من  
تلك الاعذار ، وليس منها ما يستحق المبالاة

فى اثناء وضع الدستور كان الملك فؤاد ينوى ان يجعل  
نصف مجلس الشيوخ من المعينين وان يكل الى هذا  
المجلس حق النظر فى الثقة بالوزارة

وبعد الانتخاب كان يأمر باستدعاء النواب الناجحين  
الى القصر واحدا بعد واحد ، لينشئ بينه وبينهم الصلة  
التى ينال بها من السلطان النيابى ما لم ينله بنصوص  
الدستور

فلما استقر حكم الدستور على تعيين الخمسين من  
اعضاء الشيوخ وحرمان هذا المجلس حق الاقتراع على  
الثقة بالوزارة كان من رأى الملك بداهة ان يتولى هو حق  
اختيار الاعضاء ولا يكون للوزارة الا التنفيذ ، وهكذا نجم  
اول خلاف بين الملك فؤاد وسعد فى عهد الدستور ،  
وانحسم الخلاف فى حينه بتقرير المبدأ الذى يخول الوزارة  
حق الاختيار ، واجابة الرغبة الملكية فى ترشيح فئة من  
الاعضاء

ثم جاءت ازمة اخرى من ازمات المراسم والاشكال ،

ولكنها تمس الخلاف بين الوفد وخصومه في صميم  
المبادئ الاصلية ، ساقها التقويم السنوى في ركابه ولم  
يسقها احد باختياره

وذاك ان اليوم الخامس عشر من شهر مارس يقترب  
والحكومة القائمة وفدية والبرلمان وفدى وتصریح ٢٨  
فبراير نظام بفيض لجميع هؤلاء . فكيف يحتفلون بهذا  
اليوم ؟ لقد احتفلوا به في السنة الماضية لانه عيد  
الاستقلال ، والرأى الغالب بين المصريين ان الاستقلال لم  
يترتب ولن يترتب على ذلك التصريح ، فهل يحتفلون به  
هذه السنة على هذا المعنى او يهملونه مع ما يرتبط به  
من تلبيفات مصر الى الدول وعلان لقب صاحب الجلالة ؟  
مشكلة بحق من مشاكل الايام . وقد حلها سعد باختيار  
ذلك اليوم لافتتاح البرلمان . فاذا تعطلت فيه دواوين  
الحكومة فلمن شاء ان يفهم انها تعطل احتفالا بعيد  
الدستور ، وافتتاح الهيئة النيابية الاولى في البلاد !

وهكذا كان ، وخرج سعد في ذلك اليوم الى جانب  
الملك يفتتحان البرلمان الاول ، وتلاحمت الجماهير والجند  
بين قصر عابدين ودار النيابة . وسمع لأول مرة هتاف  
الجماهير بحياة الملك وسعد في صوت واحد ، وكان شعار  
ذلك الموكب « يعيش الملك ويحيا سعد » وهى كلمة لم  
تسمع قبل ذلك في انحاء وادى النيل ، اذ كان الحجاب  
كثيفا بين القصر والرعية ، ولم يزل كذلك الى ان هاد  
سعد من منفاه ، فعود الجماهير كلما هتفوا بحياته ان  
يجيبهم قائلا بل نادوا : « لتحيى مصر ، وليحيى الملك »  
فكانوا يجيبون عليه موفقين بين الامرين : « يعيش الملك  
ويحيا سعد » . . . وكذلك كان هتافهم يوم اجتمع الملك  
وسعد في موكب واحد ، ومن عجائب التقادير ان هذه  
البدعة الناشئة لم تقع من المسمع الملكية موقع الاستحسان .

## فى رئاسة الوزارة

كان سعد باشا يقول اذا ذكرت وزارة الشعب الاولى  
وازماتها ومعضلاتها : « ان عيبنا الاكبر فى تلك الوزارة  
اننا اخذلناها جدا وصدقنا اننا مستقلون !! »

وهذا عيب من وجهة النظر الانجليزية لا شك فيه ،  
لان الذى كان مطلوبا من سعد - على ما يظهر - هو ان  
يصدق انه رئيس حكومة مستقلة ولكن بمقدار ما يؤدى  
ثمن الاستقلال ويحمل ما فيه من المغارم والتكاليف ، ثم  
ينسى الاستقلال كلما كان للسياسة البريطانية مطلب  
يتبفيه ، وهو وشأنه بعد ذلك فى تمثيل هذا الدور ذى  
الوجهين

لكنه لم يخلق لتمثيل دور ذى وجهين فى رواية طويلة  
كرواية الاستقلال ، فاكفى بتمثيل الدور من جانب واحد  
وهو جانب الاستقلال الصحيح ، ومضى فى وزارته كما  
يمضى كل رئيس حكومة فى أمة مستقلة ، وترك للسياسة  
البريطانية ان تقنع بهذا الدور الصريح او تعلن اغراضها  
الخفية من وراء الظواهر والراسم ، فتقوم هى بتمثيل

الدور ذى الوجهين

بدا وزارته بالافراج عن جميع السجناء السياسيين  
والقى نفقات جيش الاحتلال الانجليزى التى كانت تدرج  
فى الميزانية المصرية ، كان بقاء الاحتلال مطلب من مطالب  
البلاد !

ورجع بالموظفين الانجليز الى حدودهم القانونية التي  
ترسمها لهم صفتهم الرسمية . وهي صفة المستشارين  
والخبراء الفنيين ، الذين هم موظفون يخدمون الحكومة  
المصرية لا الحكومة الانجليزية ، يسألون فيجبون بما  
يعلمون ، ويتركون الراى الاخير للوزير المسئول

واصبح هؤلاء الموظفون خاضعين للقوانين بعد ان كانت  
ارادتهم وحدها هي القانون . فلما ظهر الخلل في اعمال  
بعضهم بوزارة المالية ووزارة المواصلات امر بتحقيق التهم  
المنسوبة اليهم وقدم واحدا منهم الى مجلس التاديب ،  
واصر على تقديمه للمحاكمة على الرغم من احتجاج  
دار المندوب

وكان على الحكومة المصرية ان تتلقى الاوامر من كل  
انجليزى له مصلحة او هوى في السيطرة عليها ولو لم  
يكن من الموظفين ، فكان مستر كارتر يعمل - مثلا - في  
تنظيف مقبرة « توت عنخ آمون » ويستبد بفتحها  
واغلاقها حين يشاء ولن يشاء ولا يبالي بما تقرره مصلحة  
الاثار من مواعيد الفتح والاغلاق . وكل حقه في المقبرة انه  
رجل مرخص له في التنقيب عن الاثار بالشروط التي  
تسمع بها الحكومة لجميع المنقبين . فلما نبهته الحكومة  
الى خطئه لم يكثر لها وارسل الى سعد باشا برقية  
ينذره فيها « باقفال المدفن ومقاضاة الحكومة المصرية »  
... وهو ينتظر في هذه الحالة ما ينتظر من كل حكومة  
مصرية ينتهى اليها تهديد واحد من السادة المحتلين  
كيفما كان ، لان الموجع في الوزارات لمستشار او مفتش  
انجليزى ، وهو لا يقبل من المصريين ان يسمعوا هذا  
التهديد ولا يسرعوا الى الخوف والاذعان ، فلما وصل

الانذار الى سعد كتب اليه يقول : « لكم الحرية في ان تقاضوا الحكومة ، ولكن الحكومة تريد ان تكون مواعيد الزيارات مصونة ومحترمة ، واما ما يتعلق باغلاق المدافن كما تقولون ، فانه يشق على ان اضطر الى تذكركم بان المدفن ليس ملكا لكم ، وان العلم الذي تدعونه بحق لا يمكن ان يسلم باقدامكم مع زملائكم - من اجل امر خاص بزيارة افراد تريدون تمييزهم ، على ترك التنقيبات العلمية ، التي لا تهتم بها مصر وحدها اعظم اهتمام ، بل يهتم بها العالم كله ايضا »

انه جواب لا يعدو حدود الانصاف ولا حقوق الحكومة ، ولكنه قبول بالاستياء بين الجالية الانجليزية ، لانه يخالف ما تعودوه ، لا لانه يخالف الانصاف

ولما نعى الى سعد ان السودان سيمثل رسميا في معرض « ويمبلي » مع المستعمرات البريطانية كتب الى حاكم السودان يسأله : « على اي قاعدة دعى السودان للاشتراك في هذا المعرض الخاص بالمستعمرات ؟ وكيف قبلتم ان تشاركوا فيه من غير اذن الحكومة المصرية ؟ » فجاءه الرد من دار المندوب البريطانى بان حاكم السودان ابلغه نيا تلك البرقيسة وانه كتب الى حكومته يستفسر عن المسألة ، وسيكتب الى الحكومة المصرية بفحوى جوابها

فكتب سعد مرة اخرى الى حاكم السودان يسأله ما سبب تأخير رده ؟ ويقول له « ان المسائل التي كلغتموها من شأنكم دون سواكم لتعلقها بأعمال هي من خصائصكم . واني ما زلت في انتظار الرد منكم ، وأرجو ان لا يتأخر الرد زيادة عما مضى »

وأبرق الى وزير مصر المفوض بالعاصمة الانجليزية ليبلغ حكومتها احتجاج مصر على دعوة السودان الى معرض خاص بالمستعمرات البريطانية بدون علم الحكومة المصرية ، وعلى قبول حاكم السودان الدعوة بغير اذن من تلك الحكومة ، وفي كلا الأمرين اعتداء على حقوق مصر وعمل غير ودي موجه للحكومة المصرية »

وقد جاءه الرد من الحاكم العام بالاعتذار من التأخير لانه ابلغ المعلومات المطلوبة الى المندوب السامي الذي هو الطريق المعتاد للمخاطبة بين الحكومة المصرية وحكومة السودان عملا بالاجراءات المتبعة »

وجاءه الرد بهذا المعنى من اللورد اللبى مشفقوا ببيان من دعوة السودان الى المعرض يقول فيه : « ان الحكومة البريطانية لم يكن ليخطر لها ان تطلب اخذ رأيها اذا وجهت الحكومة المصرية دعوة لحكومة السودان لتشارك في معرض تجارى شبيه بهذا يعقد في مصر . وقد سبق ان قبلت حكومة السودان مباشرة ودون رجوع الى دار المندوب السامي او الحكومة البريطانية ماعرضته الحكومة المصرية من تخصيص حجرة لمعرضات السودان في المكتب المصرى للتجارة والصناعة بالقاهرة وذلك فى يونية سنة ١٩٢٠ . ومن جهة اخرى فان معرض ويعبلى ليس وقفا على الامبراطورية البريطانية بل ان فيه اشياء اخرى متنوعة ذات فائدة عامة ، مثل صورة لمسجد فارسى ونماذج لشلالات نياجرا ومعرض من التبت ، والسودان موصوف فى الخرائط والقهارس المعروضة فى القسم الخاص بأفريقيا الشرقية باسم السودان الانجليزى المصرى ، ولذلك لا محل لتساؤل الزائرين للمعرض عن اشتراك السودان فيه »

وقد اجاب سعد بخطاب الى اللورد اللنبى يقول فيه :  
« يتضح جليا من نص المادة الثالثة من الاتفاق المذكور -  
اتفاق سنة ١٨٩٩ - أن حاكم السودان العام موظف يعينه  
ملك مصر ويستمد سلطته من هذا التعيين ذاته ، وتنص  
المادة الرابعة صراحة على أن كل اعلان للقوانين والأوامر  
واللوائح يجب أن يبلغ في الحال الى المعتمد البريطانى في  
القاهرة والى رئيس مجلس نظار سمو الخديو المعظم ،  
وبناء عليه يكون الطريق الطبيعى الوحيد للتخاطب بين  
الحكومة المصرية وحاكم السودان العام انما هو الطريق  
المباشر وهذا ما قصده واضعو اتفاق سنة ١٨٩٩ . وفعلًا  
كانت الحكومة المصرية وحاكم السودان العام يتخاطبان  
مباشرة في غضون المدة التى تلت توقيع الاتفاق .. »

ثم قال : « اما من جهة تمثيل السودان بمعرض  
ويمبلى فقد بينت انه بالنظر الى الظروف التى حدث فيها  
لا يمكن أن يبرره الحكم الثنائى فى ادارة السودان  
الداخلية ، كما اوضحت انه ما كان يوجد لدى الحكومة  
المصرية اى اعتراض على أن يمثل السودان فى معرض  
صناعى او تجارى بحث ، وليس هذا حال معرض ويمبلى ،  
ولذلك احتجت على تمثيل السودان فى معرض  
المستعمرات البريطانية . ولا شك انه كان يسرنى الا يكون  
تمثيل السودان فى هذا المعرض الا فى نفس الموضع الذى  
وضع فيه تمثيل العجم والولايات المتحدة وتبنت فى  
المعرض المذكور . ولست فى حاجة لأن ازيد على ما تقدم  
انى آسف لأن الحادث وقع ونحن على أبواب المفاوضات .  
نعم ان مسألة السودان كلها سيدور البحث عليها بينى وبين  
المستر مكدونالد ولكن من واجبى أن احتج على كل عمل  
اعتبره ماسا بحقوق مصر »

ولما حان موعد المناوشات بين سعد ومكدونالد كان الاستقلال هو الحق الأول الذى بنى عليه المفاوضة وجعله مبتدأ الحديث فيها ، ليكون ملحوظا بعد ذلك فى كل دعوى أو مطلب عن المصالح البريطانية ، وفى ذلك يقول مستر مكدونالد من الكتاب الأبيض الذى صدر فى سابع أكتوبر :

« أثناء محادثتى مع رئيس الوزارة المصرية أوضح لى زغلول باشا ما هى التعديلات التى لا يرى بدا من ادخالها فى الحالة الحاضرة فى مصر . فاذا كنت قد فهمته حق الفهم فهذه التعديلات هى كما يأتى :

اولا - سحب جميع القوات البريطانية من الاراضى المصرية

ثانيا - سحب المستشار المالى والمستشار القضائى  
ثانيا - زوان كل سيطرة بريطانية على الحكومة المصرية ، ولا سيما فى العلاقات الخارجية التى ادعى زغلول باشا انها تعرقل بالمذكرة التى ارسلتها الحكومة البريطانية الى الدول الاجنبية فى ١٥ مارس سنة ١٩٢٢ . قائلة ان الحكومة البريطانية تعد كل سعى من دولة اخرى للتدخل فى شئون مصر عملا غير ودى

رابعا - عدول الحكومة البريطانية عن دعواها حماية الاجانب والاقليات فى مصر

خامسا - عدول الحكومة البريطانية عن دعواها الاشتراك بآية طريقة كانت فى حماية قناة السويس

اما فى شأن السودان فأتى الفت النظر الى بعض البيانات التى فاه بها زغلول باشا باعتباره رئيس مجلس الوزراء امام البرلمان المصرى فى الصيف فى ١٧ مايو . ويؤخذ مما علمته فى هذا الصدد ان زغلول باشا قال :



« ان وجود قيادة الجيش المصرى العامة فى يد ضابط اجنبى وابقاء ضباط بريطانيين فى هذا الجيش ، لا يتفق مع كرامة مصر المستقلة » فابدا مثل هذا الشعور فى بيانات رسمية من رئيس الحكومة المصرية المسئول لم يقتصر على وضع السردار السرلى ستاك باشا فى مركز صعب بل وضع جميع الضباط البريطانيين الملحقين بالجيش المصرى ايضا فى هذا المركز

ولم يفتنى ايضا انه قد تقل لى ان زغلول باشا ادعى لمصر فى شهر يونيو الماضى حقوق ملكية السودان العامة ، ووصف الحكومة البريطانية بأنها غاصبة

« فلما حادثت زغلول باشا فى ذلك قال لى ان الاغوال السابقة التى قالها لم يكن مرددا فيها صدى رأى البرلمان المصرى فقط ، بل رأى الامة المصرية ايضا ... »

وبعد العودة من المفاوضات اوشكت مدة المستشار القضائى ان تنتهى فرفض سعد ابقاء هذه الوظيفة وابتى جديد العقد لمن كان يشغلها ، وكان ذلك فى الثانى عشر من شهر نوفمبر لذلك العام ، لانه لم يذهب الى المفاوضات ليكون كل ما كسبه منها ان يعود متطوعا لتنفيذ السياسة الانجليزية ، قابعا من قضيته بطلبات لا تجاب

لا جرم صدق سعد اننا مستقلون وعمل بما صدق !! لكننا نسأل هل كان فى وسعه ان لا يصدق ؟ وهل كان ينفعه عند الانجليز - فضلا عن المصريين - ان يمثل الدور على وجهين

ان الكثيرين ليفهمون انه لم يفعل بمسلكه هذا فى الوزارة الا ما ينبغى لزعيم ينادى بقضية وطنية ، ولكنهم لو نظروا الى الموقف من جميع جوانبه لفهموا كذلك انه فعل ما ينبغى للسياسى اللبق الذى يلعب الواقع ويحذر

المواقف ، ولا يفرض في شيء ذل أو كثر من أجل «الاشياء»  
ولا حاجة الى القول بأن مسعدا لم يكن يطمع من  
المفاوضات في الوصول الى كل ما جاء في الكتاب الأبيض  
من المطالب ، وهو نزول الانجليز دفعة واحدة عن كل دعوى  
يدعونها وتهاونهم في كل مصلحة يرومونها ، ولكنه كان  
مستولا ان يقر الامور في نصابها ويضع القضية المصرية في  
موضعها . وليس في استطاعته ان يأمل النجساح من  
مفاوضة يكون الاساس فيها أن مصر هي المطالبة وانجلترا  
هي صاحبة الحق في المنع والاعطاء ، وانمسا الاساس  
الصالح للمفاوضة أن مصر هي صاحبة الحق في بلادها .  
وانها اذا قبلت أن تراعى بعض المصالح البريطانية فذلك  
من حسن نيتها ورغبتها في السلام والصداقة . وقد سال  
مستر مكدونالد مسعدا في بداية المفاوضة : ماذا تطلبون ؟  
فكان الجواب الطبيعي اننا لا نطلب من انجلترا مسخا  
ولا مبرة . وانما شأن البلاد المستقلة ان تكون على الصفة  
التي تقدمت في الكتاب الأبيض : لا املاء ولا سيطرة على  
الحكومة في سياستها الداخلية والخارجية ، وكل ما نقص  
من ذلك فهو عطاء من مصر ، ودليل على الهوادة والرغبة  
في الوفاق

هذا من جهة . . ومن جهة اخرى يعلم مسعد ان  
الانجليز لم يخلوا بينه وبين الوزارة ليبحثوا له في الحكم  
ويثبتوا مركزه من الزعامة ، ولكنهم اخلوا بينه وبين  
الوزارة عسى أن تكبحه اعباء الحكم ومطامعه وتكف من  
غيرته وشنآنه ، فيسمعوا من مسعد الحاكم غير ماسموا  
من مسعد الزعيم ، ولا يلبث المصريون أن يروا زعيمهم  
على حال غير الذي عهدوه وضعف غير الذي توقعوه .

فيقال لهم ان الزعامة الوطنية ليست الا جمعية في  
الخلاء يلتفت بها غير المسئولين طمعا في المناسبات ومنافسة  
على المآرب ، ثم يصبح الزعماء وغير الزعماء سواء فيما  
يقبلون ويرفضون ، وفيما يعملون ويقولون ، ويذهب  
عناء الامم وجهادها مع الريح !

وعلى كون هذه النية واضحة من سوابق الانجليز مع  
سعد وازدادت وضوحا في ايام الحكم وبعد تلك الايام -  
لم يقتصر الامر فيها على الظن والاستقراء بل فاه بها  
اللورد اللبى فعلا في السودان بعد قيام الوزارة السعدية ،  
حيث راح يقول لمن يلقاه من رؤساء الانجليز الناقمين على  
تلك الوزارة : « لقد وضعت زغلولاً في قفص ! وسنرى  
كيف يخرج منه او يبقى فيه »

ولعله كان يقول ذلك ليحفظ مهابة ويدخل في روع  
مركسيه انه لم يهزم ولم يكن رجوع زغلول الى مصر ثم  
الى الوزارة على كره منه وبغير تدبير مقصود على حسب  
رايه ، ولكنه لم يقل في الحقيقة غير ماينويه ، وينويه معه  
رجالي دوننج ستريت

ولا شك ان مستر مكدونالد كان يود - بل كان يتمنى -  
ان يشجع في حل القضية المصرية وابرام الاتفاق بصددتها  
مع سعد زغلول ، الا انه كان يود ذلك لنجاحه هو في  
توطيد وزارته المتداعية وارضاء المحافظين والاحرار عن  
بقائه ، والحل الذي يرضى المحافظين عن وزارة عمال  
متداعية يريدون اسقاطها ان يكون نجاحا لسعد ولا نجاحا  
للقضية المصرية

ولقد دلت الطوائع من احاديث مكدونالد وتصريحاته

على الحواقب التي يرجى أو يخشى أن تؤدي إليها ، فإن  
مكدونالد كان يعلم أن سعدا لا يقر تصريح ٢٨ فبراير وأن  
هذا التصريح لم يتيسر اعلانه في مصر الا بعد أن يمتد  
بنشبه الى سيشل ، وانه اذا جرت مفاوضات مع سعد  
فليس بالمعقول أن يقبل دخولها على أساس هذا التصريح  
ومع هذا كان مكدونالد لا يفتأ يعلن مرة بعد مرة أن  
التصريح هو أساس ما يدعو اليه من مفاوضات ، وأن  
السياسة البريطانية لا تتحول في هذا الموضوع ، ولو أنه  
قال ان المفاوضات حرة من كل قيد لما اعتبر ذلك نزولا  
من الحكومة البريطانية عن تصريحها ، ولكنه كان ييسر  
للزعيم المصري دخول المفاوضات على ذلك الأساس .  
فكانما كان المقصود هو اضطرار سعد عاجلا الى الاعتراف  
بما لم يكن يعترف به قبل الوزارة ، وهو يقدم على  
مفاوضات لا يضمن فيها النجاح ، وقد يكون كل ما يصيبه  
منها أن ينقض موقفه بيديه وأن يقيم الحجة عليمه  
لخصومه ، وأن يسجل على نفسه التقلب من أجل  
المناصب الحكومية من التقيض الى التقيض

وما جاءت هذه المفاوضات الا بعد مطاولة في المواعيد  
وتقاذف بالخطب والتصريحات وحوادث مدبرة في مصر  
والسودان ، وعزى في أثناء ذلك الى مستر مكدونالد  
حديث جاء فيه أنه « حدثت في الوقت نفسه حوادث  
يؤسف لها في السودان ، تقع المسؤولية في حدوثها على  
الحكومة المصرية بلا جدال . واني معتقد تمام الاعتقاد  
أن القلاقل الحديثة دبرها بعض اعضاء الحكومة المصرية ،  
وأن دولة زغلول باشا غرض الطرف عن أعمال المتطرفين »  
ثم انتهى الحديث بوعد جاء فيه أنه « لا يمكن بحال ما

أن يكون هناك سجل للكلام في جلاء الجنود البريطانية عن مصر أو أبعاد القوات البريطانية عن منطقة القناة وفي استطاعتي أن أقول أننا أعددنا العدة التسامة لجميع الطوارئ » فأغضى سعد عن هذا الوعيد ، واكتفى بأن صرح في حديث مع مراسل الدبلي اكسبرس بأنه أخذ تذكرة العودة إلى مصر في يوم ١٧ سبتمبر - وكان يومئذ في باريس - ثم قال : أنه ظل ينتظر أن تعين الحكومة البريطانية الزمان والمكان للاجتماع ولكنه لا يرغب أن ينتظر أكثر من ذلك الآن وبعد أن صرح مستر مكدونالد بأن مواعيده المقبلة لا تسمح له بترتيب موعد قريب للمقابلة »

فكان لهذا التصريح أثره ، وكذب مستر مكدونالد الحديث المعزى إليه قائلا : « أنه دهش أشد الدهش لسماع ما عزي إليه ... ووصفه أقوال المراسل بأنها مناورة خبيثة مما يسمونه صحافة ! »

وكتب مستر مكدونالد إلى سعد قائلا : « أنه يرغب رغبة شديدة في الاشتراك في إعادة حسن التفاهم في العلاقات بين البلدين ، وأنه يكون مسرورا لمقابلته بلندن في أواخر هذا الشهر

وعلى ذلك سافر سعد إلى لندن فكان من المصادفات التي لها دلالتها أن وفد السودان الذي استقدمته الحكومة الانجليزية لتمثيل السودان في معرض ويمبلي كان بين المستقبليين على المحطة عند وصول سعد إلى العاصمة الانجليزية وكان أشد الهاتفين هتافا لاستقلال وادي النيل ، وشارك السودانيون رهط من أبناء الهند وفارس ، فجعلوا

يهتفون بلغاتهم وباللغة الانجليزية لزعيم الشرق الكبير ،  
وكذبوا بذلك ما يقال من ان هذه المظاهرات لا تحصل حيث  
حصلت الا بتدبير وتحضير

اندوت النواهر بالفشل من اول لقاء ، وكان مسستر  
مكدونالد لم يكفه ما هنالك من التذر والعلامات فعمد الى  
« مناورة » صبيانية لا خير فيها غير التذكير والاسساء  
والاغراء بالتشاؤم والعناد . فبعد ان استقبل سعدا في  
حجرة بيته معتذرا بالمرض والاعياء ، جاءته رسالة هلى  
حين غرة فونب مهرولا الى الديوان ونسى مرضه واعياه ،  
وخرج يعتذر في غير اكرات وكأنه يقول : « هناك مسائل  
لحجرة البيت ومسائل للديوان !! » ولعله استكثر من  
رئيس وزارة مصرية ان يأنف من مطاولة المواعيد ويستوثق  
من اساس المفاوضة قبل البدء فيها كما فعل سعد ..  
فأراد ان يريه بهذه المناورة الصبيانية مبلغ ما تستحقه  
قضية مصر عند رئيس وزارة بريطانيا العظمى من الاحتفاء  
والاهتمام

وانقطعت المفاوضات في اوائل اكتوبر ولم تكذ تستغرق  
الاسبوع . وقال سعد لمراسلى الصحف الانجليزية :  
« ... لاحظت مع ذلك ان وزارة مكدونالد ترتطم الان  
بصعاب عديدة جعلتها مهددة بالسقوط . وقال لى مسستر  
مكدونالد بالرغم من كثرة شواغله انه على استعداد  
للمناقشة واباى ، ولكنى اختار المناقشة مع رجل اكثر  
حرية وقل مشغلة منه ، وهو محاط بالشوافل من كل  
جانب

ولا يظن ظان اننى اتيت الى لوندرا لأوقع على اتفاق  
يمس حقوق مصر ! فمن ظن هذا وقع فى الخطأ . اننى

اتيت لاكسب لا اخسر . فاذا كنت لم اكسب شيئا فاني  
لم اخسر شيئا »

وقال في حديث مع الماتان بعد عودته من باريس : « ان  
المحادثان فشلت نظرا للتمسك بحفظ قوات بريطانية على  
قناة السويس ... وانما اذا كانت حماية القطر المصري  
للقناة تلوح غير كافية فقد يقبل المصريون أن يضموا القناة  
تحت حماية عصبة الامم . وان مصر لا يسعها ان تتخلى  
عن السودان »

وقال في حديث مع البتي باريزيان : « اني قبل الدخول  
في المحادثة اشتترطت أن الشروع في المباحثات لا يمكن على  
اى وجه من الوجوه أن يمس حقوق مصر أو يضر بها . ثم  
ان هناك أمرا تم التسليم به ، وهو انه اذا افضت المحادثات  
الى مفاوضات ، فان هذه المفاوضات تجري على حشد  
المساواة التامة ، أو تكون مفاوضة الند للند »

فيرى من جميع ماتقدم ان سعدا الزعيم لم يسلك في  
الوزارة الا كما ينبغي أن يسلك الوزير المحنك الخبير  
بعواقب الامور . انهم كانوا يسوقونه الى شرك لا مفر له  
من الوقوع فيه أو النجاة منه ، وقد اختار هو النجاة  
واختار لها آمن طريق ، وليس في مقدور ناقد أن يدلّه  
على طريق آمن ولا أجدى عليه وعلى القضية الوطنية  
مما توخاه

نعم كان في الوضع تأجيل المفاوضة الى موعد آخر .  
ولكن ماذا عسى أن يفيد هذا التأجيل ؟ ان مستر مكدونالد  
اذا سقط فليس الذي يليه بأسهل قيادا منه ولا اقرب  
الى اجابة المصريين ، فالدخول في المحادثات كان ضربة  
لازب . وكان ضربة لازب ان تفشل ، وكان ضربة لازب

مع هذا التفدير أن يسلك سعد في مفاوضاته وفي علاقاته  
بالسياسة البريطانية مسلك الزعيم ، وهو بعينه مسلك  
الوزير القدير والسياسي الخبير

على أن المتاعب قد صادمت الوزارة السعدية من اللحظة  
الأولى ولا سيما في مسألة السودان . فلما أراد أن ينص  
في خطاب العرش على الاستقلال التام لمصر والسودان ،  
حال بينه وبين ذلك عبرة الإنذار الذي وجهته بريطانيا  
العظمى إلى جلالة الملك مباشرة ... في عهد الوزارة  
النسبانية - لاشتمال الدستور على اسم « ملك مصر  
والسودان » . ولم يشأ صاحب العرش أن يستهدف  
لازمة أخرى من ذلك القبيل . فاستغنى سعد عن عبارة  
تحقيق الاستقلال التام لمصر والسودان بعبارة « تحقيق  
الأمان القومي بالنسبة لمصر والسودان »

وهي العبارة التي أوشكت أن تدفع بسعد إلى  
الاستقالة ، حين تعرض النواب لها بالتعديل والتفسير ،  
وقد اتبعها في بعض أحاديثه بتفسير يقول فيه أن الأمان  
القومي هو الاستقلال التام

وما زالت مسألة السودان مثار السؤال والجدل  
والأحراج والتعنّت من خصوم سعد الإنجليز والمصريين  
في وقت واحد ، كلا الفريقين يريد أن ينقلب المنصب  
الوزاري على سعد شركا مرديا ، وكلاهما يريد أن يرى  
كيف يعجز ويفشل ، ولا يريد أن يرى كيف يقتدر وينجو  
بكرامة الزعامة وكرامة القضية

فالمعارضون في مجلس النواب يطالبونه بعرض ميزانية  
السودان كما كانت تعرض على مجلس الشورى ، وهي  
أخرى أن تعرض على أول برلمان



والموظفون الانجليز في السودان يجمعون الاذئاب  
والاتباع ليعطوا ولاءهم للحكومة البريطانية دون غيرها ،  
واستمساكهم بالتبعية والاخلاص لتلك الحكومة العادلة  
المحبوبة تعريضا بحكومة المصريين  
واذا قوبلت هذه المظاهرة بمظاهرة من السودانيين  
المتعلقين بوحدة وادى النيل حل بهم البطش الشديد  
وحاق بهم العذاب الاليم

فاذا شكوا الى الحكومة السعدية ، وليس لهم من  
يشكون اليه غيرها ، فخصوم سعد الانجليز يمعنون في  
أحراجهم بزيادة البطش والتعذيب ، وخصومه المصريون  
يمعنون في أحراجهم بطلب الإفراج عن المعاقبين وتعجيل  
الحساب والعقاب للموظفين المسئولين ، وكان من هذا  
وذاك أنه استقال ولم يكده يمضى على الوزارة ثلاثة أشهر  
استقال بعد تصريح اللورد بارمور باسم الحكومة  
البريطانية - حكومة العمال - « بأن الحكومة البريطانية  
لن تترك السودان بأى معنى كان »

فاجاب سعد على هذا التصريح بتصريح مثله في مجلسي  
النواب والشيوخ جاء فيه :

« اننى بالنيابة عن الشعب المصرى جميعه ، وفى  
حضرتمكم الموقرة ، اصرح بأن الامة المصرية لن تتنازل عن  
السودان ما حييت وما عاشت ... ان حقوق الامم لا  
تضيع بمجرد أن يقول الفاسد انى اريد أن اتمتع بها  
دون اصحابها ... نعم أيها السادة لا يمكننا مطلقا أن  
نتنازل عن السودان ، لا لأنه مستعمرة ، بل لأنه جزء  
من كياننا ، بل لأنه منبع حياتنا ، بل لأنه لايمكن لمصر  
أن تعيش بدون السودان أصلا »

وربما ظنت الحكومة البريطانية انها تبجح نفسها مثل ذلك التصريح دون أن يجسر سعد على اباحة مثله لنفسه ، لأنه قائم في منصب الوزارة ، فيسمعه ويقضى عنه ويذهب الى المفاوضة وهو مسلم به سكوتا قبل أن يسلم به مقالا ، فكانت اجابته على التصريح بمثله حتما ، وكان حتما معها ان يعرب عن زهده في الوزارة التي يحسبونها قيда له يجبره على الاغضاء ، وقد استقال فرفض الملك قبول استقالته ، وأبدى له كما أبدى الشيوخ والنواب ان فيما صرح به الكفاية للرد على التصريحات الانجليزية

لم يكن المقصود اذن أن يرى خصومه الانجليز والمصريون كيف يعمل في الوزارة ، بل كان المقصود أن يروا كيف يعجز عن العمل وكيف يتغير في الوزارة ويخل بأمانة الزعامة فلا هو وزير ولا زعيم ، وليس له وهو محاط بهذه النيات المدخولة أن يصنع غير ما صنع وأن يعالج الشراك المنسوب بغير ما عالجه به من ثبات ومراس ، هما في وقت واحد اقدام الزعامة وحيلة السياسة ، واخلاص المجاهد وحيطة الأريب

ولقد أصيبت وزارة سعد بالأجرام كما أصيبت بالأحراج ، ف وقعت في عهدا جنائتان وبيلتان ، احدهما موجهة الى حياته والاخرى موجهة الى وزارته ، وكلتاهما في اعتقاد سعد من تدبير واحد

أما الجناية الاولى فهي حادثة الاعتداء عليه في محطة العاصمة حين كان ينتوى السفر الى الاسكندرية لحضور تشريفات عبد الاضحى ( ١٢ يولييه سنة ١٩٢٤ )

اعتدى عليه شاب مفتون من أعداء المفاوضات لانها في رأيهم تصد الأمة عن سبيل الجهاد الناجع ، وقال في

التحقيق انه تعمد ارهاب ساعد لانه يرفض في المفاوضة «  
ولانه قال ان الانجليز خصوم شرفاء معقولون »

وقد اصابته الرصاصة في الساعد الايمن ثم في صدره ،  
وحاول الجاني ان يطلق غيرها فتكاثرت عليه الجماهير ،  
وهمسوا بتمزيقه لولا رجال الشرطة الذين احاطوا به  
فانقلدوه ، ومن غرائب ما حدث في هذا الاعتداء ان  
المسدس الذي كان مع الجاني اختفى عقب الاعتداء فلم  
يعثر له على اثر ، وشهد محام كان على مقربة من الجاني  
انه رأى ضابطا انجليزيا من ضباط الشرطة يخفيه في  
جيبه ، وانكر الضابط ذلك واعترف بانه اخفى شيئا في  
جيبه ولكنه كان مقبض النشة التي كان يحملها واتكسرت  
في الزحام

واشرف على التحقيق بعض الوزراء ، واستمر على  
الاشراف عليه حسن نشأت باشا وكيل وزارة الاوقاف  
يومذاك ، وبعد بحث طويل احيل الجاني الى الكشف  
الطبي فقرر الدكتور ددجن كبير الاطباء العقلين ان  
مجنون وتقرر اعتقاله في مستشفى المجانين ، وهو  
المعتدى الوحيد على الوزراء الذي صار الى هذا المصير

لقد تبينت شجاعة سعد منذ صباه في شدائد السجن  
والنفى والاضطهاد كما تبينت شجاعته بالجهر برأيه  
وامضاء عزمه ولو تصدى لاغضاب اقوى الاقوياء ..  
ففي هذه الجناية تبينت منه شجاعة اخرى قد لا يتاح  
ظهورها كثيرا في حياة الابطال المجاهدين بسلاح الحجة  
والايمان لا بسلاح النار والحديد ، وتلك هي شجاعة  
الرجل في وجه الموت الداهم وهو منه على يقين . فقد  
نفذت الرصاصة الى صدره وهو مصاب بشتى الامراض

التي لا تؤمن معها الجراح اذا نجح صاحبها من الموت  
بفتك الرصاص ، فما وجم ولا تردد ولا فكر لحظة فيما  
أصابه ، ولبت كأنه ينظر الى مصاب احد لا يعنيه ،  
والتفت الى الوزراء الباكين حوله يقول لهم : « لا تحزنوا  
.. ولا تبتئسوا .. اذا مات سعد فمبدأ سعد باق  
لا يموت .. اعملوا من بعدى وثابروا على تحقيق سعى »  
ولما قال بعض الوزراء : ان الله ارحم بمصر من ان  
تصاب بسوء . عاد يقول : « وماذا في ذلك ؟ نحن ميتون . »  
فلمنت نحن وليحى الوطن »

ونظر الى جماهير الطلبة والشبان وهي تندفع هلى  
باب الحجرة التي نقل اليها ، فوثب على قدميه وجرحه  
لا يزال ينزف . وناداهم بصوت جهوري يصرم الحمية في  
النفوس « لا تكتئبوا ولا تهتموا . الى الامام . دائما الى  
الامام ! » ثم قالها بالفرنسية Enavont Enavont

اما الجناية الثانية - وهي التي اعتبرها سعد موجهة  
« فسد » كما قال عند سماع خبرها - فهي حادثة الاعتداء  
على « السردار » لى ستاك باشا بعد عودته من المفاوضات  
بتحز شهر واحد

ثم عاد سعد من المفاوضات فوجد خصومه مجدين  
في محاربته بالشغب تارة ، والدسياسة تارة اخرى ،  
وسرى هؤلاء الخصوم بالوقفة عند الازهرين لانهم  
يعلمون من ماضي سعد انه هو صاحب الراى قديما في  
انشاء مدرسة القضاء الشرعى التي تخرج القضاة  
الشرعيين ، وأن الازهرين كانوا ينقمون من نشأة هذه  
المدرسة لانهم يطلبون ان تنحصر فيهم وظائف القضاة  
وما اليها من وظائف التعليم الدينى وتعليم اللغة العربية

قبل السماح باجراء الاصلاح في برامج التعليم الازهرية ،  
وكانوا قد عرضوا على الوزارة السعدية مطالب لتحسين  
احوالهم فألفت الوزارة لجنة خاصة لدرستها والاشارة  
بما تراه فيها ، وعاد سعد من المفاوضات فاستشارهم  
خصوصه مدخلين في روعهم ان مدرسة القضاء عائدة وان  
مطالبهم غير مجابة . فخرجوا في الطرقات يتظاهرة  
ويهتفون ويعرضون بسعد في هتافهم مهملين متوعدين ،  
ونسوا او نسي صفارهم ان امر المعاهد الدينية بيد  
الملك لا بيد الوزارة ، فاذا تأخرت اجابة المطالب فليست  
الوزارة صاحبة الراى الفصل في التأخير او في الرضى  
والقبول

ثم تعاقبت امثال هذه الدسائس والسعيات واجترا  
بعض الموظفين على الخوض فيها والحض عليها لاعتقادهم  
ان الجهات العليا ترحب باضعاف الوزارة السعدية وتغير  
الناس منها ولا سيما رجال الدين والموظفين

وكان يساعد على سريان التدمير بين طبقة الموظفين ان  
الوزارة فكرت في اصلاح نظام الدرجات والترقية  
والتعيين ، فخشي جمهرة منهم ان يتبع ذلك نقص  
المرتبات او الاستغناء عن بعض الوظائف ، واستقال احد  
احد الوزراء وهو محمد توفيق نسيم باشا المعروف  
بعلاقته بالقصر الملكي فكان هذا واشباهه من دواعي الظن  
بقرب ايام الوزارة وسهولة الخروج عليها والاساءة اليها

وهكذا توالى الازمات والمشكلات والمساعى الظاهرة  
والخفية ، فبرم سعد بما يلقاه من كل ذلك وقدم  
استقالته الى جلالة الملك في منتصف شهر نوفمبر مبينا  
لجلالته الاسباب الصريحة التى تدعوه الى الاستقالة ،

وفيها أن أناسا من كبار الموظفين المنسوبين إلى القصر يستخدمون اسم جلالتهم لمحاربة الوزارة في الخفاء .. فقال له جلالتهم أنه يثق به ويعتمد عليه ، ورغب في عدوله عن عزمه ، فاعتذر بأنه قد فرغ من التفكير في هذا الموضوع

فقال الملك لنسق المسألة إذن إلى غد . وحدث في هذه الأثناء أن الشيوخ والنواب أوفدوا إلى جلالة الملك من يتوسل إليه أن لا يقبل الاستقالة ، وأوفدوا إلى سعد من يرجوه العدول عنها . فقبل أخيرا أن يستعفى من الاستعفاء كما قال . ولكنه طلب إلى جلالة الملك تأكيداً للثقة وقطعا لدسائس الدسائسين ، أن تدخل مسائل الأزهر والمعاهد الدينية ومناصب السلك السياسي ومناصب القصر والرتب والنياشين في اختصاص مجلس الوزراء . ولكل طلب من هذه الطلبات سبب من الحوادث التي مرت بالوزارة السعدية وبخاصة في الأيام الأخيرة

فهو يريد أن تنظر الوزارة في مسائل الأزهر ليكون مسئولا حقا عن الإصلاح لا ليخرجه المحرجون بطلب الإصلاح ويمنعوه عمدا بمبالغة في الإحراج ، وهم يتظاهرون بصداقة الأزهريين

ويريد أن تنظر الوزارة في مناصب السلك السياسي لئلا يتمادى الوزراء المفوضون والسفراء في إحراجها مع الدول - كما حدث من بعضهم في أوائل قيام البرلمان - وهم آمنون ما يستحقون من جزاء

ويريد أن تنظر الوزارة في مناصب القصر والانعام بالرتب والنياشين ، لأنه طلب إقصاء حسن نشأت باشا من وكالة الأوقاف فنقل إلى القصر ، وجاء على أثر ذلك

الى شرفات مجلس النواب وهو يتشح بالوشاح الاكبر  
من نوط النيل ، وقد انعم به عليه بغير رأى الوزارة  
فاجاب الملك سعدا الى هذه الطلبات ، ووعد ان  
نضائف الى الدستور ، وان يشرع فى ذلك عقب رد  
الاستقالة اذا شاء

هذا فى اليوم السادس عشر من نوفمبر ، وفى اليوم  
السابع عشر أعلن سعد فى مجلس النواب والشيوخ انه  
« تشرف أمس بمقابلة جلالة الملك فأعرب له أنه متفق  
تمام الاتفاق مع الأمة ومجلسى الشيوخ والنواب فى الثقة  
بالوزارة ، وأنه أمام هذا الاجماع لا يسهه قبول استعفاء  
الوزارة ، وبناء على هذا وعلى التصريحات التى لظقت  
من عبء العمل عليه ومن عنائه ، لم ير بدا من سحب  
الاستقالة والعود الى العمل فى حدود صحته »

سبق الى بعض الظنون ان الوزارة سوف تستريح  
برهة بعد عودتها الى العمل ، لتتفرغ لشئون الاصلاح  
التى شغلتها عنها الازمات السياسية ، ولكن لم يمض  
يوم واحد حتى وقع الاعتماد على حياة السردار « لى  
مستاك باشا » وهو خارج من وزارة الجربية ، ولسوء  
الحظ كان الرجل على نية السفر الى السودان قبل ذلك  
يوم ، ثم أرجأ سفره لحضور مادية اقيمت له فى القاهرة ،  
فصادفته المنية على ايدى اولئك الجناة

ولو شئت السياسة البريطانية لعلمت ان جناية كهذه  
قد وقعت فى العاصمة الانجليزية - وهى قتل المارشال  
ولسون - فلم يقل احد انها دليل على خلل الحكومة او  
سوء النية او التقصير فى حفظ الامن والنظام  
ولو شئت لعلمت ان سعدا خليف ان يكره وقوع هذا

الاعتداء اشد .. امة الحكومة البريطانية ، لانه اعتداء يصيبه هو ويصيب وزارته ويصيب الحكومة النيابية التي يمثلها ، ولا ينفعه في شيء بل ينفع خصومه من الانجليز والمصريين

ولو شاءت لعلمت انه قد اصاب باعتداء على حياته من جراء المفاوضات قبل ان ينزع الجناة الى اصابة حاكم السودان

ولو شاءت لعلمت ان حاكم السودان هو قائد الجيش المصرى ولا مانع يمنعه من « تقدير الظروف » وحماية حياته بما لديه من الحراس والجنود ، وليس بالانصاف ولا بالميسور ان تطالب الوزارة السعدية بعناية اكبر من عناية الرجل نفسه ، وفي البلاد « ادارة اوربية » للامن والاستعلامات لا يفوتها الانتباه والتحذير

ولكن السياسة البريطانية لم تشأ ان تعلم شيئا من ذلك وهو معلوم غير مجهول ، وكل ما شاءته انها اغتنمت الفرصة كانتا كانت في انتظارها او كانت تشفق ان تضيع منها ، وهى قد كانت حقا في انتظار فرصة تزعج بها الوزارة السعدية جهدا ما استطاعت من ازعاج

قال اللورد جورج لويد في الجزء الثانى من كتابه « مصر منذ عهد كرومر » :

« تخطت وزارة مستر رامزى مكدونالد عن الحكم في نهاية اكتوبر وخلفتها وزارة محافظة تولى فيها مستر اوستن شميرلن وزارة الخارجية وكان مستر مكدونالد يفكر .. بمعاونة المندوب البريطانى .. في توجيه تبليغ الى الحكومة المصرية يسرد لها المخالفات المكررة التى خالفت بها النظام المتبع او الحالة الواقعة . فواصل مستر



شمبرلن بحثه مع القاهرة في الصيغة التي يفرغ فيها هذا التبليغ . وكانت هذه المخالفات تزداد أثناء ذلك وآخرها رفض زغلول في الثامن عشر من نوفمبر بقاء وظيفة المستشار القضائي وامتناعه من تجديد العقد للسرم .  
أيروس الذي كان يشغلها إذ ذاك «

منحت الفرصة إذن فينبغي أن لا نضيع ، وبلغ من التهافت على انتهازها ، أنهم لم يكتفوا أنفسهم مشقة إخفاء النية المبينة ورامها ، فجاء في الإنذار البريطاني أنهم يطلبون من الحكومة المصرية « أن تبلغ المصلحة المختصة أن حكومة السودان ستزيد مساحة الاطيان التي تزرع في الجزيرة ، فبدلاً من أن تكون ثلثمائة ألف فدان تكون غير مئنة المقدار على نسبة ما تقتضيه الحاجة » ...  
وجاء في ملحق الانذار « أن القوانين والشروط الخاصة بخدمة الموظفين الاجانب الذين لا يزالون في خدمة الحكومة المصرية وتاديبهم وخروجهم من الخدمة ، يجب ان يعاد النظر فيها وتنقح طبقاً لرغبة الحكومة البريطانية » وأنه « الى ان يتم الاتفاق بين الحكومتين على موضوع حماية مصالح الاجانب في مصر تحافظ الحكومة المصرية على مركز المستشار المالي ومركز المستشار القضائي . وتحترم سلطتهما وامتيازاتهما كما نص عليهما عند إلغاء الحماية ، وتحترم بالمثل مركز المكتب الأوروبي في وزارة الداخلية ، ومهام المالية كما حددت بالقرار الوزاري ، وتأخذ بعين الاعتبار المشورة التي يقدمها مديره العام في الأمور الداخلة في اختصاصه »

اما الطلبات الأخرى فتمتها الاعتذار الوافي الكافي ، وقمع كل مظاهره شعبية سياسية ، ودفع نصف مليون

بجنيه ، واصدار الأوامر بوجع الضباط المصريين  
والوحدات المصرية البحتة في الجيش المصري من السودان  
خلال أربع وعشرين ساعة .. ومهد لهذه الطلبات بعبارة  
جاء فيها أن حكومة جلالة الملك « ترى أن هذا الاغتيال -  
الذي يعرض مصر بالحالة التي تحكم بها الآن الى ازدياد  
الشعوب التمدين - هو النتيجة الطبيعية لحملة عدوانية  
على حقوق بريطانيا العظمى وعلى الرعايا البريطانيين في  
مصر والسودان ».

وعلم اللورد اللنبي أن أمنيته المرقوية قد حانت آخر  
الأمر فاحتفى ما شاء بمظاهر التخويف والتشفي  
والإرهاب ، وذهب في ركب يتقدمه مئات من حاملي  
الرماح الى مجلس الوزراء ، وأعلن وصوله بنفخ الأبواق  
وقعقة السلاح ، فلم يتمالك سعد كعادته أن يلمح  
الجانب المضحك من هذه المبالغة في استغلال فاجعة  
اليمة ، وقال واللورد اللنبي يدخل عليه : « ماذا ؟ هل  
أعلنت الحرب ؟ »

أما جواب الحكومة المصرية على الإنذار فقد قبلت فيه  
ماله علاقة بالجريمة كالاعتذار ودفع التعويض واقتفاء  
أثر الجناة ومنع المظاهرات المخلة بالنظام ، ولم تقبل  
ما عدا ذلك من المطالب التي لا علاقة لها بسبب الإنذار ،  
فما هي الا ساعات حتى أخذت البلاغات تتعاقب من  
اللورد اللنبي بأنه أمر حكومة السودان أن تسرح الضباط  
المصريين وأن تطلق يدها في زراعة الجزيرة ، وأنه سيتخذ  
ما شاء لحماية الأجانب ، وأنه سيعتقل الجمارك ويتبع  
ذلك بضروب أخرى من النذر والقوارع  
وكانت الوزارة قد رفعت استقالتها الى جلالة الملك

فلما تعاقبت هذه التبليغات كتبت الى جلالة مريضة  
تقول فيها انها « اراء هذه التعديلات المتشالية المضية نالاد  
لا يسع الوزارة الا ان تلج على جلالكم بان تتفصل  
بالاسراع في قبول الاستقالة : لانه ربما كان في ذلك  
الاستقالة وفي ثبوتها ما يقى شر الاضرار المتوالية . فقول  
جلالته الاستقالة واعلن سعد في المجلس قبولها ، وعتب  
على ذلك بقوله : « كذلك اصرح لكم انا وزملائي باننا  
مستعدون بكل اخلاص لان تؤيد في مجلس النواب الذي  
نحن اعضاء فيه كل وزارة تشتغل لمصلحة البلاد ، ليس  
فيها عاطفة معارضة الا فيما يختص بالمصلحة العامة .  
فاننا نخدم هذه المصلحة وتؤيد كل من يؤيد هذه  
المصلحة »

وبذلك تم للسياسة البريطانية ما ارادته من اقصاء  
سعد ، وان لم يتم لها ما هو افضل لديها من الاستقالة  
العاجلة ، وهو قبول المطالب ثم معاودة الاحراج لاقصائه  
بعد حين

وان الانسان لا يدري بعد ذلك هل تعتبر السياسة  
الاستعمارية هذه الحوادث من المصادقات السعيدة او  
من الفواجع المخلورة !

فمقتل غردون في الخرطوم - وانما قتل لان الانجليز  
القايضين على الحكومة المصرية لم يبادروا الى انقاذه -  
قد اكسب السياسة الاستعمارية نصف السودان وهو  
القطر الذي يعدل القارات في الاتساع وخصوبة الموارد ولا  
تنال الدول مثله الا بسفك دماء العشرات من القواد  
وعشرات الالوف من الجنود

وقالت السياسة الاستعمارية يومئذ انها لا تشارك

مصر في السودان لانها تدهى حقاً في ملكه او السيادة عليه ، ولكنها تريد هذه الشركة توسلا بها الى منع سريان الامتيازات الاجنبية عليه ، وهي تسرى على كل قطر تابع للدولة العثمانية ، وقد يكون في سريانها على السودان تعطيل لاصلاحه وتقييد لحرية المصريين في حكمه .. وفيما عدا ذلك لا مطمع للدولة البريطانية في الحكم ولا في الاستقلال

وباسم مصر وحققها احتجت انجلترا على فرنسا حين احتل القائد مرشان فاشودة لان التعليمات قد صدرت « بتوطيد السلطة المصرية على ذلك الاقليم »

وباسم مصر وحققها دفعت الخزانة المصرية اكثر من عشرين مليوناً من الجنيهات لتعمير السودان وحراسته وتحسينه وتسديد المعجز في موارده !

ثم جاء مقتل لى ستاك بعد مقتل غردون بنحو اربعين سنة فضيع على مصر كل ما بدلته من مالها ودمها في العصور القديمة والحديثة ، ونقل ذلك حلالاً زلالاً سائفاً الى ايدي السياسة الاستعمارية تتخذ ذريعة الى زرع ما تشاء من الارض ، واقصاء جميع الموظفين المصريين ، وطرد الجيش المصرى كله ، مع تكليف الخزانة المصرية سبعمائة وخمسين الف جنيه للدفاع عن السودان !

ان السياسة الاستعمارية لو راجعت نفسها لحارت كما نهار نحن فلم تدر هل هذه الحوادث من المصادفات السعيدة او من البلاء المحذور !

ونعود الى مصاعب الوزارة السعدية فنقول ان لشواغل والازمات لم تكن موقوفة على العلاقات المصرية لانجليزية وحدها وما يتفرع عليها . فان الوزارة السعدية

لم تقم في الحكم اياما حتى قابلتها مشكلة صعبة مع الحكومة الإيطالية، وهي الحاج هذه الحكومة في تسليم عشرة من اللاجئين السياسيين من اهل طرابلس قدموا الى مصر واعتقلتهم الوزارة الابراهيمية قبل قيام الوزارة السعدية . وكانت حكومة موسولينى تأبى ان تقنع بما دون التسليم ، وثارت ثائرة الامة المصرية لهذه المطاردة العنيفة لاناس لم يعترفوا من وزر الا الدفاع عن حرية بلادهم كما يحق لكل انسان ، بل كما يجب على كل انسان . واحتدمت النفوس غيظا من هذا اللدد الغريب في ملاحقة اللاجئين بالعقاب بعد ان هجروا ديارهم والقوا سلاحهم وذاقوا مرارة الخيبة والهزيمة ، كانوا هم الواترون وايطاليا هي المتورة المعتدى عليها التى لا ينبغى لها ان تنسى جزاء الوتر والعدوان

والطرابلسيون بعد جيران المصريين واخوانهم في اللغة والدين وفي قضية الحرية والاستقلال ، والوزارة السعدية لا تشعر الا بهذا الشعور ولا يجعل بها وعلى راسها زعيم المجاهدين الوطنيين في الشرق العربي ان تسلم بيديها اولئك الغرباء المساكين للموت والبلاء . فرفضت تسليمهم واصرت على الرفض كل الاصرار ، وخشيت في الوقت نفسه ان يتفاقم الخلاف بينها وبين الحكومة الإيطالية تفاقما يجر الى دخول الحكومة البريطانية في القضية . . . الاتهام مسئولة - كما تدعى - من حماية الاجانب وعن علاقات مصر الخارجية حيث يؤذن الخلاف بتعريض مصر لاهتداء او تهديد من احدى الدول القوية ! فتوسط سعد في فض هذه المشكلة بحل لا يسخط الحكومة الإيطالية كل السخط وان كان لا يرضى المصريين كل

الرضا ، واكتفى بإطلاق اللاجئتين المعتقلين ليبرحوا القطر  
الى حيث يشاءون

ولم ينته الخلاف مع ايطاليا بهذه المشكلة ، بل نشبت  
بعدها مشكلة اخرى لاكره الحكومة المصرية على ضم  
واحة جفوب الى البلاد الطرابلسية ، وقد استغرب  
الناس هذا التحرش بالوزارة السعدية من الحكومة  
الايطالية حتى بدر الى ظنهم انها مفراة بذلك من اناس  
يتصلون بها ويجوز ان يحرضوها على خلق الازمات  
لاحراج سعد وتكبير المضاعف عليه ، وطال الاخذ والرد  
في هذه المشكلة ، حتى انتهت بالاتفاق بين قائد السلوم  
ومندوب الحكومة الايطالية على حدد موقوت بين مصر  
وطرابلس تدخل به جفوب والسلوم في الارض المصرية ،  
وسرعان ما عادت الحكومة الايطالية وحدها الى تغيير  
هذا الحد بغير مشاورة ولا استئذان !

يضاف الى هذه المشاكل كلها شواغل البرلمان الاول  
التي لا بد منها ، فقد كان على الوزارة البرلمانية الاولى  
ان تعرض عليه جميع القوانين والمعاهدات التي حدثت  
بعد فض الجمعية التشريعية ، وكان عليها وعلى البرلمان  
ان يشتركا في ترتيب نظامه الداخلي وعلاقته بالوزارة  
ومصالح الحكومة ، وأن يشتركا في تعديل قانون الانتخاب  
على الوجه الذي يرضاه السعديون ، وهم لا يرضون  
عن قانون الدرجتين

والبرلمان هل كان يخلو من صعوباته ؟ وهل كانت  
الوزارة السعدية لا تحسب حسابها الا لتستعين به على  
خصومها في جميع قراراته ومناقشاته ؟  
كلا ! فقد كانت الابى الديمقراطية المصرية صعوباته

ومساجلاته أيضا مع البرلمان بمجلسيه من نواب وشيوخ، وكان يحتاج أحيانا الى قوته كلها ليروض بها قوة هذا البرلمان . ولا نعنى المعارضة وحسب فانها لم تكن تتجاوز عشر المجلسين فى عدد الاعضاء ، ولكننا نعنى الاعضاء الوفديين وهم انصار سعد وابنتؤه ومريدوه ، وكانت تتألف منهم الهيئة الوفدية التى اكتمل تأليفها بعد انعقاد البرلمان بنحو شهرين لتنظيم المناقشات ومنع الاحتكاك بينها وبين الوزارة ، وقال سعد فى خطابه لاعضاءها من مجلس النواب : « النظام يتطلب من كل منكم ان ينزل عن جزء يسير من حريته حتى تجتمع الحرية كاملة من هذه الاجزاء للهيئة التى قبلتم العمل تحت لوائها ، والحرية متوافرة من قبل فى اختيار الهيئة التى تتضامنون معها واختيار النظام الذى تسرون عليه ، فلا معنى للقول بان الحرية تنعدم مع النظام . ان الحكومة منكم وانتم عضد الحكومة ، فيجب ان تكون هيئتكم منظمة ليتمكن ان يكون سير الحكومة منظما »

ومع هذا لم تخل جلسات الشيوخ والنواب من معارضة للحكومة فى امور اصرت فيها الحكومة على رايها واصروا فيها على رايهم ، فلم يرجعوا عنه بعد طول المساجلة والجدال

اودعت الحكومة القوانين التى صدرت قبل اجتماع البرلمان مكتب مجلس النواب ، وفيها قانون الاجتماعات المنظم لحق الاجتماع الباج بحكم الدستور فى حدود القانون ، فنظر مجلس النواب هذا القانون فى غيبة الوزارة دون ان يكون مدرجا بجدول الاعمال ، وقرر الفاءه بلا تقييد ولا تعديل .. فجاء سعد فى الجلسة

التالية ( ٢ يوليو ) ولاحظ على مبدأ نظر القوانين في غيبة الحكومة المصرية قائلا أن : « المسألة التي أريد عرضها على حضراتكم هي انكم نظرتم قانون الاجتماعات مع أنه غير وارد بجدول الاعمال ، ولم تكن الحكومة حاضرة فهل يجوز أن يتخذ مثل هذا القرار في غيبة الحكومة ؟ هذا ما أردت طرحه على حضراتكم لبدء الرأي فيه »

فقال أحد الاعضاء : « المجلس صاحب الحق المطلق في جدول أعماله ، فموضوع البحث هو : هل للمجلس إذا لم تكن الحكومة ممثلة أن يغير جدول أعماله قبل أن يخطر بها بذلك أم لا . فيجب أن تقرر أولا أن الحكومة تعمل على تمثيل نفسها دائما في المجلس لتتوقى مثل هذه المسائل ، والذي أفهمه أن مكتب المجلس كان يجدر به أن يخطر الحكومة من باب المجاملة . . »

فقال سعد : « ليست المسألة مسألة مجاملة . اني لا أقبل المجاملة في هذا ! ومحل ذلك في المسائل الشخصية . ولكني أعرض المسألة الآن رسميا ، وليس هذا حق الحكومة فقط بل حق كل عضو ولم بجدول الاعمال ولم يحضر الجلسة ثم عدل جدول الاعمال ، فله أن يعترض ، وأولى بالحكومة أن تعترض على ذلك باعتبارها الطرف الآخر « طرفا مهما » . . . وأن مصلحة المجلس تقضى بإعلانها ، لأنها إذا كانت لا تقبل قرارا صدر في غيبتها فلها أن ترده للمجلس لا من باب المجاملة بل من باب الالتزام »

واجتدت المناقشة طويلا ثم اصرت الحكومة على رأيها واصر المجلس على رأيه ، وغاية ما سمح به أن تنتظر



الحكومة الفرصة التي تسنح عند إعادة القانون في مجلس الشيوخ اذا أعاده الى مجلس النواب ، أو تتقدم الى مجلس النواب بقانون اجتماعات جديد ، أما الإلغاء فلا رجوع فيه

وعرض القانون على مجلس الشيوخ فعدل بعض أحكامه ولا سيما في العقوبات ، وعلم وكيل الداخلية أن الحكومة ستتهزم في المناقشة فاستنجد بوزير الداخلية محمد توفيق نسيم باشا ، ووجد هذا أن لا قبل له بضد التيار فأرسل في طلب سعد باشا ، ودارت المناقشة بعد حضوره كأشد ما تكون بين خصمين متناجرين ، ثم سأل رئيس المجلس : ما هو رأى الحكومة النهائي في هذه التعديلات ؟

فقال سعد باشا : ان الحكومة لا تزال عند رأيها وأخذت الاصوات فاذا المجلس يؤيد التعديلات ويخذل الحكومة ، ولم يكن سعد يتوقع هذا ولكنه اغتبط به بعد ذهاب سورة المناقشة وحمد الله « ان في مصر نوابا وشيوخا لا يقولون نعم نعم ولا لا كلما قالها الحاكم أو الزعيم »

هذه الصعوبات البرلمانية كانت تتعب الوزارة في بعض الاحايين ، فأضطلحت فيها الوزارة والبرلمان على حد سواء بين الفريقين : فأما المسائل التي يتأزم بها مركز الوزارة والبرلمان معا فقد كان سعد يعتصم فيها بالثقة وكان البرلمان يجاريه فيها لانه يعلم ان ليس وراء قدرة الوزارة فيها قدرة قصرت في استخدامها . كذلك حدث في مسألة خطبة العرش وتفسير الاماني القومية ، وكذلك حدث في مسألة الجزية التركية التي رأى سعد ان يبطل التزام مصر بها وبودعها في الوقت نفسه أحد المصارف

انتظارا للفصل فيها محافظة على سمعة البلاد المالية ،  
ورأى المجلس غير ذلك ثم ثاب الى رأى سعد فى ختام  
المناقشة ، وان لم يعرض سعد مسألة الثقة فى هذه  
الجلسة

وأما المسائل الأخرى فقد كان موقف سعد فيها كموقفه  
فى قانون الاجتماعات يدلى برأيه ويصفى الى رأى النواب  
والشيوخ ، ويعمل بما يقررون

وبعد هذه الشواغل جميعها ، لا عجب اذا كان وقت  
الوزارة لم يتسع لانجاز أعمال الإصلاح التى كانت فى نيتها  
وفى مقدورها . وهى لم تلبث فى الحكم الا تسعة أشهر  
تحسب منها أيام البطالة وأيام السفر وأيام الاستشفاء  
والعلاج . فحسبها مع هذا جميعه انها استطاعت ان  
تحقق معنى الحكومة الاول وهو اطلاق الحرية للمحكومين  
فى أوسع الحدود . فقد كان المصرى يستمتع فى عهد  
الوزارة السعدية بحرية واسعة لا يستمتع الانجليزى ولا  
الفرنسى بأوسع منها ، وكان الانصار والمعارضون فى هذه  
الحرية على حد سواء . فمن قرأ ما كانت تكتبه صحف  
المعارضين عن سعد وآل سعد ووزارة سعد ، علم أن  
الحرية المنشودة لا تتسع فى بلد فى البلدان لا كبر من هذه  
الحقوق فى النقد والمعارضة ، بل فى المهاجمة والتجريح

واستطاعت الوزارة السعدية ان تشرع فى اصلاح  
ميناء السويس وفى مد السكك الحديدية بالوجه البحرى  
والتعميد لتوسيعها بين الاقصر واسوان ، وفى انشاء  
الطرق الهامة بالقاهرة كطريق الأزهر وطريق الأمير فاروق  
وما شابه ذلك من أعمال العمران ، وأن تشرع فى تسميم  
التعليم الاجبارى حسنها تنهيا له موارد الدولة ، ولم

نحجم عن تشييد الجامعة المصرية ، إلا لأنها كانت تفهم من معنى الجامعة أن تجعلها شيئاً غير اجتماع المدارس العليا في صعيد واحد ، كما قال سعد في حديثه مع كاتب هذه السطور عندما كان ناظراً للمعارف العمومية ، أو كما قال وهسو رئيس الوزارة « أن الذي أفهمه أن الجامعة - بمعنى اجتماع المدارس العليا - موجودة الآن وهي وزارة المعارف ! » وهو يعني أن الجامعة التي يريد انشائها - وقد وضع حجرها الأول يوم كان قاضياً بمحكمة الاستئناف - هي الجامعة التي تعلم الطلاب الاستقلال بالبحث والتوسع في الاحصاء ، ولا تكتفى بالبرامج المعهودة في المدارس العالية قبل انشائها

ترى ماذا كان شعور سعد بسلطان الحكم الذي جلب عليه جميع هذه المتاعب وحمله جميع هذه الامباء واحاطه بجميع هذه الدسائس والنكيات ؟ اسرور ! نعم لاشك أنه تقبل سلطان الحكم في بادئ الامر بشيء غير قليل من السرور والرجاء . ولكنه سرور غير سرور الضعيف المزهو بمرتبة رفعة أو ارتفاع هو لها بين مسائلها والمنطلعين إليها ، وإنما هو سرور الانتصار على الذين حسبوا أنهم حائلون بينه وبين هذا المكان عنوة ونهراً ، فإذا هو يتركه بحوله وقدرته ولا يحتاج فيه إلى شفاعة شافع أو معونة معين . فهو شعور الظافر في الميدان والرايح في الرهان ، لا شعور الكسب أو المتعة بالعطاء !

ولكنه سرعان ما فقد حتى هذا السرور قبل أن يستقيل ببضعة أيام ، ففي الليلة التي استرد فيها استقالته كنت أتناول العشاء على مائدته مع بعض المدعوين ، وكانت الطرقات حول « بيت الامة » تموج بالهاتفين والمهتئين ،

وهو في موقف خليق أن يحسبه انتصارا على الخصوم  
ونجاحا فيما طلب وفاتحة لعهد جديد ، فتحولنا بالحديث  
الى الحكم ومتاعب الحكام الدستوريين والمستبدين على  
السواء ... فقال رحمه الله وهو يرم شفثيه في امتعاض  
وأسف : « ان اردتم الحقيقة ... أنا غير ملوذا ! » ...  
وهكذا حوافز الحياة : اقوى ما فيها من عزاء للاقوياء  
العاملين انهم قادرون على النهوض بها وقادرون على  
احتمال صدماتها وعقاييلها ، ولولا ذلك لما ثابروا على  
رجائها ولا ثابروا على عنائها والعودة اليها ، أما سرورها  
فهباء لا فرق فيه بين الاقوياء العاملين والضعفاء  
الحالين

وبلى هذا الفصل فصل من العلاقات بين الملك فؤاد  
وسعد ، يليه تلخيص الحوادث التي جرت في مصر بعد  
استقالة الوزارة السعدية الى عودة الحياة النيابية كما  
يأتى :

## من رئاسة الوزارة الى رئاسة النواب

**فكر** سعد في بقاء الدستور بعد ذهاب الوزارة فأعلن في خطابه الذي القاه على النواب تليفا للمجلس باستقالة الوزارة : « انه مستعد مع أصدقائه الكرام من أعضاء هذا المجلس لان يؤيدوا كل وزارة تشتغل لمصلحة البلاد » وأعلن مثل ذلك في ندائه الى الامة باعتباره رئيسا للوفد ، وفي خطاب القاه على الجموع الذين وفدوا الى بيت الامة بعد استقالته حيث قال : « اننى مستعد لتأييد كل وزارة تاتي وتكون حائزة للرئاء العام ، عاملة على تحقيق امانى البلاد ، فان الموقف دقيق جدا وانا واثق من انى وانا خارج الوزارة سأستطيع خدمة البلاد اكثر ألف مرة مما لو كنت داخلها . وتأكدوا ان الله معنا ، ولا بد ان نفوز الامة في النهاية ان شاء الله »

ولكن الغرض الاكبر في تلك الايام لم يكن هو الخلاص من شادث السردار بوسيلة من الوسائل المرضية ، بل هو استقلال ذلك الحادث العظيم لتحطيم سعد ومن يواليه ، ولا سبيل الى هذا التحطيم مع بقاء البرلمان وسريان احكام الدستور

وقد احتج البرلمان بمجلسه الى عصبة الامم على استقلال الحكومة البريطانية لحادث السردار في احتضام السودان وتمزيق الاستقلال المصرى ، فلم يجد هذا الاحتجاج صدى له بين أعضاء العصبة الا مندوبى ايران والسويد وارجواى

الامريكية ، وتعلل مندوبو الدول الكبرى بأن الاحتجاج لم يعرض على العصبة من قبل حكومة قائمة ، لان الوزارة السعدية كانت قد استقالت والوزارة الزبورية التي تلتها لا تحب أن تحتج على شيء من مطالب الانجليز ، ولا ترى للمسألة حلا مستطاعا عندها الا الاذعان لما طلبوه

واذعنت الوزارة الزبورية فعلا لجميع المطالب البريطانية، وارسلت من مصر رسولا الى الضباط المصريين في السودان تأمرهم بالجلء والعودة الى بلادهم ، لانهم كانوا قد امتنعوا عن العودة وتسليم السلاح حين بلغهم نائب الحاكم العام امره باسم الحكومة البريطانية ، ردوا عليه بأنهم لا يطيعون غير ملك مصر وأوامر حكومتها ، فجاءهم هذا الامر من الوزارة مع رسول في طائرة بريطانية ، فاطاعوا راغمين وتمسكوا بالعودة حاملين السلاح والاعلام ، غير مخفوريين بالجنود الانجليزية في طريقهم الى الحدود

وقد ترك زيور باشا رئيس الوزارة كل شيء للانجليز من جانب ، ولحسن نشأت باشا وكيل القصر الملكي من جانب ، ولاسماعيل صدقي باشا وزير الداخلية فيما بقي له من شئون الوزارة ، فلا رأى له ولا برنامج ولا ارادة ، وسلمت الوزارة للانجليز في مسألة جفوب بالصمغراء الغربية ومسألة نهر الجاش في السودان ، وهما الهديتان اللتان ساومت عليهما بريطانيا العظمى صديقتها ايطاليا على حساب الحقوق المصرية والسودانية ، وسلمت على الاجمال في كل ما اراده الانجليز واستباحوا به نصوص الدستور والقانون التي لا تقبل التأويل ، ومنها القبض على النواب وهم في كثف الحصانة البرلمانية قبل أن يعرض الامر على مجلس النواب ، وحملت شكوى النواب من

حدوانها على الدستور والمفكرين وتفويضها في حقوق البلديات  
ذريعة الى حل المجلس وتعطيل البرلمان قبل ان تقدم اليه  
ولم تعارض في مطلب من المطالب الانجليزية الا التوسع  
في زراعة القطن بالسودان ، لانه المطلب الذي قضى بالعودة  
الاستعمارية واحست الحكومة البريطانية ان اللورد اللنبي  
اخفا خطأ فاحشا في تضمينه اذاره النهائي الى مسند  
زغلول ، وكان له دخل كبير في اقالة اللورد اللنبي بعد ذلك  
بشهور ، فاهتمت بمماراته واصلاحه واعزت الى السيد  
زيور باشا بالمراجعة فيه ، ولولا ذلك لما تحرك هو لمراجعة  
او استدراك ، لانه رجل اشهر ما اشتهر به قلة الاكثريات  
وفلسفة المعيشة الرخية وعلى الدنيا بعد ذلك السلام .  
فما كلف نفسه قط قراءة الصحف المعارضة او الموالية ،  
واعجب من ذلك انه لم يكلف نفسه قراءة الدستور ...  
فاذا عرضت عليه حملة في احدي الصحف على الوزارة  
قال : اغلقوها . اغلقوها . ونسى ان الدستور يمنع افلاق  
الصحف بالوسائل الادارية ، وان اغلاقها بهذه الوسائل  
مما تضيق عنه دائرة الاحتيال على النصوص ويعرض  
الحكومة للمطالبة بالتمويضات ، وكلما كرروا له التنبيه  
كرر هو النسيان !

ولم يكتمل لوزارته في الحكم شهران حتى كان « حزب  
الاتحاد » قد ظهر في عالم الوجود وظهرت له صحيفة  
عربية وصحيفة فرنسية بأموال ليست امواله على كل  
حال . واصبح معيار الترقية عند عمال الادارة عدد  
الاعضاء الذين ينضمون على ايديهم الى حزب الاتحاد  
وينفخون من الهبة الوفدية ، وايبح لهم في ذلك كل  
ما يباح ، وتمادي بعضهم في حرب الدعوة لهذا الحزب

ولغيره تماديا يزرى بشرف الانسان فضلا عن شرف الموظف  
الامين ، ومن امثلة ما استباحوه في اضطهاد الوفديين ،  
فضائع الدقهلية التي عرفت بفظائع أخطاب ، وضجت  
منها أرجاء البلاد واليهب في صدور المصريين كافة ذحولا  
لا ينطفئ لها أوار ولا يرجى معها فلاح لحكومة من  
الحكومات ، وصدر فيهمسا حكم القضاء على ملاحظ  
البوليس بالسجن خمس سنوات جزاء له على ما ثبت  
من جنائياته وهو أيسر ما اتهم به ونسب اليه ، ومنه  
اجهاض الحوامل وقص شوارب الفلاحين بمقصات الحمير ،  
واكراههم على التسمى بأسماء النساء ، واهراق الماء على  
الارض وتمريغ انفسهم بأنفسهم في الوحل الذي صنعوه

اما الانتخابات فقد كان الواجب أن تتم في ميعاد لا  
يتجاوز الشهرين على حسب نص الدستور ، وان يتعقد  
المجلس الجديد في خسلال الايام العشرة التالية ليوم  
الانتخاب ، ولكن الوزارة تعطلت بتعديل قانون الانتخاب  
وتنقيح الجداول للمطاوله في هذه المدة ، فلم تحصل  
الانتخابات الا في اليوم الثاني عشر من شهر مارس ولم  
يتعقد المجلس الا في الثالث والعشرين منه ، ويكفي لبيان  
الاساليب التي جرت عليها الانتخابات أن يعرف أن سعد  
زغلول أخفق في الانتخابات الثلاثينية ولم يظفر بخمسة  
عشر صوتا تجعله مندوبا ثلاثينيا في الحى الذى هو فيه !  
وعلى هذه الطريقة جرت الوزارة في تقسيم الدوائر  
حسبما يروق مرشحها وكتابة أسماء الناخبين وحذفها  
كما يملئ أولئك المرشحون ، واقامة الحراس في الطرقات  
ليصدروا أناسا عن الصناديق ويدفعون اليها بأناس آخرين  
وبعد هذا كله ظهرت النتيجة فاذا بسعد قد فاز بمائة



واحد عشر صوتا في اليوم الاول ولا تزال في الدوائر بفية  
لم تظهر لها نتيجة . ثم ادب الثواب السعديون مأدبة  
لزعيمهم في فندق سميراميس فحضرها مائة وثلاثة عشر  
نائبا واعتذر ثلاثة بمرضهم مع تأييدهم للزعيم ، وفي هؤلاء  
وحدهم الكثرة اللازمة لاسقاط الوزارة المهزومة

الا ان الوزارة زعمت انها هي الفائزة بالكثرة المطلقة  
وحسبت من اصواتها اصوات جميع الاحزاب الاخرى وهي  
حزب الاحرار الدستوريين وحزب الاتحاد والحزب الوطني  
مضافا اليهم المستقلون وهم بطبيعة الحال لا يرجحون  
فريقا على فريق الا بعد اجتماع البرلمان والاقتراع على  
الثقة ، وبهذه الدعوى استقالت الوزارة لتتألف مرة أخرى  
من جميع الاحزاب وفاقا لما ظهر لها من نتيجة الانتخاب .  
وقال زيور باشا في خطابه الى جلالة الملك : « لما كان  
البرلمان قد اوشك ان ينعقد فان الوزارة ستمعلن خططها  
السياسية عند تقديمها اليه . واني اشرف بأن أعرض  
على سادتكم اسماء حضرات الوزراء الذين قبلوا معاونتي  
في هذه المهمة محتفظا لنفسي بمنصب وزارة الخارجية ،  
وهم يحيى ابراهيم باشا لوزارة المالية واسماعيل صدقي  
باشا لوزارة الداخلية وموسى فؤاد باشا لوزارة الحربية ،  
وعبد العزيز فهمى بك لوزارة الحقانية وتوفيق دوس بك  
لوزارة الزراعة ، واسماعيل سرى باشا لوزارة الاشغال  
العمومية ويوسف قطاوى باشا لوزارة المواصلات وعلى  
ماهر بك لوزارة المعارف العمومية ومحمد على بك لوزارة  
الاوقاف »

ومن هؤلاء الوزراء أربعة من الاحرار الدستوريين ،  
وأربعة من الاتحاديين والبقية من المستقلين ، واحتفظ

زيور باشا لنفسه بوزارة الخارجية خلافا للعرف الذي  
أُطرد بالجمع بين رئاسة الوزارة ووزارة الداخلية ، ودليل  
على أن وزير الداخلية لا يزال في هذه الوزارة منوطا بمهمة  
خاصة للإشراف على الانتخابات وتسخير الإدارة في ضم  
الانصار وتشتيت الخصوم ، لا يضطلع بها كل وزير ولا  
يضطلع بها زيور باشا من باب أولى

والحت الوزارة في دعواها إلى أن كان يوم انعقاد البرلمان  
وانتخاب رئيس مجلس النواب ، فلم يظفر مرشح الحكومة  
عبد الخالق ثروت باشا بأكثر من خمسة وثمانين صوتا  
وبلغت أصوات سعد مائة وثلاثة وعشرين صوتا عدا  
صوته ، لأنه انصرف قبل الاقتراع لانتخاب الرئيس  
وتأجلت الجلسة إلى المساء لاتمام انتخاب المكتب ،  
والوزارة في هذه الاثناء تعد المرسوم بحل مجلس النواب ،  
للسبب الأول الذي حلته من أجله في السنة الماضية وهو  
الاصرار على تلك السياسة التي كانت سببا لتلك التكتبات  
التي لم تنته البلاد من معالجتها « ... » وهو مناقض لنص  
الدستور الذي يحرم حله مرتين بسبب واحد

وجاء المساء فدخل زيور باشا ومعه ثلة من الجند وقرأ  
المرسوم وانصرف ، وكان يلتفت قبل تلاوته إلى منصة  
الرئاسة ليرى سعدا عليها وينعم هو وشركاؤه بما رتبوه  
من رؤيته نازلا من المنصة بعد انتصار الصباح ، ولكنه  
كان قد ذهب إلى حجرة الرئاسة ولم يعد إلا في أثناء تلاوة  
المرسوم

غاية ما يقال تلخيصا للحرب الانتخابية في هذه المرة  
أنها كانت حربا بين من استفادوا بحادثة السردار ، ومن  
أصيبوا بهذه الحادثة ومنهم الأمة بحذاقيرها ، فلا جرم  
أن تكون الأمة في الجانب الذي ينبغي أن تكون فيه ولا

يعقل أن تنحاز الى غيره . ومن خفيا اللورد اللبى وحلفائه  
أنهم قدروا للانتخابات المصرية مالا غير المال

ويظهر ان اقالة اللورد اللبى عقب الخط الفاحش الذى  
ارتكبه فى الإنذار النهائى كانت امرا مبتوتا فيه منذ أوائل  
العام ، ولكنهم اجلوه فى الوزارة البريطانية ريثما تنجلي  
المعركة الانتخابية عن مصيرها ، خوفا على اصدقائه  
الوزراء المصريين من الفشل والهزيمة من جراء تلك الاقالة  
او الاستقالة ، واما فى الظفر بمجلس نيابى يساعده  
ويتوج سياسة التصريح - تصريح ٢٨ فبراير - بالنجاح -  
ولكن الانتخابات اسفرت عن خيبة جديدة وتقويض  
لسياسة الرجل لا امل بعده فى الترميم والتلفيق : فعادت  
الصحف الانجليزية تتحدث باستقالته وهو ينفيها من  
القاهرة ويوعز الى الصحف الاحتلالية بتكذيبها . وتحققت  
الاشاعة بعد اسابيع ، فابلغها اللورد اللبى الى جلالة  
الملك فى التاسع عشر من شهر مايو ، وغادر البلاد بعد  
ايام

ان السياسة المصرية - على التخصيص بين السياسات  
العالمية - لا تتفر لسبب واحد . ولكننا اذا اردنا ان  
نعرف لها قاعدة واحدة تتكرر فى جميع التغيرات الهامة  
فالأغلب أن الانجليز يشرعون فى التفسير كلما انحصر النفوذ  
فى ناحية واحدة سواء اكانت ناحية القصر ام ناحية الامة .  
وعلى هذا غيروا سياسة الوفاق بعد مائتين لهم فى عهد  
السير الدون غورست أن نفوذ الخديو عباس ينسبط  
فى انحاء الامة والحكومة ، وغيروا سياسة الحكم  
الدستورى بعدما تبين لهم أنه يقوى سعدا ولا يضعفه  
كما كانوا يقدررون . وأنشأوا حكومة زبور وهم يظنون

إنها حكومة متزنة يتعارض فيها نفوذ القصر ونفوذ الاحرار الدستوريين . وان هؤلاء جميعا يسلطون نفوذهم على سعد زغلول ، فلا يرجع جانب على جانب من نفوذ الامة او نفوذ القصر او نفوذ الوزارة . . . فسرعان ما ظهر لهم ان تعطيل الدستور قد حصر النفوذ بأيدي القصر وهيا له ان يستبقه بين يديه في غياب الدستور وفي وجود الدستور . وانكشف لهم ما وراء انشاء حزب الاتحاد من المقاصد والتدبيرات . . . ان الانتخاب الاول بعد استقالة سعد قد اشترك فيه الاتحاديون والدستوريون من جماعة الوزراء . اما الانتخاب الثانى فلن يتسرع لحزب غير الاتحادين لانهم سيوحدون فيه جميع الاحزاب !!

وبرزت هذه النية بعد تشكيل الوزارة الزبورية الثانية وانطلاق حسن نشأت باشا وكيل القصر الملكى فى السيطرة على دواوين القاهرة وفروع الاقاليم . فكانت اوامره تصدر الى المأمورين مباشرة فى المراكز بغير وساطة الوزير أو المدير ، وكانت اوامر الوزراء تلقى ولا تطاع ، ولم يلبث الاشتراك ان افضى الى الاحتكاك بين الاحزاب وبين أشخاص الوزراء ، ثم سنحت الفرصة اخيرا للخلاص من الدستور بضربة واحدة ترمى الى هدفين . فقد ألف الاستاذ على عبد الرازق - وهو عالم دينى من ابناء بيوتهم الكبيرة - رسالة فى الاسلام واصول الحكم ادخض بها القول القائل بوجوب الخلافة فى الاسلام ، فاهتم الاتحاديون بتجريد هذا العالم من صفة العالمية لان تجريده يرضى القصر بما يقتض من رجل يعوق المسعى الى الخلافة ، ويرضيه من طرف آخر بما يحرج الاحرار الدستوريين

ويضطرونهم الى اعتزال الحكومة . فتم هذا التجرد  
واستقال الوزراء من الاحرار الدستوريين . واستبعد  
الاتحاديون لخوض معركة الانتخاب منفردين

فلما وصل السير - اللورد جورج لويد خلف اللورد  
النبي - الى مصر وصل وله وجهة مرسومة في السياسة  
المصرية لا يطول فيها التردد والاضطراب . نفوذ القصر  
يجب أن يقف عند حد محدود . والحياة النيابية يجب  
أن تعود ، ولكن هل تعود الحياة النيابية ليعود بسعد  
زغلول الى نفوذه الحكومي القديم ؟ كلا . بل تعود الحياة  
النيابية في برلمان مؤتلف من جميع الاحزاب . فيحول  
البرلمان دون انفراد القصر بالسلطان ، ويحول الائتلاف  
دون انفراد سعد بالوزارة والبرلمان . ولا ينحصر النفوذ  
في يد واحدة من ايدي المصريين ...

وفي الوقت الذي كانت فيه السياسة البريطانية تتجه  
الى هذا الاتجاه كانت الاحزاب المصرية تشعر بالخطر  
الواحد يهددها جميعا وتعلم أن لا نجاة لها بغير الائتلاف .  
فتحدث رجالها في توحيد الصفوف وتزاوروا لتقريب  
ما بينهم من شقة الخلاف ، وأزف موعد انعقاد البرلمان  
بحكم الدستور في السبت الثالث من شهر نوفمبر ، فعول  
الاعضاء على الاجتماع مدعويين أو غير مدعويين ، وأعلنت  
الوزارة أنها تمنع بالقوة كل اجتماع داخل البرلمان أو في  
مكان آخر واحتلت دار النيابة بنحو الفين من الجنود .  
ولكن النواب والشيوخ اجتمعوا في فندق الكنتننتال وباتوا  
من أجل ذلك في الفندق لكي لا يحال بينهم وبين دخوله  
في الصباح . ومن طرائف زيور باشا أنه - وهو يسكن

ذلك الفندق - لم يدرك بما كان يجرى فيه واستغرب هذه الضجة هناك على خلاف المألوف !

وافتمتحت الجلسة قبل الظهر فانتخب سعد رئيسا ثم اصدر المجلسان قرارا بالاحتجاج على تصرفات الوزارة وعلى منع الاعضاء من الاجتماع في دار البرلمان بقوة السلاح ، وباعتبار دور الانعقاد موجودا قانونا واستمرار اجتماعات المجلس في المواعيد والامكنة التي يتفق عليها الاعضاء »

ثم ندب الحاضرون وفدا من حضرات فتح الله بركات باشا ومحمد محمود باشا وعبد الحميد سعيد افندي لرفع القرار الى جلالة الملك وتبليغه الى الوزارة

اما الوزارة فقد كان كل ما وسعها بعد هذا الاجتماع انها كتبت الى مفتش الجيش العام تلفته الى مسسلك الضباط والجنود الذين ادوا التحية العسكرية لسعد وهو يمر بمجلس النواب في طريقه من بيت الامة الى فندق الكنتنتال !

وقد اجتمع اصحاب السمو الامراء بعد اجتماع البرلمان واتفقوا على كتابة عريضة الى جلالة الملك يؤيدون فيها اعادة الحياة النيابية اجابة لقرار الشيوخ والنواب

وبين هذه المآزق التي لا تعيش معها وزارة في بلد مستقل لم ينقطع رجاء الوزارة الزبورية في التعمير وحكم البلاد بالدستور او بغير الدستور ، بل راحت تشرع القوانين لفض الاحزاب وتمحو وتثبت في قانون الانتخاب ، وعندها انها بخير ما دامت لا تسمع من الانجليز شرا ولا تحس منهم نفورا ، والانجليز لم يسمعوها الشر ولم يشعروها النفور لانهم كانوا ينتظرون منها الخدمة الاخيرة

وهي تسليم جغوبوب الى الحكومة الايطالية ، فسلمتها  
ووقعت المعاهدة في سادس ديسمبر ، وظنت انها قد  
اشترت البقاء من الانجليز بهذا الثمن الفادح ، ولم تدرك  
انها قد ختمت بيديها على كتاب موتها وكتبت وصيتها  
حين كتبت تلك الوثيقة

ففي اليوم السادس امضيت المعاهدة ، وفي اليوم الثامن  
قابل اللورد جورج لويد جلالة الملك وطلب الى جلالاته  
اقضاء حسن نشأت باشا عن القصر ، متذرعاً بما حام  
حول اسمه من الاقاويل في قضية مقتل السردار ، فأجيب  
الى طلبه بعد ممانعة قصيرة الاجل ، واقصى نشأت باشا  
الى وظيفة في السلك السياسي لم تكن مما يرتضيه

وقد استمر التحدى والنضال بين الوزارة والحزاب  
فاجمعت الاحزاب على تجاهل قوانينها واضرب العمدة عن  
تنفيذ قانون الانتخاب وحكم القضاء ببراءتهم حين احيلوا  
اليه بتهمة عصيان القوانين ومخالفة الاوامر . وازداد  
التقارب بين الاحزاب بهذه الوحدة بينها في محاربة الوزارة  
فكان اقوى مظاهرها مادية النادى السعدى التى ادبها  
سعد للنواب والشيوخ على اختلاف احزابهم « ليتسم  
التعارف بينهم وينزل ما يكون في نفوس بعضهم لبعض  
من نفرة وجفاء ويحل مكانهما ما تقضى به روح التسامح  
من عطف وولاء »

ثم اعلنت الاحزاب في اوائل السنة الجديدة (١٩٢٦)  
اجتماعها على مقاطعة الانتخابات على غير القانون الذى  
تريده ، وخطا الزعماء بخطوة اخرى في سبيل الوفاق فزار  
معظمهم بيت الامة ورد لهم سعد الزيارة في بيوتهم ،

واتفقوا على الدعوة الى مؤتمر وطنى يجمع الوزراء السابقين والشيوخ والنواب ورجال الاحزاب وأعضاء مجالس المديریات والمجالس المحلية وسائر الجماعات النيابية فى القطر كله ، ليقنعوا الوزارة باجماع المرشحين على مقاطعة الانتخابات حسب قانونها الجديد . فعجلت الوزارة قبل انعقاد المؤتمر باجابة طلب الاحزاب (فى ١٨ فبراير) وبلغته الى المؤتمرين ، وقالت فى بلاغها انه « توخيا لخطئة الاتفاق التى سلكتها الحكومة الحاضرة فى أعمالها على الدوام وابتغاء التعجيل باجتماع البرلمان قرر مجلس الوزراء فى مساء هذا اليوم ان يعرض مشروع مرسوم على حضرة صاحب الجلالة الملك للتصديق على ايقاف العمل بقانون الانتخاب الصادر فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩٢٥ واجراء الانتخابات على مقتضى القانون نمرة ٤ لسنة ١٩٢٤ »

اما المؤتمر الوطنى فقد التام بمنزل محمد محمود باشا ، وجلس سعد على منصة الخطابة وعلى يمينه عدلى وعلى يساره ثروت . ثم تكلم فى الحالة العامة فليخصها تلخيصا سريعا منذ استقالت وزارته الى قبول الوزارة الزبورية قانون الانتخاب المباشر الذى يرضاه الوفديون ولا يرضاه الاحزاب الاخرى . . . وأشار الى ان الوزارة مجلت بقبوله لتوقع الشقاق بين الاحزاب قبل انعقاد المؤتمر ، فقال فى ختام خطابه ليقضى على رجائها هذا : « اذاعوا بان الانتخاب على اساس ذلك القانون اريد به ايقاع الشقاق بين الاحزاب المؤتلفة لتسحل رابطتهم وتنقسم وحدتهم ، ولكنهم واهمون فى زعمهم لان الاتحاد متين بين هذه الاحزاب »



ثم دارت مناقشة طويلة في دخول الانتخابات أو عدم دخولها اعتمادا على أن المجلس القديم قائم والحل باطل، فاتفق الحاضرون على دخولها ما عدا أربعة ، وتلى عليهم اقتراح فحواه المطالبة بإقامة وزارة موثوق بها للإشراف عليها . ثم انفضت جلسة المؤتمر بعد تأليف لجنة من الأحزاب المختلفة لتنفيذ القرارات وبحث المقترحات

على أن الوزارة لم تستقل ولم يصر المؤتمر على استقلالها لعلهم يعجزوا عن مقاومة الأحزاب المؤتلفة في المعركة الانتخابية ، واكتفوا باستعمال يوم الانتخاب فصدر المرسوم بدعوة الناخبين في اليوم الثاني والعشرين من شهر مايو لانتخاب أعضاء مجلس النواب . . . وليس في المرسوم موعد لانعقاد البرلمان !

وكانت الأحزاب قد تفاهمت مع الوفد المصري على الدوائر التي يتركها لها ولا يرشح فيها أحدا من أنصاره . فلما كان يوم الانتخاب أسفرت النتيجة عن انتخاب مائة وخمسة وستين وفديا وتسعة وعشرين حرا دستوريا وخمسة من الحزب الوطني وستة من المستقلين وخمسة من الاتحاديين الخ

على هذا وجب أن يدعى سعد باشا لتأليف الوزارة الدستورية . ولكن الوزارة الزبورية لم تستقل ، وهي لم تعلن من قبل ذلك موعد انعقاد البرلمان . . . فهل قصدت اغفاله لأنه كان من الجائز عندها — أو عند من أوعزوا إليها — أن يحصل الانتخاب ولا يحصل الانعقاد أو يحصل ولكن بشروط ؟

تداولت الألسن أن زيور باشا فاتح اللورد جورج لويد في أمر الاستقالة بعد الانتخاب توا فاستمهله بضعة أيام

كانا بين المتهمين - وهما الاستاذان ماهر والنقراشي -  
قد برثا من التهمة ، ولم تعد للوقد صلة بهذه القضايا  
على جميع الاعتبارات

الا أن ما يبطل بحكم العقل أو يبطل بحكم القضاء قد  
تشاء السياسة أن لا تبطله ، فيكون لها الحكم النافذ متى  
كان من ورائها الجيوش والاساطيل

فبعد أسبوع من صدور الحكم - أي بعد قيام مشكلة  
الوزارة - كتب مستر كرشو أحد القضاة الثلاثة الذين  
كانوا في محكمة الجنايات خطابا الى وزير الحقانية استهله  
بقوله :

« آسف لاضطراري الى ابلاغ معاليكم انني - بعد  
مداولة مع زميلي دامت خمسة أيام - أجدني لا أستطيع  
الموافقة على الحكم الصادر في قضية محمد فهمي على  
وآخرين الا فيما يتعلق بمحمد فهمي على المحكوم باعدامه ،  
ومحمود فهمي النقراشي المحكوم ببراءته وعبد الحليم البيلي  
المحكوم ببراءته . فان الادلة على الاثنيين الآخرين كانت  
غير كافية ، أما باقى الحكم فهو لزميلي وعندى أن حكم  
البراءة في تهمة محمود عثمان مصطفى والحاج أحمد جاد  
الله وأحمد ماهر وحسن كامل الشيشيني يناقض وزن  
الادلة الى حد الاخلال بتنفيذ العدالة . وقد بلغت خطورة  
هذا الاخلال في رأيي وخطورة النتائج التي تنجم عنه حدا  
جعلني اعتبر أن من واجبي الخروج في هذه الحالة على  
مبدأ المحافظة على سر المداولة وتوجهت بعد اصدار الحكم  
الى دار المندوب السامي فأطلعت فخامته على رأيي  
باعتباره حاميا للأجانب »

ويرى من هذا الخطاب أن مستر كرشو خالف امانة

ربما يتم الاتفاق على اختيار الخلف ، وتحقيق أن الانجليز يريدون عدلى يكن ولا يريدون سعد زغلول في رئاسة الوزارة ، وتقابل سعد وجورج لويد في هذه الاثناء فسأله جورج لويد : « هل ينضم عدلى الى وزارتك اذا الفتها ؟ » قال سعد : « أعتقد ذلك » . فقال جورج لويد : « ولكن الاحساس الذى عندى لا يسمح لى بهذا الاعتقاد ! »

غير أن سعدا هو زعيم الكثرة الغالبة على الرغم من تجاوزه عن بعض الدوائر في الانتخابات ، فكيف السبيل الى منعه بمشيئة حكومة اجنبية أن يلى الوزارة الدستورية ؟

لا سبيل الى ذلك لو جرت الامور في حدود الصراحة ، ولكن قضية الاغتيالات السياسية باقية ، ولا تزال فيها بقية صالحة للاستغلال . فلتكن هذه القضية اذن وسيلة امتناعه من تأليف الوزارة ، كما كانت قضية مثلها بالامس وسيلة اعتزاله الوزارة وهو قائم فيها

أصدرت محكمة الجنايات حكما في قضية الاغتيالات السياسية اليوم الخامس والعشرين من شهر مايو (١٩٢٦) فقضت « بالنسبة لمحمود افندى عثمان مصطفى والحاج احمد جاد الله ، والدكتور احمد ماهر ، والاستاذ محمود فهمى النقراشى ، والاستاذ حسن كامل الشيشينى ، وعبد الحليم البيلى بك ببراءتهم من التهمة التى نسبت اليهم وبالإفراج عنهم فورا الا اذا كانوا محبوسين رهن قضايا اخرى »

وعلى هذا يكون اتهام الوفد بتدبير هذه الجنايات باطلا بحكم القضاء كما بطل من قبل اتهامه بتدبير مقتسل لسردار ، لان الرجلين البارزين من رجال الوفد اللذين

القضاء ، وأنه قاض واحد من ثلاثة قضاة ، وأنه نسي أنه قاض مصرى لا شأن له بدعوى المندوب السامى فى المسائل السياسية ، ومع هذا كان من رأى الحكومة البريطانية أن حكمه وحده هو الحكم الصحيح وأن ما عداه لغو لا يجوز الاستناد إليه . فكتب اللورد جورج لويد الى زيور باشا بلافا يعلنه فيه : « بأن حكومته حسب النصيحة المقدمة اليها فى الوقت الحاضر ترفض أن تعتبر الحكم دليلا على براءة الاربعة المذكورين كائنة ما كانت الاسباب التى بناء عليها القاضيان المصريان »

وسيلة صالحة - سواء كانت حسنة أو غير حسنة - لاستغلال القضايا فى الازمات السياسية . فاذا الف سعد الوزارة فهناك هذا البلاغ كفىل يخلق المشكلات واكرهه الوزارة على الاعتزال العاجل ، لأنه قد يؤدى الى قبض السلطة البريطانية على « الاربعة المذكورين » وأعنات الحكومة الجديدة اعناتا لا حيلة فيه الا أن تطلق أولئك السجناء وهى لا قوة لها على اطلاقهم ، أو تستقيل هذا اذا الف سعد الوزارة . أما اذا الفها غيره فلا ضرورة لاتخاذ عمل من الاعمال ولا خطر من الإخلال بتنفيذ العدالة وتبرئة الجناة !

وهكذا كان . فان سعدا تنحى عن الوزارة وعدلى يكن الفها ، فلم يسمع أحد بعد ذلك بخبر ذلك البلاغ ، أو الانذار ، ونفعت قضايا الاغتيال سياسة الاستعمار نفعا السريـع فى اقضاء سعد زغلول عن الحكومة

والواقع أن سعدا لم يكن يأبى أن يتولى عدلى تأليف الوزارة ، وأنه صرح بذلك لبعض اصحابه قبل الانتخابات وبعد الانتخابات ، ولكنه بعد الانباء التى نشرتها الصحف

الانجليزية وسحب المصير في مصر بأنه مرغى على ذلك وأنه لن يتولى الوزارة أبد الابدين لأن حزبه منهم في مقتل السردار وغيره من الانجليز ، أحب أن يكشف الرباء حول هذه المسألة كلها ، ولا سيما وقد صدر الحكم ببراءة الاستاذين ماهر والنفراتى من كل تهمة . فإذا عساه الانجليز أن يقدموه عن الحكم فليظهروا بعد ذلك بالسبب الصحيح من مقاصدهم السياسية المكشوفة ، لا بما يتعللون به من التمللات

فلما حدثت الأزمة وانكشفت الحيلة كلها تنحى عن الوزارة ورجع الى الراى الذى ارتضاه أولا وصارح به أصحابه وهو اسناد الوزارة الى عدلى باشا واختيار اعضائها من النواب والشيوخ المؤتلفين

والراى عندنا في موقف سعد من تأليف الوزارة في هذه المرحلة أن ولايته الوزارة لم تكن ضرورة لازمة ولم يكن فيها كذلك ضرر محذور على المصالح الوطنية لولا تلك الازمة التى خلقها اللورد جورج لويدي في آخر لحظة ، وعلى هذا لا ملامة عليه في طلبها ولا في التنحى عنها

أما تأليف الوزارة العدلية الجديدة فكان على النحو الاتى :

عدلى يكن باشا للرئاسة والداخلية ، وعبد الخالق ثروت باشا للخارجية ، ومحمد فتاح الله بركات باشا للزراعة ، ومحمد القرابلى باشا للاوقاف ، وأحمد محمد خشبة بك للحرية والبحرية ، ومحمد محمود باشا للمواصلات ، وأحمد زكى أبو السعود باشا للحقانية ، ومرفس حنا باشا للمالية ، وعلى الشمسى افندى للمعارف العمومية ، وعثمان محرم باشا للاشغال العمومية

ومن تأليفها على هذا النحو يبدو لنا مقدار التسهّل الذي ارتضاه سعد لرعاية الائتلاف ، إذ لم يكن في هذه الوزارة أكثر من خمسة وزراء على اتصال صحيح بالوفد ، والباقيون كلهم من غير الوفديين . ولم يعهد بوزارة هامة الى أحد من وزراء حزب الكثرة ، وهم أكثر من ثلاثة أرباع النواب

وقد وصف سعد هذه الوزارة بأنها وزارة «اندماج» Amalgamation لا وزارة ائتلاف Coalition كما شاع اسمها في الصحف وأروقة البرلمان ، فدل بذلك على نظائره البعيد وتفريقه الدقيق بين الأوضاع البرلمانية ، فان وزارة الائتلاف قد أقيمت اقالة بعد بضعة عشر شهرا لخروج حزب القلة منها ، وليس خروج القلة بالمعنى الصالح لاقالة الوزارة لو كانت وزارة اندماج في حزب الكثرة النيابية

رايت سعدا في اوقات كثيرة منذ قيامه بالدعوة الوطنية ، فما أعرف وقتا تسرب فيه السأم والتعب الى بنيته والى نفسه كما كان يتسرب أحيانا خلال الفترة من مقتل السردار

كانت هذه الفترة أقل اوقاته حركة ولهذا كانت أكثرها سأمًا وتعبًا ، وكان قصارى ما اهتدى اليه خصومه من محاربته أن يحاصروه في بيت الامة بالجند والسلاح ويمنعوا وفود الناس اليه ، فكان يراقب الحالة على بعد ولا يملك النهوض لها بجهد من جهوده . . . وكان يؤلمه في الوقت نفسه أن يستطيع الموظفون الاداريون كل ما اجتروحه من ارهاق الناس واستفزازهم دون أن ينالهم جزاؤهم الذي يستحقونه . . . وفي أكثر الايام كان يسأل :

« ما الذى يوغر صدور هؤلاء الموظفين على الامة ؟ وما الذى يبغضهم فى ايام الوزارة الشعبية ؟ » وقد قلت له يوما انهم تعودوا ان يكونوا طوال حياتهم مأمورين وأميرين . ووزارة الشعب فرضت لهم حرية وفرضت للناس حرية فلا هم مأمورون ولا هم أمرون . ولو عرفوا انها دائمة لخافوها وعلقوا رجاءهم برضاها . ولكنهم لا يحسبونها تدوم . . . قال لا يبعد ان يكون كذا . فقد كنا نعامل هؤلاء الموظفين معاملة الشركاء فى الحكومة ولا نعاملهم معاملة الآلات ، وكنا ننتظر منهم غيرة وطنية ولا ننتظر منهم طاعة عمياء . فوجدوا منا غير مانعوده

وذات ليلة كان يسأل : « ما الذى يبعث القوة فى الشعب ؟ » وكنا ثلاثة على مائدته : محاميا معروفا والاستاذ عبد القادر حمزة وكاتب هذه السطور . فقال المحامى وظن انه يرضيه بما قال :  
— يا باشا كلمة منك تبعث فيه القوة . . . كلمة منك تبعث فيه الحياة الفنية . . . واسترسل فى مثل هذا الكلام

فنظر اليه سعد هنيهة ثم قال : « ما هذا ؟ اتريد ان تخطب ؟ اتريد ان تتحمس ؟ طيب : تفضل اخطب وتحمس . وانتظر من يسمع ! »

وكانت نفسه برمة جدا بمن يعبثون بهذا الموضوع لانه كان مهموما به لا يطيق الهزل فيه . بل كثيرا ما سمعته يتضجر فى تلك الايام من حب النكتة فى الطبيعة المصرية ويقول : « لولا ان المصريين يضحكون من زبور وغرائب لما احتملوه هذا الزمن الطويل ! »

وفى اوائل هذه الفترة زرته بفندق « مينا هوس »

وكان يأوى اليه أحيانا أيام الشتاء . فرأيته كثير التفكير  
كما يكون حين يلتبس عليه وجه العمل وطريق الحركة ،  
وسألنى وهو ينظر الى الصحف على مقربة منه : « ماذا  
يقولون ؟ »

قلت : « وماذا غير قولتهم المعهودة ! ان سعدا ترك  
الميدان واستقال ! »

قلت : « لو بقيت في الحكم لقالوا انه يخرب البلد  
تشبثا بالمنصب ... هؤلاء لا يعتد لهم بكلام ! »

ثم نشط كعادته حين ينبعث الكلام في موضوع نضال  
بينه وبين خصومه ومضى يقول : « وهذه الصحف  
الانجليزية ما بالها تسمى وتصبح وهى تلفظ بزغلول ...  
ان زغلولاً يدبر ... ان زغلولاً يتربص .. زغلول .  
زغلول . نعم يا هؤلاء انكم لن تستريحوا من زغلول ! »

وهكذا كان في هذه الفترة ، يسأم ويتعب ويخيل الى  
من رآه انه بهم بأن ينفذ يديه ، ثم يتحداه متحد فاذا  
هو واقف على قدميه لا يسره ان يستريح منه الخصوم



## رئاسة مجلس النواب

كانت رئاسة مظلوم باشا لمجلس النواب الاول مشهورة بضرب الجرس لحفظ النظام . بحيث يصح ان يقال ان الجلسات - ما لم يحضرها رئيس الوزارة او تحتدم فيها المناقشة لامر يشغل النواب - كانت مقسومة بين لفظ الرئيس بدق الجرس ولفظ النواب بالكلام

واذكر ان زميلنا الاستاذ محمود عزمى حرره مجلس النواب تذكركه التى يحضر بها المجلس لما كان يكتبه عنه من القوارص والغمزات . فانتقل الى مجلس الشيوخ واستمر على نشر اخبار مجلس النواب وهو يزعم انه يتلقى تلك الاخبار من طريق المكاشفة والتنويم ! فلقيته يوما بمجلس الشيوخ وسألته ان يرينا معجزة من معجزاته على سبيل المداعبة ... فيذكر لنا ما يجرى الساعة فى المجلس الاخر ، فهام بنظره قليلا كأنما كان يستطلع القريب وقال : مظلوم باشا يدق الجرس ... ! قلنا جميعا : آمنا لك بالمكاشفة .. ما فى ذلك جدال !

ففى عهد رئاسة سعد للمجلس بطل دق الجرس او كاد . ولاحظ المختلفون الى المجلس فى العهدين ان الجرس قد اصبحت من الادوات النيابية الملقاة . وكان الاجانب والمصريون على السواء يقولون : ليس هنا مجلس ورئيس ، ولكنه معلم محبوب بين تلاميذ مطيعين ولم يكن سعد يستمع فى حفظ النظام بنصوص القانون

ولا يحق الرئاسة في منع الكلام وقض المناقشات . انما كان يستعين بسلطان هو أشد رهبة من جميع النصوص والحقوق وهو سلطان العارضة القوية والفكاهة الحاضرة ، فكان العضو من الاعضاء يقول قولاً سديداً أو يصمت . لانه يخشى اذا اطلق لسانه بغير السداد أن يستهدف على الاثر لجواب مفحم أو تكتة لأذاعة من منصة الرئاسة

حدث لما ذهب ثروت باشا الى لندن لمصاحبة جلالة الملك والتماس الفرصة الملائمة لفتح باب المفاوضة في القضية المصرية ، أن عضواً من الاعضاء الذين يخالفون مبدأ المفاوضة من أساسه وجه استجواباً الى نائب رئيس الوزارة يستوضح فيه موقف ثروت باشا في لندن ويخرج الوزارة احراجاً لا تملك الجواب فيه ، لان المفاوضة لم تكن هي الغرض الرسمي لسفر ثروت باشا ، وانما كانت بغية متفقا عليها بين ولاة الامر يرجى أن تتاح لها الفرصة الملائمة بعد جس النبض واستطلاع الاحوال . فاذا قالت الوزارة - رداً على الاستجواب - انها ستفاوض أو انها لا تفاوض فليس في ذلك تسهيل لما كانت تنويه

والح كثير من الاعضاء على صاحب الاستجواب أن يلغى استجوابه فلم يفعل ولم يستمع وجنح الى الاحراج والعناد . وأشار الوزراء بالمطالبة والمرافعة في عرض الاستجواب فأبى عليهم سعد أن يخالف نظام المجلس ، وقال لهم : بل يعرض الاستجواب ، ونعالجه بما يستحقه الاحراج والعناد

وجاء الموعد المحدد وتلى الاستجواب ، وانتظر العضو المحترم جواب الوزارة وهو موقن بأنه قد وضعها في الفخ الذي لا خلاص منه بغير احباط المفاوضات . ولكنه لم يكذ

يتهيأ لسماع الجواب المأمول حتى فاجأه وزير الحربية ...  
باتفاق سابق مع سعد - قائلا : « ان هذا الاستجواب  
موجه الى شخص غير موجود »

وقال سعد : « ما قول حضرة العضو المحترم في ذلك ؟  
في الواقع انه لا نائب لجلالة الملك ولا لرئيس مجلس  
الوزراء ! » فسأله صاحب الاستجواب : « ايؤخذ من  
ذلك ان الحكومة لا تريد ان تجيب ؟ » فقال سعد :  
« ليست المسألة مسألة ارادة او عدم ارادة ، وانى الفت  
حضرة العضو فضلا عما ذكرته الى ان الاستجواب يحتاج  
الى ثمانية ايام حتى لو كان مستوفيا جميع الشروط ،  
والدورة البرلمانية على وشك الانتهاء . فهل لا يرى العضو  
المحترم ان تأجيله أولى ؟ »

أما سر القلطة في شكل الاستجواب فهو كما رأى  
القارئ انه كان موجها الى « نائب رئيس الوزراء » ولم  
يصدر عند سفر ثروت باشا أمر رسمي بانابة أحد عنه  
في رئاسة الوزارة اكتفاء بأن يؤدي عمله في وزارة الداخلية  
أقدم الوزراء الموجودين عهدا بالمناصب الوزارية

قال صاحبنا : « كيف ؟ اليس هنا فلان باشا ؟ »  
فقال سعد : « نعم . ولكنّه ليس بنائب رئيس  
الوزراء ! »

فتردد صاحبنا وصاح مذهولا : « اذن من نسأل ؟ »  
قال سعد : « اسأل محاميا ! »

وقعد الرجل بين القهقهة والضجيج ، وتأجل  
الاستجواب الى موعد غير مسمى بموافقة العضو  
المحترم !

وتناقش المجلس في قانون خلط الاقطان . وفيه عقوبة

مفروضة على من يخلطون صنفا منها بصنف . فنهض  
أحد الاعضاء وقال :

« ولكن الا يتفق ان يسهر احد فيحصل الخلط على  
غير قصد منه ؟ »

فضحك سعد ضحكته المعروفة وقال : « نعم يا حضرة  
العضو المحترم .. يتفق ! ولكن اتقدر حضرتك أن تقول  
لنا : كم كيسا من القطن تملؤه وأنت ساه عن نفسك ! »  
وطلب بعض الاعضاء انارة طريق مقفل وعزز طلبه بأن  
القتيل يقتل هناك في وضح النهار

فعاجله سعد سائلا : « ولماذا تطلب أن ينار ! »  
وبهذه الاجوبة الحاسمة وهذه الفكاهة السريعة ، كان  
يحفظ النظام في المجلس ويحفظ الالستة في الافواه

واستطاع من ثم أن يقف في ميدان الفصل بين جميع  
السلطات وجميع الهيئات ، فيفصل بين الاعضاء من  
انصاره ومعارضيه ، ويفصل بين المجلس والوزارة ،  
وفصل بين الوزارة والانجليز ، ويمشي بالوثام بين القصر  
والنواب والوزراء ، ويأخذ من كل لكل حسبما تتجه  
الحوادث ، وتتبدل الاحوال

ومن اخطر الازمات التي وقعت في أثناء رئاسته لمجلس  
النواب وعالجها بما له من النفوذ والحنكة ازمة الوزارة  
العدلية ، وازمة ميزانية الازهر ، والمخصصات الملكية ،  
وازمة الجيش التي اثارها اللورد جورج لويد عقب الحملة  
التي حملها عليه مجلس النواب

فاما ازمة الوزارة العدلية فقد نجمت من اقتراح  
اقتراحه بعض النواب لشكر الوزارة على مساعدتها بنك  
مصر ، ثم قيل في الرد على هذا الاقتراح ان الشكر غير

لازم لأنه من قبيل تحصيل الحاصل . فاعتزم عدلى . باشا  
هذه المناسبة واستقال لأنه كان على ضجر وامتناع من  
مطالب اللورد جورج لويد التى لا تجرى على قانون ولا  
اتفاق

وبدل سعد باشا زغلول جهده فى اقامة وزارة اخرى  
— هى الوزارة الثروتية — قبل ان يتسع الاتفاق للدسائس  
والمناورات التى لاتنقطع فى السياسة المصرية

والذى نعتقده نحن أن أزمة الوزارة العدلية وافقت  
رضى من سعد فى تلك الاونة لأنه لم يستحسن من عدلى  
تهديده بالاستقالة اذا تعرض المجلس لتصرفه فى مسألة  
كتاب « الشعر الجاهلى » للدكتور طه حسين ولم يكل  
اليه الراى كله فى هذا التصرف . وقد كان على الشمسي  
باشا وزير المعارف من قبل الوفد وكان رايه كراى عدلى  
باشا فى هذه المسألة على خلاف المظنون والمقدور ، فكان  
نصيبه أيضا من المجلس تجريح قوانينه التى عرضها  
لتعديل برامج الدراسة وافهامه من ثم أن اضطرار وزير  
الى الاستقالة امر غير عسير ، ولو دخل فى حماية رئيس  
الوزراء وحسب له حسابا قبل حسابه لزميمه

وسلك سعد فى مسألة ميزانية الازهر ومسألة  
المخصصات الملكية مسلك المجاملة للقصر مع المحافظة على  
نص الدستور . فقد كان كثير من النواب يلحون فى وجوب  
عرض الميزانية الازهرية على المجلس ، وكان المجلس يكاد  
أن يتخذ قرارا بتأييد هذا الطلب . فلذكر لهم سعد أن  
الدستور ينص على أن المعاهد الدينية تنظم بقانون .  
فالاقتراح سابق لاوانه قبل وضع ذلك القانون  
وفى مسألة المخصصات الملكية ، كان بعض الاعضاء

ينسى الدستور ويطالب الحكومة بنقصها في الميزانية وهو ما لا يجوز لانه مخالف للمادة المائة والحادية والستين من الدستور ، فكان سعد يسمح للاعضاء بالمناقشة في هذه المسألة ويمنع الشطط فيها ، ويكتفى بتوجيه المجلس الى التماس تعديل المخصصات من جلالة الملك رعاية للاقتصاد . ويصبح احترام النصوص التي لا محيص عنها بصيغة المجاملة على هذا المنوال

اما ازمة الجيش فهي اعجب الازمات وادلها على العنت الذي يلقاه الساسة المصريون من الاعيب السياسة البريطانية حيث تعمد الى خلق الازمات . فكل ما حدث من اسباب هذه الازمة ان لجنة الحربية في مجلس النواب اقترحت زيادة عدد الجيش وتحسين سلاحه ، وهو اقتراح قديم عرضه سينكس باشا نفسه في عطلة الدستور وليس فيه خروج على حدود النيابة ولا سوابق الاتفاق بين الحكومتين المصرية والبريطانية

الا ان المندوب السامي كان موتورا من المجلس ومن الشعب لانهم استنكروا منه ان يباشر عمله دون ان يقدم اوراقه كسائر السفراء والوزراء المفوضين ، كما استنكروا رحلاته الى الاقاليم واستقباله الاعيان والوجهاء كانه ملك يستقبل رعاياه . وليس للمجلس بد من هذا الاستنكار ، لان سكوته عنه امر غير مفهوم الا على معنى الاقرار والتفريط في امانته الوطنية وامانته الدستورية ، ولكن اللورد جورج لويد لا يعرف هذا لاحد في معارضة أهوائه وبدواته ، ولا يرى للمصريين - حكومة ونوابا وشعبا ومتطرفين ومعتدلين - الا ان يدعنوا لتلك الاهواء والبدوات ... فكظمها في صدره حتى سنحت مناسبة

كانها لا مناسبة على الإطلاق . . . وراح يطر الحكومة المصرية باحتجاجاته الشفوية والكتابية ، ويطلب منها ما لا طاقة لحكومة في الدنيا بقبوله ، وهو مد خدمة سبنكس باشا ثلاث سنوات ومنحه رتبة الفريق . وتخويله السيطرة على الضباط في الترقية والتعيين ، واتصاله المباشر بجلالة الملك ، وتعيين وكيل له ووكيل للوكيل من الانجليز ! وغير ذلك من المطالب التي أفلقت الحكومة والمجلس وأضاعت عليهما الوقت في غير طائل . . فان خضعت الحكومة لهذا ، والا فالبورج البريطانية على شاطئ الاسكندرية ، وأرواح الاجانب في خطر داهم ! وان قالوا هم ونادى بعض سفرائهم بأنهم في امان يعيشون بين المصريين معيشة الاخوان . .

وقام وزير الخارجية البريطانية السير أوستن شامبرلن بمجلس النواب البريطاني فقال في بيان أسباب الازمة : « ان أنظار فريق من رجال السياسة في مصر اتجهت الى الجيش منذ زمن وهم يرمون « أولا » الى زيادة الجيش الحالي ، و « ثانيا » الى اتخاذه سلاحا في يد حزب سياسي . ولا ريب ان هذه المساعي من المسائل التي تهم الحكومة البريطانية مباشرة ، لان الدفاع عن القناة من المصالح الجوهرية ، وحماية الاجانب من العهود التي قطعناها على أنفسنا »

الى ان قال : « والحكومة البريطانية على استعداد للشروع توا في فتح باب المفاوضات للوصول الى هذه الغاية . . . وهي الاتفاق على المسائل المختلف عليها ، ولكن علينا الى ان يتم ذلك الاتفاق ان نصر على بقاء الضمانات التي دلت الخبرة الماضية على انها فعالة ! » . نعم . . .

وعلى المصريين طبعاً أن يفهموا أنه لا سلامة من هذه  
الازمات حتى يساقوا سوقاً الى المفاوضات !

وبعد محالّ وجدال استقر الرأي على اجابة بعض  
المطالب ، وهي ترقية سبنكس باشا ومد خدمته وتعيين  
وكيل له . وانتهت ازمة من تلك الازمات التي تخلق من  
الهباء وبضاع فيها الوقت على سياسة المصريين ثم لا  
يسلمون بعدها من اللوم والاثام بالتقصير في اعمال  
الانشاء والاصلاح ! ! وقد بذل سعد من الجهد في تهدئة  
النواب والجمهور ما ليس يقدر على بذله سواه ، وكان  
موضع الملاحظة عليه من بعض انصاره — ومنهم كاتب  
هذه السطور — أنه يشتري الدستور بأعلى من ثمنه  
ويطيل المسألة حيث لا يرجى ان تقابل بمثلها أو يكف  
عن العدوان

وكنت في أمثال هذه المناسبات أقول واكتب مؤكداً  
لهذا المعنى كما قلت في أواخر مايو سنة ١٩٢٦ من مقال  
في صحيفة البلاغ :

« ويلوحون لنا بعهد كرومر والقاء الدستور وما عهد  
كرومر بشر من دستور كهذا لا ينال المصريون منه الا  
التبعات الجسام ، ولا يجنون منه الا الاباطيل والاهام .  
فاما أن نسلم للانجليز بكل زعم يزعمونه وكل مطلب  
يدعونه ، واما أن ينسخوا الدستور ويعيشوا بالعلاقات  
بين الشعب والعرش والبرلمان . ثم ماذا تأخذ نحن من  
هذا الدستور الذي يسوموننا فيه هذا السوم الجفشوم ؟  
لا شيء على الاطلاق . نعم لا شيء الا الضرر والمحال مشفوعاً  
بالفرقة والانقسام »

وانما ذكرت هذه الملاحظات لأذكر رد سعد عليها



وحجته في ردها ، فقد كنت اذا حدثته فيما يلاحظ من  
فرط الحرص على الدستور أمام التهديد والوعيد يقول  
لى : « ليذهب الدستور حيث يذهب ... هذا حسن .  
ولكن يجب أن نذكر أن الإنجليز قادرون على تضسييع  
جهودنا كلها في طلب الدستور ، وأنهم لولا رغبتهم فيه  
لضاع علينا ما سلف من جهود . يا فلان ! أن في صلب  
الدستور كلمات لا تزال مكتوبة بخط موظف انجليزى  
في دار المندوب »

وحجته في موقفه من أزمة الجيش خاصة ، أن تضسييع  
الدستور من أجلها عجلة لا تقضى بها الضرورة . ومتى كان  
القوم يشيرون الى المفاوضة بلسان وزيرهم فلا ضرر من  
ارجاء الخلاف كله بضعة أشهر الى أن نتفق على قرار أو  
يذهب الدستور الى حيث يذهب كما تقول

وعلى ضيق الوقت وغلبة الشواغل السياسية والازمات  
المصطنعة ، قد اتسع المال لأعمال شتى ومقترحات  
صالحة ، كإلغاء السخرة وتعميم التعاون بين الفلاحين  
وفتح الطرق ودرس مشكلة العمال ، وما الى ذلك .  
مطالب الإصلاح الاجتماعية

غير أننا لا نريد هنا أن نسرّد سجلا للأعمال والمقترحات  
التي أشرف عليها سعد في أثناء رئاسته لمجلس النواب  
فإن هذه الأعمال والمقترحات قد يشرف عليها كثيرون من  
رؤساء المجالس النيابية ثم لا يمتازون بقدرة غير معهود  
في الرؤساء عامة . إلا أن الغاية التي ما بعدها غاية في  
هذه الصناعة أن يستوى المرء فيها على مستوى الواجب  
كما يتخيله التخيل ويصبر اليه التأمل .

والمثل الأعلى في الرئاسة هو الرئيس الذي يملك القدرة

على القصد في اوقات المجلس والقصد في جهوده ، ويملك القدرة على حفظ نظامه بغير حاجة الى زواجه وقوانينه . ويملك القدرة على تعليم اعضاءه وهدايتهم الى اكبر ما يستطيعون من صواب واقل ما يتعرضون له من خطأ

ويكون مع صيانتة لحقوق مجلسه قائما بالقسط بينه وبين جوانب الحكومة الاخرى ، مانعا للصدام بينه وبين ما يحيط به من القوى والمراقيل ، فبهذه القدرة استحققت رئاسة سعد أن تحسب مزية من مزاياه وصفحة من صفحاته ، لا أن يكون مبلغها من الذكر استقصاء جزء من تاريخه والالمام بعام أو عامين من حياته

## زعامة سعد وأثرها

يقول لنا علماء التوحيد أن المعجزة الكبرى لنبي من الأنبياء هي المعجزة التي تطابق خلائق الامة المبعوث فيها .  
فموسى بعث بالعصا الساحرة في امة السحر والكهانة ،  
وعيسى بعث بآية الشفاء في امة المصابين والضعفاء ،  
ومحمد بعث بالقرآن في امة الفصاحة والبيان ، فلكل منهم معجزة تطابق احوال قومه وتستمد الاقناع من معدنه وأصله

فما أصدق ما يقول العلماء فيما رأيناه في عصرنا من سير الزعماء ! ففاندى كان خير زعيم على أهل الهند لأنه ناسك من امة النساك ، ومصطفى كمال باشا كان خير زعيم بين الترك لأنه جندي من امة الجنود ، وسعد كان خير زعيم في مصر لأنه فلاح من امة الفلاحين . وحسبك أن نعلم الى نموذج الفلاح المصري فتضاعف ما فيه من خلائقه وعاداته وخصائص بيئته لثرى امامك سعاداً مائلاً في عظمتة المصرية ، قائماً على مرتقى المثل الاعلى لتلك الخصائص القومية ، وليست آية افصح من هذه الآية على صدق النهضة السعدية وجريانها مع طبائع الامور

وقد اجتمعت لسعد من مزاياه الشخصية ومن توفيقاته العصر في حياته صفة الزعامة الواجبة على المصريين ، أو الزعامة الملائمة لاطوار النهضة الاخيرة في هذه الامة

فهو لأنه كان فلاحاً من اصحاب المراتب العالية ، قد

استطاع أن يجمع حوله السواد والعلية من أبناء الفلاحين،  
وهم قوام الأمة المصرية

ولأنه كان صديقا لقاسم أمين على رايه في تهذيب المرأة  
قد استطاع أن يقود النهضة الاولى التي اشترك فيها  
الرجال والنساء وشملت الأمة كلها لأنها شملت البيت كله  
ولأنه كان يطلب الاستقلال من الترك كما يطلبه مسن  
الانجليز قد استطاع أن يمحو الفوارق الدينية والعصبية  
المذهبية في الحركة الوطنية ، لان المسيحيين والاسرائيليين  
قد علموا أنهم شركاء في دعوة واحدة ، وليسوا مسوقين  
مع حركة دينية يطلب دعائها سيادة الترك لانهم مسلمون،  
وأنما الحق أن يطلبوا السيادة المستقلة لأنهم مصريون

ولأنه كان حاضر الفتوة ، وافر الحماسة في الشباب  
والكهولة والشيخوخة ، قد استطاع أن يقود الشباب  
المتلهبين كما يقود الشيوخ المحنكين ، أو استطاع أن يجمع  
الجيلين في ثورة واحدة ، وقلما يحدث

قالت صحيفة التيمس وهي تربيته : « مما عهد في  
الزعماء الشرقيين أنهم يعتزلون العمل قبل زملائهم  
القريين . الا زغلولا ، فانه احتفظ بنشاطه الفزير الى  
النهاية ، وليس بين الشائرين المتطرفين في التاريخ الا عدد  
قليل بقيت له عقيدته السياسية على شدتها وعنقوانها  
بعد الخمسين ، ولكنه هو بلغ اقوى ما بلغ من السلطان  
على الجماهير عندما ناهز الستين ، وكأنما كان تقدمه  
في السن يزيد من حماسة الشباب ونزواته ! على أن  
مفاجآت طبيعته وأطوار حياته وتقلبه في تحصيل العلم  
بين الفقهاء العرب والاساتذة الفرنسيين ، ومضاء عزيمته  
وفصاحته وما كان من الاثر على تربية ذهنه لاناس بينهم  
من الاختلاف مثل ما بين جمال الدين داعية الجامعة

الاسلامية واللورد كرومر - كل هذا لا يكفي لتفسير قبضته القريبة على شعب كثير التحول . فان وراء كل هذا ، وفوق كل هذه العوامل المؤهلة للنجاح قدرة خاصة قيضت له ذلك النفوذ على ابناء وطنه ، ومفناطيسية شخصية تجذب اليه الالوف من التابعين »

وقد أدى البحث في أصل سعد الى اختلاف الاقاويل بين قائل يزعم أنه من البدو وقائل يزعم أنه من المزاربة وقائل يزعم أنه ليس من هؤلاء ولا هؤلاء ، ولكنه يشبه الترك في بعض الملامح والاخلاق ، فليختلفوا ما شاءوا وليعزز كل منهم اقاويله بما شاء ، فان الحقيقة التي لا تقبل الجدل الكثير أن صفات سعد التي لا شك فيها هي أصلح الصسسسات لزعامة المصريين . وإن مزاياه الشخصية ، وتوفيقات زمانه السياسية والاجتماعية قد جعلته الزعيم المصرى الذى ليس بين معاصريه أحد أجدر منه وأولى بالزعامة ، وذلك وحده كفى بتقرير مكانه كما قرره لنفسه وقرره الأحداث والتوفيقات

فهو في طبيعته العملية ، وفصاحته القنعة ، وفكاشته المرتجلة ، وعزيمته الماضية ، وسماته المهيبة ، ومنزلته الرفيعة ، خير من ترشحه مصر لزعامتها من صميم تكوينها ، وأنه لأصل في زعامة الشعوب ليس بعده رسوخ ولا عمق في الاصول

كان ساحرا للفلاح الساذج وابن البلد الظريف : سمعه فلاح من قنا في الاحتفال بعيد النيروز يبكى . ثم افاق لنفسه وهو شيخ لم يتعود أن يبكى الا لحادث يصيبه في آله او ماله ، فطفق يعجب لنفسه ويسأل من حوله : ما بالى ابكى ؟ امات ابى ؟ امات أمى ؟ اغرقت مراكبى ؟ الجذب زرعى ؟ وما لهذا الرجل يبكىنى ؟ اساحر هو ؟

أفائن هو ؟ والله لا أدري !! ولكن الفلاح الساذج الحائر في بكائه قد بين لنا أوجز البيان أن سلطان مسعد على النفوس المصرية حادث كحوادث القضاء والقدر أو هو من قبيل الحوادث التي تحرك تلك النفوس وتهزها في أعماقها ، أو هو من قبيل تلك العوامل التي ظن الفلاح الساذج أنها هي وحدها خليفة أن تسيل الدموع من عينيه

وسمعه مصرى من أبناء البلد يخطب في نادى «سيروس» ويضحك ضحكته العالية من خصومه . فما تمالك أن صاح : « ياسلام ياباشا ! ضحككتك حلوة . حلوة جدا . الله ! الله ! » . فما ترك مسعد هذا التعقيب « البلدى » على ضحكته الساخرة أو الساخرة دون أن يشفقه بتعقيب من جنسه ، وهتف بالحاضرين في طلب السكوت كما يناسب المقام : « سمع . سمع . هس ! »

فمواقف الخطابة أو مواقف الزعامة لم تكن عند هذا الزعيم الا تيارا جارفا ينبعث من قرارة وجدانه ، فيحتوى الحاضرين في غمراته ويردهم الى عنصرهم الاصصيل فيشعرون على البديهة أنهم وهذا الزعيم من موطن واحد في الشعور وموطن واحد في الإرادة ، وموطن واحد في الجد والفكاهة ، غير أنه يقدر من حيث لا يقدر ، أو يقدر وهم من ورائه تابعون

والزعامة اذا بلغت هذا المبلغ من الاصاله كانت قوة مطبوعة — بل فرصة الهية — لا تفرط فيها أمة رشيدة ، ولا تقدر على التفريط فيها أمة ولو كان ديدنها التفريط . لان الامر في هذه الزعامات من وراء المشيئة والتدبير وقد يكون في الأمة عشرات أو مئات يقاربون ذلك

الزعيم في جملة الصفات أو يفوقونه في بعض الصفات ، لكنهم لا يغنون عنه ولا يعوضونه وهو واحد وهم عشرات أو مئات ، لان الفضل في الزعامة للدرجة والنوع لا للعدد والكثرة ، والشأن هنا كالأشأن في درجات الجمال . لو اجتمع الف وجه على اعتدال في المحاسن لما بلغت كلها من الاثر والفتنة ما يبلغه الوجه الواحد الفائق في حسنه ، ولا لوم على القلوب اذا هي آثرت ان تفتتن بذلك الوجه الواحد أضعاف ما تفتنها تلك الوجوه الستى ، لان الطبيعة لا تحسن الا هكذا ولا يحسن بها ولا ينفعها ان تنحرف عن سوائها ، وكل احساس مطبوع فهو قوة مطبوعة نافعة في ايقاظ قوى الافراد وقوى الشعوب ، ومتى كان سبب التأثير طبيعيا فالتأثير لا جرم طبيعي لا اصطناع فيه ، وانما الافة الكبرى ان تكون الزعامة من توليد الاصطناع والمواربة والتمويه والتواطؤ على الفس والمغالطة والانتفاع ، فانها تكون حينئذ كالصحة التي تصنعها المخدرات ليست من الصحة وليست من الشفاء ، ولكنها من السقام

لما نهض سعد بالدعوة الوطنية ، لم تكن مصر خالية بطبيعة الحال من أولئك « المحكمين » الازليين أو أولئك المتحذلقين احلاس القهوات الذين يخطئون كل عمل ويخطئون كل رجل ويخطئون كل رأى ، ولا يحسبون الامور في الدنيا تجرى ابدا الا على خلاف ما يحكمون ويستحسنون . . ثم لا يعرفون بعد ذلك أنهم هم المخطئون

كان هؤلاء المحكمون الازليون يرون كل انسان في مصر صالحا للزعامة الا الزعيم القائم بها في حينها . لان اصول الصناعة تقضى بذلك ، والا لم تكن هناك صناعة ولم تكن

هناك قهوات ... ولم يكن هناك محكمون  
أما كان زيد أولى بحل القضية المصرية لأنه مقرب من  
الانجليز ؟ أما كان فلان أولى منهم جميعا لأنه خليفة  
فلان . ولعلهم لو طولبوا بالاتفاق فيما بينهم لما انتهوا  
الى اتفاق ، لان الثروة لم تكن قط وسيلة الاتفاق . وانما  
كانت وتكون ابدا وسيلة الحال والشقاق

وأوجز ما يوصف به هؤلاء ... على احسن الفنون  
بهم - انهم كسماسة الزواج : كل خطيب عندهم غير اهل  
لخطيبته وكل خطيبة عندهم غير اهل لخطيبها . الا أن  
يكون لهم نصيب في الوساطة والمهر والوليمة . وعندئذ  
يكون كل خطيب وخطيبة في الدنيا على مايرام

واذا حاورتهم باصطلاح سماسة الزواج فليس بالنادر  
أن يصيبوا من حيث يخطئ الأزواج والأصهار . فهذا  
الفتى المقوت خير من جميع الفتيان لأنه يملك المستقبل  
وينتظر الميراث ، وهذه الفتاة الدميعة السقيمة خير من  
جميع الفتيات لأنها تدخل الى بيت قرينها والوظيفة معها  
بجاه أبيها أو ذويها ، وهذا الشيخ خير من جميع الشبان  
لأنه غدا يموت ، وهذه المرأة النصف لا تضارع في بيت  
القرين لأنها تفنيه ولا تحاسبه على ما يبقيه ويفنيه :  
نصائح نافعة من حيث ينظر السمسار وأشباه السمسار ،  
ولكن النصائح التي هي أنفع منها وأغلى هي النصائح التي  
يستمع اليها الناشئ الصغير بالهامه والناشئة الصغيرة  
بالهامها ، لأنها هي النصائح التي توحى بها الفطرة الخالدة  
وتنوط بها بقاء الحياة وتقدم الأحياء

وهذا الإلهام هو الذي استمعت اليه الأمة المصرية ولم  
تستمع الى حكمة السماسرة وأحلاس القهوات ، فمسا  
كانت تلبية سعد الى ندائه سبيلا الى المنافع أو سبيلا



الى الوظائف أو سبيلا الى الراحة والاطمئنان ، ولكنها كانت على تقيض ذلك مضیعة للمنفعة والوظيفة ، مجلبة للمحنة والبلاء . فطاعتها هي من قبيل الطاعة التي يلهمها الناس والناشئة لصوت الفطرة ودعاء السريرة . يخطيء من يسمعها في بعض الاحايين من الوجهة الدنيوية ، ويخطيء الف مرة من يصم عنها اذنيه من وجهة الحياة الباقية والحكمة المخالدة ، وان كان خطأه لا يظهر له ولا للآخرين . لان الذي يفقد الكمال لا يشعر بفقد الكمال ، او لا يعترف بخسارته كما يعترف فاقد الخبز والحطام

واذا ظفرت الامة بالزعيم الذي تكون طاعته من قبيل هذا الالهام فتلك هي الزعامة التي تنتظرها الاجيال بعد الاجيال ، وتلك هي الفرصة التي يخشى عليها الضياع . لان الزعامة التي تكون طاعتها من قبيل الاهتداء بحكمة السامسة واحلاس القهوات هي فرصة لن تضيع ، اذ هي فرصة موجودة كوجود المنافع وعلم الحساب في كل مكان

هذا الالهام الفطري هو الاثر الاكبر لزعامة ساعد زغلول ، وهو شيء لا يدخل في الاحصاء والارقام ، ولكنه مع هذا شيء لا غنى عنه لكل منفعة او مصلحة يدركها الاحصاء وتحصرها الارقام

والزعيم لا يحاسب في التاريخ بحساب الدفتر الذي يحمله الاجير فلا يعطى فيه درهما الا بما يقابله من عمل في ساعات النهار ، ان الرجل الذي لا تظهر مآثره الا بهذا الحساب لهو انقص الناس في صفات الزعامة وقيادة الشعوب ، لانه اذن يعمل بيديه كما يعمل الآخرون ويتلقى جزاءه كما يتلقاه سائر الناس ويحاسب بمفرده بما يدعو الناس اليه ، وانما يحاسب الزعيم بحساب

الشمس التي تشرق على الحقول ، أو حساب النهر الذي  
يجرى بين الأشجار والأشجار . لا يضرب كلاهما فأسا  
ولا يفرس جذرا ولا يخط سطرًا بهندسة ولا يبنى جدارا  
على حوض أو خزان ، ولكن الضاربين بالفؤس جميعا  
والفارسين للجذور جميعا والعاملين في الهندسة والبناء  
جميعا لا ينبتون سنبلة واحدة بغير الشمس والماء

فإذا استطاع هذا الزعيم أن يبت هذا الروح أو يوقظه  
أو يجمعه حوالبه ، فكل ما تنشئه الأمة وهي مأخوذة  
بهذا الروح فهو من عمله وصنع يديه ، أما إذا كان عمله  
كله هو ما يعمل به بنفسه ويرسم عليه طابع يديه فما هو  
بزعيم

وسعد زغلول قد بث في مصر هذا الروح ، أو هو قد  
أيقظه ، أو هو قد جمعه حوالبه . فكل ما نهضت به الأمة  
من اشتغال بالصناعات أو مصارف الأموال أو شركات  
التجارة أو معاهد التعليم أو مجامع السياسة مما لم يكن  
فيها قبل تلك النهضة ، ففيه سهم لا ينكر لزعامة سعد  
زغلول

هذه الزعامة هي التي التقى حولها المصريون فعملوا  
أنهم أمة ، وعلموا أنهم مسلمون ومسيحيون ولكنهم أمة ،  
وأنهم رجال ونساء ولكنهم أمة ، وأنهم شيب وشبان  
ولكنهم أمة ، وأنهم حضريون وريفيون ولكنهم أمة ،  
فانبعثت للأمة حياة ماثلة إلى جانب حياة كل فرد وكل  
طبقة وكل طائفة وكل جنس وكل دين ، ورأينا الأيام التي  
نسى فيها اللص أنه سارق ولم يذكر إلا أنه مصري من  
المصريين ، ونسيت فيها البائسة الموصومة أنها متاع  
مهين ولم تذكر إلا أنها مصرية تطالب بقضية ، وفهم حتى  
هؤلاء أن هنالك معنى من معاني الرفعة الانسانية يسمى

الشرف ويسمى الحياء ، بل رأينا السنين التي لبثنا فيها  
المئات والالوف يسامون الخسار فيقبلون الخسار ولا  
يقبلون المراء في العقيدة ، ويخبرون بين منفعة النفس  
ومنفعة الامة التي يدينون بها فيختارون منفعة الامة ولا  
يحفلون بمنفعة النفس ولا بمنافع الال والبئين . وتلك  
هزيمة قومية لا تدخل في حساب الارقام ، ولكن الامة  
التي تهملها وتبخر قدرها لا تدخل هي نفسها في حساب  
وسرى قبس من روح الوحدة المصرية الى كل امة في  
الشرق تعلم ان شأنها في طلب الحرية كشان المصريين ،  
وان حاجتها الى الوحدة الوطنية كحاجة المصريين . فظهر  
الوفاق بين الطوائف في بلدان لم تعرف قط وفاقا ولا  
رغبة في وفاق ، واصبح سعد زغلول علما للنهضة الشرقية  
بأسرها لا للنهضة المصرية وحدها ، ورمزا لدعوة الوحدة  
في كل بلد ممزق بين العصبية الداخلية والمطامع الاجنبية  
روى موظف مصرى انه لقي المهاتما غاندى في لندن حين  
زارها لحضور المؤتمر الهندي فيها فجرى الحديث بينهما  
من القضية المصرية واستطرد الى ذكر سعد فقال المهاتما :  
« اننى تتبعت سيرة هذا الرجل القدير من سنة ١٩١٩  
الى الان ، ولا يزال له في نفسى اثر عظيم ، وانا اعد  
قدوة واراها بمثابة استاذ »

قال الموظف المصرى : « ذلك تواضع منك ولا ريب .  
ان الامة المصرية اربعة عشر مليونا وانت قد شملت  
حركتك ثلاثمائة وخمسين مليونا من الناس »

قال المهاتما : « على هذا التقدير يكون سعد هو صاحب  
الفضل في السبق والابتداء . ثنى ان الحركة الهندية  
سارت على اعقاب الحركة المصرية . انى اقتديت بسعد  
في اعداد طبقة بعد طبقة من العاملين في القضية الهندية ،

فلا تعتقل طبقة منهم الا لحق بها خلفاؤها على الاثر ،  
ومن سعد اخذت توحيد العنصرين ولكنى لم أنجح بعد  
كما نجح فيه ... ان سعدا ليس لكم وحدكم ولكنه لنا  
أجمعين »

وايا كان نصيب هذه الرواية من الصحة فالحقيقة التي  
لا تحتاج الى اثبات ولا استشهاد هي أن الوحدة المصرية  
سابقة لكل وحدة في دعوات الشرق الوطنية ، وأن الوحدة  
المصرية مدينة لسعد بمزاياه التي توافرت له أو توافرت  
حوله ، فجعلته دون غيره أصلح الزعماء للزعامة على جميع  
المصريين

لقد كانت الزعامة بداهة فيه تقابلها التلبية البديهة من  
الجماهير . كان يدبر ويقدر ويأخذ الامور بالروية والنظر  
البعيد ولكنه لا يعمل على التقدير والتدبير بعض تعويله  
على البداهة التي ترتجلها الشعوب في غير تكلف ولا  
استعصاء ، وعنده أن العناية الالهية تعمل في هذه  
البداهات المرتجلة ما ليس يخطر على بال ، ومن ثم كانت  
كلمته التي يرددها كلما اتجهت الحوادث الى غير اتجاهها  
المنظور أو انفرجت الازمات من غير مظنة الفرج المقدور :  
« انها العناية .. انها العناية ! » ويرفع بصره الى السماء  
ولا يزيد

أذكر في الايام التي أعقبت عودته من المفاوضات مع  
مستر مكدونالد ، اننا زرناه وعنده الاستاذ حامد جوده  
الحامى يقترح عليه بعض الاراء

فقال سعد بدمايته المعهودة : « يا حامد . انا ختمت  
العلم ! فهاثوا العمل الناجع ، فلا حاجة بى الى اقتراح »  
ثم قال : « ماذا تروئنا صانعين في مواجهة الانجليز ؟ »  
قال أحد الحاضرين : « الاضراب العام يشترك فيه

الموظفون حتى تجاب مطالب البلاد «  
فسأل الباشا : « وهل يقع هذا الاضراب ؟ »  
فقال بعض الحاضرين : « يقع عاما » . وقال غيرهم :  
« يقع في بعض الجهات » . وخالفهم آخرون فقالوا انه  
لا ينتظم ولا يطول

قال سعد : « الدليل على انه لا يقع ولا يصمد طويلا ان  
وقع انكم مختلفون فيه ... ان هذه الحركات لا تأتي الا  
صفوا » . وقالها بالفرنسية Spontanement وعندما يكون  
الجو مهيئا لن تختلفوا فيها بل تجيبوا بلسان واحد : « انها  
امر واقع لا ريب فيه »

ولتعويل سعد على هذه البداهة كان لا يكرب ذهنه  
كثيرا بهموم المستقبل ولا يزيد على ان يعطيها حقها من  
التفكير والروية ثم يدع البقية للمفاجأة او للبداهة او  
العناية كما يقول . واطمئنانه الى المستقبل من هذه  
الناحية كاطمئنان التاجر الغنى الوطيد المكان الذي يعمل  
عمل الرجاء ولا يضره ان تفاجئه السوق بالهبوط او  
الكساد ، لانها كيفما تقلبت واضطربت لن تجده الا على  
استعداد للصعود والهبوط ، وغيره فسد يطمئن الى  
المستقبل هذا الاطمئنان فيضيع ويبور ، اما هو فالثروة  
التي لديه ضمان لا يعتريه خذلان ، فمن فضول الوهم ان  
يكرب نفسه طويلا بالوساوس والهموم

كان لقومه مدد من عزمه وكان لعزمه مدد من قومه ،  
وكانا كالشحنتين الكهربائيتين كلتاها بمفردها في سكون ،  
ولكنهما لا يلتقيان حتى تندفع القوة الكامنة التي لا تندفع  
على انفراد

ولم يكن اقدر منه على الاتجاه والتوجيه ان لم يكن

بوحى البداة فبالكلام الذى يبلغ مبلغ البداة من اخلاق سامعية

كان خصومه يدسون عليه فى بيت الامة اناسا من المشاغبيين الذين لا خلاق لهم ليغطوا فى مواقف التأثير والاحتدام ، فيفسدوا الخطاب عليه وعلى السامعين ، وكان الجمهور يحار فى تأديب هؤلاء لانه لا يدرى هل يتركهم فيفوته حظ السماع او يجاوبهم فينقطع الخطاب . وتمادى سليط من هؤلاء يوما فضاق الجمهور به ذرما واخذوا بتلابيبه وبهم اشفاق من ضياع الخطابة فهم يترددون ولا يدرون كيف يصنعون : هل يضربونه فيقع الاضطراب او يرسلونه فيعود ويجترىء امثاله السلطاء على مثل عمله . . . وكخطف البرق تبدر الكلم من سعد فيكون فيها فصل الخطاب مع هذا السليط ومع من تحدثه نفسه من زملائه بركوب هذا المركب العسير ، ويقول سعد : « لا يضرب فى بيتى ! » . ويترك مقام الخطابة ! وكخطف البرق يفهم الجمهور ما يريد . . . وينقطع دابر هؤلاء السلطاء فلا يرجعون

كتب سعد وهو فى نحو العشرين من عمره فى الوقائع المصرية - صحيفة الحكومة - يشهر بالاستبداد ، ويحض الناس على دفعه ويستشهد بقول النبى عليه السلام : « ان الناس اذا راوا الظالم فلم يأخذوا على يديه اوشك ان يعمهم الله بعقاب من عنده » ويختم كتابته بقوله : « ان شريعتنا شريعة سمحة تأبى ان يتولى امور ذويها من لا يراعون للشرع حرمة ولا يحفظون للسنة ذمة . وتوجب الشورى على كل من الرعية والحاكم جميعا . ذلك هو الحق والله يهدى من يشاء الى سواء السبيل »

ويرى عن السيد جمال الدين الافغانى انه امر تلاميذه  
بالكتابة فى موضوع الحرية فكان سعد وهو اصغر التلاميذ  
سنا احسنهم كتابة فى هذا الموضوع . فقال السيد :  
« ان من علامة نشان الحرية فى هذه الامة ان لا يجسد  
الكتابة فيها الا ناشئ كهذا الفتى ! »

وحضرته اثناء الحرب العظمى يسمع قصيدة حافظ  
العمرية فما استعاد ولا صفق فيها لأبيات كما استعاد  
أبيات الشورى وصفق لها ، حتى مال اليه محمد محمود  
باشا يداعبه قائلا : «معلوم ! . . وكيل الجمعية التشريعية»  
فكراهة الاستبداد فى طبعه  
وقيادة الشعوب فى طبعه

ولو لم يكن حبه الحرية مصلحة عامة وعقيدة راسخة  
لكان مصلحة خاصة تقوم عنده مقام العقيدة ، فهو يذود  
عن كبريائه حين يقضى للفلاح بحق الحرية ، ولا يرى فيه  
راى الزملاء من حكام الترك الذين يقضون عليه بالخضوع  
ويقضون لانفسهم بالسيادة . ومن اتفقت له كراهة  
الاستبداد ، والقدرة على دفعه ، واستنهاض الشعب الى  
صدع قيوده ، والشعور مع الشعب بعزته وهوانه ،  
فقد رشحته ارادة الغيب ولم ترشحه ارادة الناس للزعامة  
والاضطلاع بهذه الامانة ، واصطلحت هداية الالهام وهداية  
التفكير على تقديمه لهذا الامر الكبير

لقد وجدت الامة المصرية نفسها على يدى سعد ، ولم  
يكن لها قط وجود اكمل من وجودها الى جانب هذا  
الزعيم ، وهذا اثر لزعامتة لا شك فيه ! وهذا وحده فى  
عالم السياسة اثر يعلو على جميع الآثار .

## فهرس

ص	
٧	● مقدمة .....
١٠	● سعد في سطور .....
١٢	● القارعة .....
١٨	● الثورة .....
٢٣	● سفر الوفد الى باريس .....
٤٨	● الوفد في أوربا .....
٦٧	● من سفر الوفد الى لجنة ملنر .....
٩١	● المفاوضات في لندن .....
١٢٢	● تصريح ٢٨ فبراير .....
١٣٠	● من المنفى الى الوزارة .....
١٥٧	● في رئاسة الوزارة .....
١٩١	● من رئاسة الوزارة الى رئاسة النواب .....
٢١١	● رئاسة مجلس النواب .....
٢٢١	● زعامة سعد واثرها .....

رقم الإيداع بدار الكتب : ٤٨٣٩ - ١٩٨٨  
الترقيم الدولي : . - ١٣٧١ - ١١٨ - ٩٧٧ ISBN



---

## وكلاء اشتراكات مجلات دار الهلال

---

الكويت : السيد / عبد المال بسيوني زغالول -  
الصفحة - ص. ب رقم ٢١٨٢٣ تليفون ٧٤١١٦٤

أسعار البيع لتعدد الممتاز فئة ١٥٠ قرشا للقارئ في مصر

---

سوريا ٥٠ ليرة ، دبي ١٠ دراهم ، لبنان ٧٠٠ ليرة ، أبوظبي ١٠ دراهم ، الأردن ٦٠٠  
فلس ، اليمن ١٠ ريالات ، الكويت ٥٠٠ فلس ، تونس ١٧٥٠ مليما ، العراق ٤٥٠٠ فلس ،  
مسقط ١ ريال ، السعودية ٧ ريالات ، المغرب ١٨ درهما ، النوبة ١٠ ريالات ، غزة  
والضفة ١ دولار ، البحرين ١٢٠٠ فلس ، إيطاليا ٣٠٠٠ ليرة



الكتاب

« زعيم ثورة ١٩١٩ سعد زغلول ، سجل واف عن النهضة المصرية التي نهضتها مصر على اثر الحرب العالمية الاولى ، وهي نهضة عظيمة وجدت زعيمها العظيم في سعد زغلول الذي لم يكن زعيم رهبان معين ، او حزب محدود ، او طبقة خاصة .. بل كانت الامة ممثلة في زعامته الفذة ، وكانت زعامته معبرة عن امانى الامة كلها .

ولهذا امتزجت ثورة ١٩١٩ بحياته - كما ترى في هذا الكتاب القيم الذي دبحته براعة الكاتب الكبير الأستاذ عباس محمود العقاد - فلم يكن سعد قائدهما فقط ، بل كان روحها الباعث من كوامن الحياة ، وحوافز النهضة والتوثيق .

وقد حلل المؤلف عبقرية هذه الزعامة تحليلًا بليًا تلك الثورة . وتحدث عن شخصية سعد القائد الفاضل ، من صفات عظيمة بعثت في الأمة القوة والشجاعة والالتفات لجبروت الانجليز ، ووثبت مطالب بحقوقها ، وحريتها وكرامتها ، حتى ادركت ظفرا ونجاحا ، ومازالت ناهضة تعمل للهدف الاسمي والنجاح الكامل .

ودار الهلال تعيد نشر هذا الكتاب بمناسبة ذكرى ١١  
رغول ، والذكرى المثوية للأستاذ عباس محمود



To: [www.al-mostafa.com](http://www.al-mostafa.com)